مجلس الأمن

مؤقت

السنة الثامنة والخمسون

الجلسة **٤٨٤١**

الثلاثاء، ١٤ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٣، الساعة ١٠/٣٠

نيويورك

الرئيس:	السيد نغروبونتي	(الولايات المتحدة الأمريكية)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي	السيد لافروف
	اسبانيا	السيد أرياس
	ألمانيا	السيد بلوغر
	أنغولا	السيد غسبار مارتنس
	باكستان	السيد أكرم
	بلغاريا	السيد تفروف
	الجمهورية العربية السورية	السيد مقداد
	شيلي	السيد ماكييرا
	الصين	السيد وانغ غوانغيا
	غينيا	السيد صو
	فرنسا	السيد دلا سابلير
	الكاميرون	السيد بلنغا - إبوتو
	المكسيك	السيد أغيلار سنسر
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	السير إمير جونز باري

جدول الأعمال

الحالة في الشرق الأوسط، بما في ذلك قضية فلسطين

رسالة مؤرخة ٩ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٣ موجهة إلى رئيس مجلس الأمن من الممثل الدائم للجمهورية العربية السورية لدى الأمم المتحدة (S/2003/973)

03-55720 (A)

افتتحت الجلسة الساعة ١١/٠٥.

إقرار جدول الأعمال

أقر جدول الأعمال.

الحالة في الشرق الأوسط، بما فيها قضية فلسطين

رسالة مؤرخة ٩ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٣، موجهة إلى رئيس مجلس الأمن من الممثل الدائم للجمهورية العربية السورية لدى الأمم المتحدة (S/2003/973)

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أود أن أبلغ المجلس بأنني تلقيت رسائل من ممثلي الأرجنتين، الأردن، إسرائيل، الإمارات العربية المتحدة، إندونيسيا، جمهورية إيران الإسلامية، إيطاليا، البحرين، البرازيل، تركيا، تونس، الجماهيرية العربية الليبية، جنوب أفريقيا، السودان، قطر، كوبا، لبنان، ليختنشتاين، ماليزيا، مصر، المملكة العربية السعودية، النرويج، نيبال، نيوزيلندا، اليابان، اليمن، يطلبون فيها دعوتهم إلى المشاركة في مناقشة البند المدرج في جدول الأعمال. وجريا على الممارسة المتبعة أعتزم، بموافقة المجلس، دعوة هؤلاء الممثلين إلى المشاركة في المناقشة دون أن يكون لهم حق التصويت، وفقا للأحكام ذات الصلة من الميثاق والمادة ٣٧ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس.

لعدم وجود اعتراض، تقرر ذلك.

بناء على دعوة من الرئيس، شغل السيد غيلرمان (إسرائيل) مقعدا على طاولة المجلس.

بناء على دعوة من الرئيس، شغل ممثلو البلدان الأخرى المذكورة آنفا المقاعد المخصصة لهم بجانب قاعة المجلس.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أود أن أبلغ المجلس بأنني تلقيت رسالة مؤرخة ١٣ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٣، من المراقب الدائم عن فلسطين لدى الأمم المتحدة، ستصدر بوصفها الوثيقة S/2003/988، ونصها كما يلي:

”أتشرف بأن أطلب إلى مجلس الأمن، وفقا لممارسته السابقة، أن يوجه الدعوة إلى المراقب الدائم عن فلسطين لدى الأمم المتحدة للمشاركة في جلسة مجلس الأمن التي ستعقد يوم الثلاثاء ١٤ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٣ بشأن الحالة في الأراضي الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية“.

وأعتزم، بموافقة المجلس، دعوة المراقب الدائم عن فلسطين إلى المشاركة في المناقشة الحالية، وفقا للنظام الداخلي والممارسة السابقة في هذا الصدد.

لعدم وجود اعتراض، تقرر ذلك.

بناء على دعوة من الرئيس، شغل السيد القدوة (فلسطين) مقعدا على طاولة المجلس.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أود أن أبلغ المجلس أيضا بأنني تلقيت رسالة مؤرخة ٩ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٣ موجهة من الممثل الدائم للجمهورية العربية السورية لدى الأمم المتحدة، نصها كما يلي:

”وفقا للمادة ٣٩ من النظام الداخلي لمجلس الأمن، أتشرف بطلب مشاركة السيد يحيى محمصاني، المراقب الدائم عن جامعة الدول العربية لدى الأمم المتحدة، في الاجتماع المتعلق بالقرار الذي اتخذته إسرائيل بالمضي قدما في تشييد جدار

ترمي من ورائه إلى الغزو التوسعي في الأراضي الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية".

تصدر تلك الرسالة بوصفها وثيقة لمجلس الأمن تحت الرمز S/2003/975.

وما لم أسمع اعتراضا، سأعتبر أن المجلس يوافق على توجيه دعوة بموجب المادة ٣٩ إلى سعادة السيد يحيى محمصاني.

أدعو المراقب الدائم عن جامعة الدول العربية إلى شغل المقعد المخصص له بجانب قاعة المجلس.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أود أن أبلغ المجلس أيضا بأنني تلقيت رسالة مؤرخة ١٣ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٣ موجهة من الممثل الدائم لجمهورية إيران الإسلامية لدى الأمم المتحدة، نصها كما يلي:

"بصفتي رئيس مجموعة منظمة المؤتمر الإسلامي في الأمم المتحدة، يشرفني أن أطلب إلى مجلس الأمن توجيه الدعوة إلى السيد أحمد حاجي حسيني، القائم بالأعمال المؤقت، والمراقب الدائم بالنيابة عن منظمة المؤتمر الإسلامي لدى الأمم المتحدة، لمخاطبة المجلس بموجب المادة ٣٩ من نظامه الداخلي المؤقت خلال نظر المجلس في بند جدول الأعمال المعنون "الحالة في الشرق الأوسط، بما فيها قضية فلسطين".

تصدر هذه الرسالة بوصفها وثيقة لمجلس الأمن تحت الرمز S/2003/989.

وإذا لم اسمع اعتراضا سأعتبر أن مجلس الأمن يوافق على توجيه دعوة، بموجب المادة ٣٩ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، إلى السيد أحمد حاجي حسيني.

لعدم وجود اعتراض تقرر ذلك.

أدعو السيد حاجي حسيني، إلى شغل المقعد المخصص له بجانب قاعة المجلس.

أود أن أبلغ المجلس بأنني تلقيت رسالة مؤرخة ١٣ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٣ من رئيس اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف، نصها كما يلي:

"بصفتي رئيسا للجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف أتشرف بأن أطلب توجيه دعوة إليّ للمشاركة في المناقشة بشأن الحالة في الشرق الأوسط، بما في ذلك قضية فلسطين، وفقا للمادة ٣٩ من النظام الداخلي المؤقت لمجلس الأمن".

ولقد وجه مجلس الأمن في مناسبات سابقة دعوات إلى ممثلين لهيئات أخرى تابعة للأمم المتحدة تتعلق بالنظر في مسائل مدرجة في جدول أعماله. وجريا على الممارسة المتبعة في هذه المسألة، أقترح أن يوجه المجلس دعوة، بموجب المادة ٣٩ من نظامه الداخلي المؤقت إلى رئيس اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف.

لعدم وجود اعتراض تقرر ذلك.

أدعو السيد بابا لويس فال، رئيس اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف إلى شغل المقعد المخصص له بجانب قاعة المجلس.

يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله. ويجتمع المجلس استجابة للطلب الوارد في الرسالة المؤرخة ٩ تشرين الأول/أكتوبر من الممثل الدائم للجمهورية العربية السورية لدى الأمم المتحدة الموجهة إلى رئيس مجلس الأمن، الوثيقة S/2003/973.

أود كذلك أن أسترعي انتباه أعضاء المجلس إلى الوثيقتين: S/2003/974 و S/2003/977، اللتين تتضمنان رسالتين مؤرختين ٩ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٣ موجهتين إلى الأمين العام من ممثلي ماليزيا وجمهورية إيران الإسلامية لدى الأمم المتحدة على التوالي.

حتى نستثمر وقتنا إلى أقصى حد، ومن أجل السماح لأكبر عدد من الوفود بالتكلم في أسرع وقت ممكن، لن أدعو المتكلمين بشكل منفرد إلى الجلوس على طاولة المجلس. وعندما يُعطى متكلم الكلمة، سيصطحب موظف المؤتمرات المتكلم التالي في القائمة إلى مقعد على الطاولة.

المتكلم الأول المدرج اسمه في قائمتي هو المراقب الدائم لفلسطين. أدعوه الآن إلى الإدلاء ببيانه.

السيد القدوة (فلسطين): يصعب على المجتمع الدولي أن يواكب الجرائم الإسرائيلية المتتالية: وقبل أن أتناول الموضوع المطروح على مجلس الأمن اليوم لا بد لي أن أشير إلى الجرائم التي ارتكبتها إسرائيل، قوة الاحتلال، في مخيم رفح وحول المدينة خلال الأيام القليلة السابقة وكنا قد أرسلنا رسالتين لكم سيدي الرئيس حول هذا الموضوع.

لقد قتلت قوات الاحتلال ٨ فلسطينيين وجرحت أكثر من ٧٠ آخرين وهدمت، وفقا لوكالة الأونروا، حوالي ١٢٠ منزلا بالكامل وحوالي ٥٠ بشكل جزئي، مما أدى إلى إخراج حوالي ١ ٥٠٠ مواطن فلسطيني من منازلهم. رفح بدت وكأن ضربها زلزال ولكن ليس بسبب الطبيعة ولكن بسبب الشر البشري شر الاحتلال الإسرائيلي منظمة العفو الدولية وصفت اليوم ما حدث في رفح بجريمة حرب ومع ذلك عادت قوات الاحتلال اليوم مرة أخرى إلى المنطقة.

اليوم أيضا أصدرت قوات الاحتلال أوامر عسكرية بترحيل ١٥ مواطن فلسطينيا من مناطق سكناهم في الضفة الغربية المحتلة إلى قطاع غزة المحتل في انتهاك جسيم للقانون الدولي الإنساني وللعديد من قرارات مجلس الأمن. على مجلسكم الموقر وعلى المجتمع الدولي أن يتعامل مع كل هذه الأمور وغيرها في وقت لاحق.

تقوم إسرائيل، قوة الاحتلال، بارتكاب جريمة حرب كبرى ضد الشعب الفلسطيني، بحجم جريمة ضد الإنسانية، مع بنائها لحائط توسعي على الأرض الفلسطينية المحتلة، بما في ذلك القدس الشرقية. وينطوي هذا على مصادرة وتدمير آلاف الدونمات من الأرض الفلسطينية، وعلى تدمير حياة عشرات الآلاف من المدنيين الفلسطينيين، وعلى الضم غير المشروع بحكم الواقع لمساحات واسعة من الأرض الفلسطينية المحتلة.

ومع استمرار بناء الحائط التوسعي، إذا ما سمح المجتمع الدولي باستمرار هذه الجريمة، ستنفذ إسرائيل الترحيل الفعلي لأعداد كبيرة من المدنيين الفلسطينيين، وستحشر من تبقى من الشعب الفلسطيني في عدة كانتونات مسوّرة تتخللها حوائط ثانوية أخرى. وستكون بالطبع قد قضت فعليا على وجود دولة فلسطين المستقلة ذات السيادة وعلى إمكانية التسوية السياسية للصراع الفلسطيني الإسرائيلي وفقا لرؤية الدولتين القائمة على أساس قرار مجلس الأمن ٢٤٢ (١٩٦٧)، وعلى أساس خط الهدنة لعام ١٩٤٩ أو ما اصطلح على تسميته خط ١٩٦٧.

لقد بدأت إسرائيل، قوة الاحتلال، في بناء المرحلة الأولى من الجدار في شمال غربي الضفة الغربية المحتلة في شهر حزيران/يونيه ٢٠٠٢. ولشهور عديدة نجحت في تجنب رد فعل حقيقي من قبل المجتمع الدولي نتيجة السرية التي أحاطت بها خطط العمل والانطباع الكاذب الذي ولدته حول تقيدها بخط الهدنة ولو بشكل تقريبي، بالإضافة بالطبع إلى استمرار حملتها العسكرية الدموية ضد شعبنا واستمرارها في

حملتها الإعلامية والسياسية ضد السلطة والقيادة الفلسطينية، وكلاهما فرض أولويات فورية مختلفة على الجانب الفلسطيني وعلى المجتمع الدولي. وبهذا الغطاء قامت إسرائيل، قوة الاحتلال، بالفعل بإنجاز ما أسمته بالمرحلة الأولى، وأعلنت في نيسان/أبريل ٢٠٠٣ عن انتهاء ٢٧ كيلو مترا من الجدار التوسعي ثم في نهاية الصيف الانتهاء من كل المرحلة والبالغة حوالي ١٥٠ كيلو مترا.

يتشكل هذا الحائط من عدة مكونات. منها في بعض الأماكن حائط باطون على ارتفاع ثمانية أمتار تتخلله أبراج مراقبة، ومنها سلسلة من الأسوار بعضها كهربائي وتشمل بعض أو كل ما يلي: خنادق وطرق ترابية وطرق أسفلتية بعرض خطين للدوريات، وأسلاك شائكة وأجهزة استشعار ومناطق عازلة، وجميع ذلك بعرض يتراوح ما بين ٧٠ إلى ١٠٠ متر أرجو أن تلقوا نظرة على صورتين موزعتين مع خطابنا اليوم.

لقد تسبب الحائط التوسعي في مرحلته الأولى في مصادرة وتدمير حوالي ١٥ ٠٠٠ دونم، وهي التي أقيم فوقها الحائط مباشرة، واشتملت على اقتلاع أكثر من ١٠٠ ٠٠٠ شجرة، وتدمير ما مجموعه ٣٠ كيلو مترا من شبكات المياه. ومع اختراق الحائط عميقا في الأرض الفلسطينية، والذي وصل إلى ستة كيلومترات من خط الهدنة، عزل الحائط أكثر من ١٠٥ ٠٠٠ دونم مصيرها في حالة عدم إزالة الحائط هو الضم غير المشروع بحكم الأمر الواقع إلى إسرائيل.

إن الأراضي الفلسطينية المصادرة التي أنشئ عليها الحائط أو تلك التي تم عزلها بين الحائط وخط الهدنة قد أثرت بشكل تدميري على حياة أكثر من ٢٠٠ ٠٠٠ مدني فلسطيني يعيشون في ٦٥ قرية ومدينة على جانبي الحائط، بما في ذلك الفصل الكامل أو الجزئي بين هؤلاء المدنيين ومصادر مياههم، أو الفصل بينهم وبين باقي الشعب الفلسطيني، بالإضافة إلى منع حركة بعضهم مثل تسوير مدينة قلقيلية بالكامل والسيطرة على الدخول والخروج منها عبر بوابة واحدة فقط تفتح لساعات أمام سكانها الـ ٤٠ ٠٠٠.

أما بالنسبة للقدس الشرقية المحتلة، فلم تكتف إسرائيل، قوة الاحتلال، بعزلها عن باقي الأرض الفلسطينية المحتلة، ولم تكتف باستمرار محاولات تهويد المدينة وتغيير واقعها الديموغرافي، بل قامت أيضا ببناء حائط مشابه يمكن تسميته بحائط القدس الشمالي بطول ثمانية كيلومترات والذي صادر ٨٠٠ دونم من أراضي قرى الرام وقلنديا وكفر عقُب، وهو ما يأتي ضمن مخطط ''القدس الكبرى''، والذي يمتد في عمق الأرض المحتلة ليشمل المستعمرة الإسرائيلية غير المشروعة ''معاليه أودميم''.

لم تنج مدينة بيت لحم أيضا من نفس المخططات. وأصبحت المدينة محاصرة بالكامل، خصوصا بعد بناء حائط بطول ١٥ كيلومترا شمال المدينة، أي جنوب القدس، والذي يخنق المدينة تماما بهدف إفساح المجال أمام توسع المستعمرات الإسرائيلية في جنوب القدس المحتلة.

في الأول من تشرين الأول/أكتوبر قامت الحكومة الإسرائيلية باعتماد مخططات المرحلة الثانية من السور التوسعي، وهي مرحلة تقزّم المرحلة الأولى في مدى التوسع غير المشروع والاستيلاء على الأرض الفلسطينية وباقي النتائج الخطيرة. ستبدأ هذه المرحلة ببناء حائط إلى الشرق من المستعمرات الإسرائيلية غير المشروعة ''آريل'' و''وكدوميم'' أي أكثر من ٢٢ كيلومترا في عمق الأرض الفلسطينية. ويمكن، بناء عليه، تصور حجم النتائج المترتبة على ذلك.

مرة أخرى أرجو أن تنظروا إلى الخريطة الموزعة مع خطابنا، والتي تظهر المرحلة الأولى والثانية والمشروع برمته.

إذا سمح المجتمع الدولي بتنفيذ هذه المرحلة من هذه الجريمة الإسرائيلية سيتم الانتقال إلى المرحلة الثالثة والرابعة ليصل طول الحائط أكثر من ٥٠٠ كيلومتر بتكلفة أكثر من مليار دولار. ثم سيبدأ بعد ذلك بناء الحائط شرق الأرض الفلسطينية المحتلة ليعزلها عن حدودها الدولية مع الأردن، وليسمح بالاستيلاء على وادي الأردن، وليكتمل سور البانتوستانات الثلاثة أو الأربعة على نصف الأرض الفلسطينية المحتلة.

عودة لتأكيد البديهي، فإن حائط الضم التوسعي، بأجزائه وكليته، هو غير قانوني. إن بناء يمثل انتهاكا للمادة الثانية، الفقرة ٤، من ميثاق الأمم المتحدة، وكذلك للمادة الأولى، الفقرة ٢، من نفس الميثاق. إنه ينتهك المبدأ الثابت في القانون الدولي الذي يحرم الاستيلاء على الأراضي بالقوة. إنه ينتهك المادة ٤٧ من اتفاقية جنيف الرابعة التي تمنع قيام الاحتلال من ضم جزء من الأرض المحتلة أو كلها. وهو كذلك انتهاك للمادة ٣٣ من نفس الاتفاقية التي تحرّم العوبات الجماعية ضد المدنيين المحميين. وأخيرا فهو يمثل انتهاكا جسيما للاتفاقية وفقا للمادة ١٤٧، حيث ينطوي الجدار على تدمير واسع ومصادرة للممتلكات. كل ما سبق، بالإضافة إلى أنه يشكل انتهاكا جديا لقرارات مجلس الأمن ذات الصلة، بما في ذلك القرار ٢٤٢ (١٩٦٧)، حجر الزاوية لعملية السلام، وكذلك لاتفاقات أوسلو، فإن من الواضح تماما أن بناء حائط الضم التوسعي من قبل قوة الاحتلال يمثل جريمة حرب، وأؤكد بحجم جريمة ضد الإنسانية.

إن بناء هذا الجدار التوسعي يأتي أيضا مكملا للنشاطات الاستيطانية الإسرائيلية. إن طبيعتهما واحدة من حيث استعمار الأرض والاستيلاء عليها وضمها. ويأتي الجدار الآن كجريمة حرب أخرى تضاعف جريمة الحرب الكبرى الأخرى وهي الاستيطان الإسرائيلي في أرضنا. بالإضافة بالطبع إلى جرائم الحرب العديدة الأخرى التي ارتكبتها قوة الاحتلال ضد الشعب الفلسطيني.

لقد قامت إسرائيل، قوة الاحتلال، بنقل أكثر من ٤٠٠ ٠٠٠ مستعمر إسرائيلي بشكل غير شرعي إلى أرضنا الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية، وأسكنتهم في أكثر من ٢٠٠ مستعمرة أقامتها على أكثر من ٨ في المائة من الأرض المحتلة، غير محيطها وما تحاول السيطرة عليه من أراضي إضافية. وأقامت لهم بنية تحتية وشبكة طرق التفافية، ومكنتهم من نهب ثرواتنا ومياهنا وإرهاب شعبنا. والآن ومع بناء السور التوسعي تحاول قوة الاحتلال ضم الأرض الفلسطينية التي يقيم عليها نصف هؤلاء مع إبقاء آفاق التوسع لباقي المستعمرات ومع تدمير الوجود الوطني الفلسطيني.

فعلت إسرائيل ذلك بالرغم من التحريم الكامل لمثل هذا الاستعمار وفقا لاتفاقية جنيف الرابعة لعام ١٩٤٩ والبروتوكول الإضافي الأول الذي يعتبره جريمة حرب، وكما هو الحال أيضا مع نظام روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية. وقامت به بالرغم من أن مجلس الأمن قد أكد انطباق اتفاقية جنيف الرابعة في ٢٦ قرارا له – وأكرر، ٢٦ قرارا – طلبت التزام قوة الاحتلال بأحكامها كما طلب بعضها، تحديدا، وقف النشاطات الاستيطانية، واعتبر ضم القدس الشرقية لاغيا وباطلا.

كيف يمكن وصف كل هذه الجرائم الإسرائيلية؟ هل هي استعمار كولونيالي تقليدي؟ نحن نؤمن بأنها أسوأ من ذلك. هل هي نظام فصل عنصري جديد؟ نحن نؤمن بأنها أسوأ من ذلك. إنها خليط استفاد من هاتين الظاهرتين البغيضتين، ويشكل المستوى الأسفل في تفكير المستعمر العنصري من أجل تحقيق التوسع والاستعمار وإلغاء الوجود الوطني للسكان الأصليين، في انتهاك جسيم لكل القوانين

والمثل الأساسية لميثاق الأمم المتحدة، والقانون الدولي الإنساني ولقرارات مجلس الأمن ذات الصلة.

يقول البروفسور جون دوجارد، المقرر الخاص للجنة حقوق الإنسان، حول أوضاع حقوق الإنسان في الأرض الفلسطينية التي احتلتها إسرائيل منذ عام ١٩٦٧، حول موضوع الجدار.

”مثل المستعمرات التي يسعى إلى حمايتها، فإن الجدار يقصد منه بوضوح خلق حقائق على الأرض. قد يفتقد إلى قرار ضم، كما حدث في حالة القدس الشرقية ومرتفعات الجولان، لكن التأثير هو نفسه: الضم. هذا النوع من الضم يعُرف باسم آخر وفقا للقانون الدولي: الاستيلاء“. (E.CN.4/2004/6، الفقرة ١٤)

ويمضي السيد دوجارد ليقول:

”إن حق تقرير المصير مرتبط بشدة مع مفهوم السيادة على الأرض. الشعب يمكن له ممارسة حقه في تقرير المصير فقط على الأرض. إن بتر الأرض الفلسطينية، بواسطة جدار، يتداخل بشكل جدي مع حق الشعب الفلسطيني في تقرير المصير لأنه يختزل بشكل كبير حجم المساحة المخصصة لتقرير المصير ’وهي أصلا صغيرة‘ التي سوف يمارس عليها هذا الحق“. (المرجع السابق، الفقرة ١٥)

تدعي إسرائيل أنها تبني الجدار التوسعي كإجراء أمني لمنع التفجيرات الانتحارية. هذه ليست فقط سخافة غير منطقية، ولكنها عودة إلى تكرار نفس الكذبة والحجة التي استعملتها إسرائيل عبر السنين لارتكاب كل جرائمها ضد الشعب الفلسطيني، وخاصة توسعها واستمرارها في حملة الاستعمار الاستيطاني. تستطيع إسرائيل أن تبني ما شاءت من الأسوار على خط الهدنة، وتستطيع أن ترفعها إلى ثمانين مترا بدلا من ثمانية. صحيح أن هذا كان سيشكل أمرا سيئا للتعايش بين الجانبين، ولكن ما كان أحد يستطيع القول إنه أمر غير قانوني. لقد فعلت إسرائيل ذلك فعلا، إلى حد ما، حول قطاع غزة المحتل. ولو كان هذا الحال بالنسبة للضفة الغربية المحتلة وخط الهدنة، لكان من الممكن عندئذ تصديق أن إسرائيل تقوم ببناء الجدار كإجراء أمني.

من الضروري أن نشير في هذا المجال إلى أن إسرائيل استخدمت في السابق وبشكل متكرر حجة الأمن، التي لا معنى لها أمام مجلس الأمن، لتبرر حتى نشاطاتها الاستيطانية غير الشرعية في جميع الأراضي التي احتلتها منذ عام ١٩٦٧. وشهد المجلس مرارا عبر السنين – ارجعوا إلى السجلات – استمرار الاستعمار الفعلي لأرضنا، بينما استمر الجانب الإسرائيلي في تكرار أن كل هذا عبارة عن ”إجراء أمني“. ٤٠٠ ٠٠٠ مستعمر، كان نقلهم إجراء أمنيا!!

لقد كان الأمر دائما في حقيقته متعلقا بشيء واحد، هو الأرض، ورغبة إسرائيل في التوسع غير المشروع والاستيلاء على مزيد من الأرض على حساب الشعب الفلسطيني وحقوقه. في حرب ١٩٤٨ استولت إسرائيل، بعد إعلان وجودها مباشرة، على حوالي نصف الأراضي التي خصصتها الأمم المتحدة للدولة العربية عندما قسمت فلسطين الانتدابية وفقا للقرار ١٨١ (د – ٢) بحجة أنها تعرضت للهجوم من قِبَل الدول العربية. وفي حرب ١٩٦٧ احتلت النصف المتبقي من الأراضي المخصصة للدول العربية، وهي أقل من ربع فلسطين الانتدابية، ورفضت الانسحاب منها لأكثر من ستة وثلاثين عاما. وعندما قامت القيادة الفلسطينية بتقديم التنازل التاريخي، الذي لا مثيل له، بقبول النقاش بين الدولتين على أن تكون فلسطين فقط على الأرض المحتلة عام ١٩٦٧، استمرت إسرائيل في استعمار أرضنا وفي النقل غير المشروع لمواطنيها إلى تلك الأرض. حتى بعد عملية السلام في أوسلو، قامت قوة الاحتلال

بمضاعفة عدد المستعمرين منذ بدء عملية السلام وحتى الآن، بما في ذلك بعد إطلاق خريطة الطريق.

تفعل إسرائيل ذلك وهي لم تحل بعد ملكية الأراضي في إسرائيل ذاتها. هناك خمسة ونصف مليون دونم من الأراضي يملكها اللاجئون الفلسطينيون بشكل شخصي. أنا أتكلم هنا عن الملكية الخاصة وليست العامة. جميعها تم حصرها وتسجيلها من قِبَل لجنة التوفيق في الأمم المتحدة، المشكَّلة من الولايات المتحدة وفرنسا وتركيا، وهو سجل تم تحديثه مؤخرا بحيث أصبح قابلا للاستخدام الفعلي. خمسة ونصف مليون دونم، تشكل تقريبا نصف أراضي إسرائيل إذا تم استثناء صحراء النقب. ويبدو أن إسرائيل لا تكتفي بوضع اليد عليها، بدلا من إعادتها إلى أصحابها الفلسطينيين، بل تنتقل لتستعمر ما بقي من الأرض للشعب الفلسطيني في الضفة الغربية، بما في ذلك القدس الشرقية وقطاع غزة، مرة أخرى، في أكبر جريمة حرب من نوعها في تاريخنا المعاصر.

إنه لجنون مطبق وهوس وجرائم مركبة، وغرور القوة، وغياب الأخلاق، وجميعه أمكن استمراره بفضل الحماية غير المشروعة، وذلك السيل الهائل من المال وكميات السلاح غير المحدود التي تأتي من مصدر واحد بشكل أساسي.

إن مجلس الأمن يتحمل بوضوح مسؤولية الوضع الذي نواجهه حاليا في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما في ذلك القدس الشرقية. بالإضافة إلى ذلك، فإن مجلس الأمن، بل ومنطقة الشرق الأوسط، برمتها، والمجتمع الدولي يقتربون الآن من لحظة الحقيقة. إما أن يُسمح لإسرائيل، قوة الاحتلال، بالاستمرار فيما تفعل بشكل غير شرعي، بالاستمرار في استعمار أرضنا والاستيلاء عليها وإنكار وجود دولة فلسطين، بكل ما سينتج عن ذلك من عواقب وخيمة ليس أقلها سقوط حل الدولتين وظهور حل راديكالي آخر أو الانتقال إلى صراع أبدي، وإما أن يتم إيقاف إسرائيل، وأن يتم وقف الاستيطان والجدار، والبدء في عكس آثارهما، بما ينفذ إمكانية تحقيق السلام وتحقيق التسوية النهائية على أساس الدولتين: إسرائيل وفلسطين. هكذا يتسم اجتماع مجلس الأمن وقراره هذه المرة بأهمية استراتيجية وتاريخية. ونأمل أن يرتقي المجلس إلى مستوى التحدي.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل إسرائيل.

السيد غيلرمان (إسرائيل) (تكلم بالانكليزية): ها نحن نجتمع مرة أخرى. وعلى نمط بات مألوفا بقدر ما هو ممجوج، اجتمعنا في جلسة أخرى لهذا المجلس دُعي إلى عقدها لتوجيه اللوم إلى إسرائيل على تدابير اتخذتها لمنع الإرهاب، عوضا عن أن نجتمع للتصدي للإرهاب نفسه. وقد يتوقف الأعضاء لحظة للنظر في ماهية الرسالة الموجهة إلى مواطني العالم بمثل هذا النوع من نشاط المجلس، لا سيما بعد الاستماع من المراقب الفلسطيني إلى أن أكبر جريمة حرب ارتكبت في التاريخ المعاصر ليست قتل الأبرياء، بل هي التدابير الدفاعية التي تتخذ لحمايتهم.

ما هي الرسالة التي يبعث بها المجلس حين يجتمع للتصدي للرد الدفاعي المحدود لإسرائيل ضد منشأة لتدريب الإرهابيين، رد لم تنجم عنه خسائر، ولكنه لا يجتمع فورا للتصدي لقتل ٢٠ من المدنيين الأبرياء عمدا في مطعم مطل على الشاطئ في حيفا عشية أقدس يوم في التقويم اليهودي؟

ما هي الرسالة التي ترسل حين يكون محور النقاش بناء إسرائيل لسياج أمني للوقاية من الإرهاب، عوضا عن أن يكون محور النقاش قتل المئات من المدنيين الأبرياء الذي حتم بناء السياج؟

إنها رسالة مفادها أن ضحايا الإرهاب، على الأقل إذا كانوا إسرائيليين، لا يمكنهم أن يبحثوا عن الحماية أو أن

يجدوها في هذا المجلس من الأنظمة المارقة التي لا تزال تؤيد القتل المتعمد للمدنيين الأبرياء، في انتهاك للقانون الدولي وقرارات المجلس ذاته. هذا هو المعيار المزدوج حقيقة في الأمم المتحدة، وعاجلا أو آجلا، لا بد من معالجته.

وما فتئت العديد من الأكاذيب والتشويهات تطلق عن التدابير الأمنية التي تتخذها إسرائيل، ولكن لا توجد كذبة بمثل وقاحة وجرأة الكذبة التي تدعي أن الإجراءات الإسرائيلية تحصل في فراغ وأنها لا تأتي ردا على أعوام وأعوام من أكثر أنواع الإرهاب شرا ووحشية.

إن قرار إنشاء السياج الأمني قرار اتخذته إسرائيل بعد تردد شديد. وهناك ثلاثة عوامل جعلتنا نصل إلى هذه النتيجة. العامل الأهم الوحيد كان ياسر عرفات والسلطة الفلسطينية. لقد استرشد صنع القرار الإسرائيلي خلال الأعوام العشرة الماضية بالاعتقاد بأن التدابير التي يتفق عليها الطرفان ثنائيا أفضل من التدابير الانفرادية. وبالفعل، لا نزال نؤمن بذلك اليوم. لكن بعد ١٠ أعوام وآلاف الضحايا، أدركنا بعد عناء، أن الرغبة في أن يكون شخص ما شريكا لا تجعله كذلك. لقد أثبت ياسر عرفات بما لا يدع أي مجال للشك، أنه عاجز عن صنع سلام مع إسرائيل، وغير راغب في ذلك وغير مهتم به. وفي الخيار الذي تواجهه القيادة الفلسطينية، وهو بين بناء شراكة مع إسرائيل أو مع الجماعات الإرهابية الفلسطينية – كسب الإرهابيون دائما.

وباختيار عرفات والسلطة الفلسطينية الإرهابيين بدلا من إسرائيل، والجهاد بدلا من "السلام"، يكونان قد انتهكا قرارات عديدة لمجلس الأمن – بما فيها القراران ١٣٧٣ (٢٠٠١) و ١٤٣٥ (٢٠٠٢) – وأحكام خارطة الطريق والتعهدات الفلسطينية المتكررة في اتفاقاتنا للسلام. وتلك الوثائق تتطلب بوضوح أن تفكك السلطة الفلسطينية البنية الإرهابية، وتمنع الإرهاب والتحريض، وتقدم المسؤولين عن ذلك إلى العدالة. ومع ذلك، لا تزال القيادة الفلسطينية، حتى اليوم، تعلن بوقاحة وعلنا أنها لا تنوي الوفاء بأولى فقرات خارطة الطريق، التي تدعو، في جملة أمور، إلى تفكيك القدرات والبنية التحتية للإرهابيين. وكما نرى تقريبا كل يوم من العناوين الرئيسية للأخبار، لا يزال ياسر عرفات يمنع ظهور قيادة فلسطينية تفعل شيئا آخر غير إثارة الكراهية، أو دعم الإرهاب، أو التشجيع على تهريب الأسلحة المتطورة إلى أيدي القتلة، مع استخدام المدنيين دروعا بشرية و التسامح بشأن ذلك.

من غير شك أنه إلى جانب التحريض المستمر وتمجيد القتل على أنه شهادة، هناك إدانات باردة في بعض المناسبات لأعمال الإرهابيين الوحشية تعلنها القيادة الفلسطينية لاسترضاء المجتمع الدولي. لكن أولئك يدينون الإرهاب فقط كتكتيك، قائلين إنه ضد مصالح الشعب الفلسطيني. ولو كان الإرهاب أداة فعالة، حسبما تعني تلك البيانات ضمنا، فلربما كان مقبولا. إننا في انتظار أن نسمع من أي زعيم فلسطيني الحقيقة الأخلاقية البسيطة بأن قتل المدنيين عمدا خطأ.

وللتدليل على تلك الازدواجية، لا يحتاج المرء لأكثر من أن يرى أن المراقب الفلسطيني لدى الأمم المتحدة يعرب أحيانا عن انتقاد صامت للإرهاب لكنه، في الوقت نفسه، يعتبر أن من غير المقبول لقرار يتخذه المجلس أن يدين إدانة صريحة أنشطة حماس، والجهاد الإسلامي وكتائب شهداء الأقصى، وأن يدعو إلى تفكيكها، على النحو المطلوب بخارطة الطريق.

باختصار، لو كان هناك عمل منسق من الجانب الفلسطيني لمواجهة الإرهابيين ومنعهم – كما تعهدوا مرارا – لما كان السور الأمني ضروريا. لكن القيادة الحالية،

بإصرارها على أن تظل سلبية، بل حتى على تأييد الإرهاب، إنما بنت ذلك السور بنفسها.

العامل الثاني الذي أقنع الإسرائيليين بضرورة بناء السور هو عدم توفر خيارات أخرى. ليست هناك خيارات سهلة. وفي الحالة الرهيبة التي نواجهها، والتي يعمل فيها الإرهابيون دون عقاب في قلب المراكز المدنية، ليست هناك طريقة مثلى يمكننا بها إعاقة الإرهابيين دون أن يرتب ذلك بعض الأثر على أرواح الفلسطينيين الذين يختبئون بينهم. ومحاولة إيجاد توازن مناسب بين حق الإسرائيليين في الحياة دون تفجيرهم في الحافلات وفي المطاعم، وحق الفلسطينيين في العيش والانتقال بحرية هي المعضلة التي تعاني منها إسرائيل، ومحاكمها ومواطنوها كل يوم.

ما من ديمقراطية وجدت حلا أمثل لمشكلة الإرهاب — ولا سيما الإرهاب الانتحاري، الذي اخترعه وأجاده الفلسطينيون — وعلى الأخص عندما يعمل من داخل مجتمع تؤيد قيادته الأهداف سلبا أو إيجابا. ومن الدول التي تواجه ذلك التهديد، لا تزال إسرائيل من بين أكثرها نجاحا، إذ تمنع أكثر من ٨٠ في المائة من محاولات الاعتداءات الإرهابية. لكن كلما وضع الإرهابيون وسائل قتل جديدة بل أكثر بشاعة، كلما توجب علينا أن نضع وسائل أفضل للوقاية.

إن بناء سور أمني واحد من أكثر الأساليب غير العنيفة فعالية لمنع مرور الإرهابيين وأسلحتهم من مصانع الإرهاب في قلب المدن الفلسطينية إلى قلب المناطق المدنية في إسرائيل. وقد شهدنا هذا في قطاع غزة، حيث لم ينجح إرهابي واحد، منذ بني سور مماثل، بموجب اتفاق إسرائيلي – فلسطيني عام ١٩٩٤، في التسلل إلى إسرائيل من غزة عبر السور لتنفيذ اعتداء. وذلك السور لم يلق معارضة من مجلس الأمن أو من الجانب الفلسطيني، وأسهم حقيقة في تعزيز الأمن الشخصي والرفاه للمجتمعات الإسرائيلية والفلسطينية على كلا جانبي السور. وحتى الآن لا يزال هناك حوالي ٣٠٠ كيلو متر تمكن الإرهابيون الفلسطينيون من التسلل عبرها إلى مراكز سكانية إسرائيلية لقتل مدنيين. وبين المناطق الإسرائيلية ومناطق السلطة الفلسطينية لا توجد حدود أو عوائق طبيعية، والمسافة التي تفصل الإرهابيين القادمين من مدن فلسطينية عن المراكز السكانية الإسرائيلية المستهدفة تقل أحيانا عن عشر دقائق سيرا على الأقدام. لكن في تلك المناطق من الضفة الغربية التي أقيم فيها سور، بات انخفاض الاعتداءات الإرهابية واضحا فعلا.

العامل الثالث الذي يؤيد بناء السور هو معرفة أنه سيمكّن إسرائيل من أن تخفض بشكل ملحوظ تدخلها في الحياة اليومية للفلسطينيين. والأثر الخالص لبناء السور الأمني سيكون خفض الإرهاب وتحسن شامل في نوعية الحياة لكلا الشعبين الإسرائيلي والفلسطيني. وإسرائيل، ببنائها السور، ستتمكن من تخفيض قواتها الموجودة في المناطق الفلسطينية تخفيضا كبيرا وتزايد عدم الحاجة إلى العمل الدفاعي داخل المدن الفلسطينية. ومما له أهمية، أن السور سوف يمكن أيضا من إزالة حواجز الطرق ونقاط التفتيش. وستكون النتيجة حرية أكبر في التنقل داخل الضفة الغربية، دون زيادة التعرض للإرهاب.

علاوة على ذلك، من المأمول أن تساعد الحماية والأمن اللذان سيوفرهما السور على تهيئة مناخ مؤات لإجراء مفاوضات سلمية مثمرة. والسور الأمني تدبير حاسم في القضاء على الإرهاب. وعندما تظهر قيادة فلسطينية مستعدة للتفاوض بشأن حل سياسي، سيكون سلاح الإرهاب أقل إتاحة لتعطيل الجهود من أجل السلام. هل من الممكن أن الذين على الجانب الفلسطيني يرغبون في ضمان أن يظل سلاح الإرهاب عاملا حاسما في ترسانتهم؟ هل من الممكن أن يكون السور مرفوضا للمتطرفين في المجتمع الفلسطيني

لأنه يطيح بخطتهم طويلة الأجل الخاصة بالسعي إلى تدمير إسرائيل؟

إن إسرائيل، لدى تحديدها لمسلك السور، سعت إلى إنشاء حاجز بين تلك المناطق التي يأتي منها الإرهابيون، والمناطق التي يستهدفونها. لكن بجانب تلك الشواغل الأمنية، لا تزال إسرائيل تضع موضع الاعتبار الشواغل الإنسانية والبيئية الأخرى، حتى حقوق ومصالح السكان المحليين يجب التفكير فيها مليا إزاء حقوق المدنيين في الحماية من الإرهاب. لقد شارك المقيمون الفلسطينيون المحليون في تلك العملية واستشيروا بشأنها، وذلك بغرض توفير حلول فردية وضمان الوصول إلى المدارس والمنشآت الصحية وما إلى ذلك.

ولا يزال استخدام الأراضي العامة وغير المستعملة يحتل الأولية. وفي ظل الظروف التي استحال فيها تخفيف ذلك، أنشئت عشرات البوابات الزراعية على طول مسلك السور لتمكين الفلاحين من مواصلة زراعة أراضيهم. وبالإضافة إلى ذلك، أضيفت نقاط مرور جديدة للمشاة الإسرائيليين والفلسطينيين وللسيارات الإسرائيلية والفلسطينية، وأيضا لنقل البضائع.

وأية أراض استخدمت في بناء السور صودرت لأغراض عسكرية، بما يتفق اتفاقا تاما مع أحكام القانون الإنساني الدولي والقانون المحلي الذي يقضي بذلك على وجه التحديد. وفي الحقيقة، هناك عدد من السوابق التي قامت فيها دول بهذا النوع من المصادرة لأغراض أمنية عملا بالأحكام ذات الصلة من القانون الإنساني الدولي. ولا يوجد أي تغيير في الوضع القانوني للأراضي حيث أنها تبقى ملك أصحابها. والتعويض نظير قيمة الأرض يُدفع لقاء استخدام الأرض وتعويضا عن أي ضرر يصيب الأشجار والمحاصيل. وبالإضافة إلى ذلك، يقدم إلى ملاكي الأراضي الزراعية تعويضات عن القيمة الكاملة لمنتجاتهم الزراعية ما دامت هناك حاجة لاستخدام الأراضي. والمزارعون الذين زرعوا الزيتون والفواكه في أراض ضمن منطقة السور الأمني يمكن تخصيص مواقع جديدة لهم لإعادة زراعة هذه الأشجار فيها.

إن جميع السكان لديهم فرصة لتقديم الاعتراضات. وفي العديد من الحالات توصلت السلطات والمشتكون إلى اتفاقات متبادلة حول إجراء تغييرات في مسار السور. والمشتكون الذين لا يتم التوصل إلى حلول لشواغلهم، لديهم فرصة ممتازة لتقديم التماسات ترفع مباشرة إلى المحكمة العليا لإسرائيل.

وبغية صرف الانتباه عن حقيقة أن البناة الحقيقيين لهذا السور هم القادة الفلسطينيون الذين فشلوا في اتخاذ أية تدابير ضد الإرهاب، فقد لجأ الممثلون الفلسطينيون إلى استخدام عدد من المصطلحات العاطفية والمهينة التي لا أساس لها.

أولا، أطلقوا على هذا السور اسم ''الجدار'' مع أنهم يعلمون تماما أن أكثر من ٩٠ في المائة من طوله مصنوع من سياج متصل الحلقات. وأما المقاطع القصيرة التي بنيت فيها هياكل ثابتة، فهي فقط في المواقع التي يمكن للإرهابيين الفلسطينيين إطلاق النار، وقد أطلقوا النار على المدنيين الإسرائيليين في طرقات البلدات القريبة. وعلى الرغم من المزاعم الصفقة بأن العكس هو الصحيح، فليس هناك جيوب مغلقة في الضفة الغربية ولا توجد مدن وقرى فلسطينية مغلقة. وحرية المرور والحركة في كل أنحاء الضفة الغربية ومنها إلى إسرائيل مضمونة. وكما ذكرت، فإن هذا السور سيمكن من تخفيض عدد القوات الإسرائيلية في المناطق الفلسطينية، مما ييسر على نحو أفضل حرية الحركة في داخل الضفة الغربية، ويحسن الحالة الإنسانية العامة لأغلبية السكان الفلسطينيين، بدون أن يزيد ذلك من مخاطر الإرهاب.

إن استخدام مصطلح ''الجدار'' محاولة مكشوفة من قبل البعض لاستعادة ذكرى تلك الأيام السوداء، عندما استخدمت دول معينة جدران عاتية لتقسيم الشعب الواحد ولمنع الفرار إلى الحرية. هذه مقارنة خاطئة ومهينة. فهذا السور يفصل بين شعبين يوجد بينهما صراع، ويحول دون قيام حاملي المتفجرات الانتحاريين من استهداف المدنيين الأبرياء، وبالتالي تهيئة بيئة خالية من الإرهاب، نتمكن فيه من التقدم نحو تسوية سلمية تقوم أساسا على الفصل بين الشعبين الإسرائيلي والفلسطيني.

ثانيا، لقد ادعوا بأن بناء السور عمل عنصري مع أن العنصرية حقا هي القول بأن شعبا واحدا لا يحق له أن يحمي نفسه من القتلة. والعنصرية حقا هي سوء المعاملة واضطهاد اليهود في البلدان العربية، ومنع دخول اليهود إلى أراضي بعض البلدان العربية، وحظر بيع الممتلكات لليهود كجريمة عقوبتها الموت. إن بناء سور لحماية مواطني إسرائيل اليهود والعرب، الأمر الذي سيخدم رؤيا السلام بين الشعبين، الإسرائيلي والفلسطيني، هو كل شيء ما عدا العنصرية.

ثالثا وفوق كل شيء، ادعوا بأن السور هو عملية ضم فعلية ومحاولة لاستباق مفاوضات الوضع النهائي، وكأنها إسرائيل، لا القيادة الفلسطينية، هي التي أدارت ظهرها للمفاوضات واعتمدت طريق العنف. لقد أعلنت إسرائيل مرارا، وأؤكد اليوم من جديد، أن السور لا توجد له أهمية سياسية. وإسرائيل ملتزمة بتسوية جميع جوانب الصراع بالمفاوضات السياسية، بما في ذلك الوضع النهائي للضفة الغربية وغزة. إن الهدف الوحيد للسور هو حماية الأمن الحيوي للمواطنين الإسرائيليين الذين يستهدفهم الإرهاب الفلسطيني. إنه لا يضم أراض إلى دولة إسرائيل ولا يغير مركز الأراضي، وملكيتها والوضع القانوني لسكان هذه المناطق. إن الاتهامات التي ساقها المراقب الفلسطيني تفندها حقيقة أن قطاعات معينة من السور، على سبيل المثال، تلك الواقعة بالقرب من مودعين وكيبوتس معالي هحاميشا، يتم بنائها في الواقع في أراض تقع ضمن السيادة الإسرائيلية.

وفي حقيقة الأمر، أكدت إسرائيل مرارا ليس فقط أنه لا توجد أية أهمية سياسية لهذا السور، بل أننا برهنا بالممارسة وعن طريق المفاوضات بأن إسرائيل مستعدة وقادرة، مع ما يترتب على ذلك من تكاليف باهظة، على التكيف وتفكيك سور إذا كان ذلك ضروريا كجزء من تسوية سياسية. ففي إطار الانسحاب من جنوب لبنان في أيار/مايو ٢٠٠٠، أزالت إسرائيل بناء مماثلا، امتثالا لقرار مجلس الأمن ٤٢٥ (١٩٧٨). وبعد إدخال تعديلات على السور، نقلت إسرائيل أجزاء منه لمسافة ٩٥ سنتمترا إضافيا، بتكلفة قيمتها ملايين الدولارات، بغية تلبية طلب الأمين العام. وبالمثل، أعلنت إسرائيل أنها في إطار المفاوضات حول الوضع النهائي، ستكون مستعدة لتغيير موقع السور الذي أقيم في غزة كجزء من تسوية إقليمية دائمة.

وفي كلتا الحالتين أثبتت إسرائيل أن الأسوار الأمنية هي أسوار أمنية. وقد قصد من هذا السور الرد على الإرهاب الوحشي الذي لم يسبق له مثيل، وليس لفرض حدود وهي ما زالت قيد التفاوض على الوضع النهائي. ونحن نأمل أن بناء هذا السور سيجعل مهمته غير ذات صلة، وأن يتم تفكيكه يوما ما.

وقد اقترح أنه لتجنب انطباع لوجود دافع سياسي، كان ينبغي لإسرائيل أن تبني هذا السور على طول الخط الأخضر. ولكن من الناحية العملية، فإن سورا على طول هذا الخط كان سيخلق مشاكل إنسانية أكبر، ويؤدي إلى تقسيم عشوائي لبعض القرى، وعزل بعضها الآخر عن مصادر المياه وغيرها من الخدمات الأساسية على نطاق واسع. وبالإضافة إلى ذلك، فإن ذلك كان سيتسبب في

تجاهل الهدف من بناء السور وهو عرقلة القيام بأعمال إرهابية ضد المراكز السكانية الإسرائيلية. إن الإرهابيين بهجماتهم القاتلة هم الذين فرضوا الاتجاه الذي سار فيه السور، وهو سور يسعى إلى حماية أكبر عدد ممكن من المواطنين، ويسعى في نفس الوقت إلى إحداث الحد الأدنى من المعاناة الإنسانية والبيئية.

وعلى نفس الدرجة من الأهمية فإن ما يسمى بالخط الأخضر لم يمثل قط حدودا دولية. وإن اتفاقيات الهدنة لعام ١٩٤٩ تشير بالتحديد إلى هذه الحقيقة. ولم تكن هناك أبدا سيادة معترف بها وشرعية في الضفة الغربية. والوضع القانوني لهذه المناطق ما برح يتعلق بأراضي متنازع عليها وتتم تسوية ذلك عن طريق المفاوضات. وهذا بالذات ما هو مطلوب وفق قراري مجلس الأمن ٢٤٢ (١٩٦٧) و ٣٣٨ (١٩٧٣)، اللذان يدعوان الأطراف إلى البدء في مفاوضات، في جملة أمور أخرى، حول حدود آمنة ومعترف بها، والاتفاقات المبرمة بين الطرفين تشير بالتحديد إلى الحاجة لإجراء مفاوضات مباشرة لتسوية هذه المسائل.

وعندما تسلخ القشور عن اللغط المألوف والمغالطات التي أطلقها المراقب الفلسطيني، تتجلى الحقيقة المجردة. إن السور هو رد على الإرهاب الفلسطيني، لا يقصد به رسم حدود، بل تهيئة مناخ خال من الإرهاب يتم فيه التوصل إلى حدود متفق عليها بالمفاوضات. والعديد من الفلسطينيين الذين يعارضون السور يريدون ببساطة الاستمرار في قتل الإسرائيليين. والإسرائيليون الذين بنوا السور يريدون ببساطة أن يعيشوا.

لقد قيل الكثير عن وجوب إدارة الحرب ضد الإرهاب وفقا للقانون الدولي. ونحن نوافق، ولكن القانون الدولي ليس حلفا انتحاريا. والقانون الدولي يعترف بأن معيار شرعية التدابير التي تتخذها الدول هو تناسبها مع حجم الخطر. وهذا يعني قياس الخطر بالنسبة للهجمات التي خططت والتي منعت وليس فقط التي نفذت بنجاح. وفي حالة إسرائيل، يعني ذلك مجرد الأخذ في الحسبان عدد المئات من المدنيين الذين قتلوا في الهجمات الإرهابية، ولكن أيضا المئات العديدة من العمليات التي أحبطت بنجاح، بما فيها العمليات الإرهابية الضخمة المخططة ضد ناطحات السحاب، وخزانات الغاز، وصهاريج الوقود والجسور.

يسمح القانون الإنساني الدولي تحديدا بمصادرة الأراضي لأغراض أمنية. ويبدو أن بعض الذين يتكلمون عن القانون الدولي نسوا أنه يوجد مجموعة كبيرة من القوانين الراسخة التي تنص على دعم مجابهة الإرهاب. ويبدو أنهم نسوا أيضا أننا في محاربتنا الإرهابيين إنما نحارب عدوا لا يحترم الحياة أو القانون. صحيح أننا يجب أن نحترم سيادة القانون. ولكننا لا نستطيع أن نفعل ذلك بتطبيق تفسيرات مغلوطة أو عمياء لا يمكن أن تطبقها أية دولة مستنيرة على نفسها إذا واجهت هجوما مستمرا على هذا النحو. فهذا من شأنه أن يقوي أيدي الذين نذروا أنفسهم لعدم المبالاة بالقانون تماما كعدم مبالاتهم بحياة الأبرياء.

ليس لدى إسرائيل مشكلة في أن تحاسَب وفقا لأعلى المعايير - بل إنها تفخر بذلك. ولكن، على الأقل، اسمحوا لنا أن نحترم أرواح مدنيينا بنفس الطريقة التي يحترم بها أي بلد ديمقراطي آخر أرواح مدنييه. وإذا قرر المجلس محاسبتنا، فإن من المؤكد أن بعضا من جيراننا ينبغي أن يكونوا موضع تركيز مماثل. فلو كرَّس المجلس جزءا فقط من الوقت والموارد التي بددها في النظر في سجل إسرائيل ليفحص، على نحو منصف، السلوك الخطر والمزعزع للاستقرار الذي تمارسه النظم الشريرة المجاورة لنا، فهل يشك أحد في الاستنتاجات التي سيتم التوصل إليها، يجب أن تنهي الأمم المتحدة هذه المعاملة الانتقائية لكي يتم الإصغاء إليها.

إسرائيل تتوق للسلام وقد أثبتت أنها مستعدة لتقديم تنازلات مؤلمة للغاية لتحقيق هذه الغاية. وسنواصل اغتنام كل فرصة للتوصل إلى تسوية سلمية، بغية تحقيق رؤية الرئيس بوش وقرارات مجلس الأمن ذات الصلة. ولكن ما من دولة تستطيع أن تسمح بأن يقتل الإرهابيون مواطنيها بالمئات، بدعم وتسامح القيادة الفلسطينية الحالية، التي لم تعد حتى تتظاهر بأنها شريك في السلام. الغرض من السياج هو الحماية من الإرهاب، وتحسين الحالة الإنسانية الشاملة على كلا الجانبين، والإسهام في إيجاد جو يمكن أن تمضي فيه مفاوضات السلام قدما لمنفعة كلا الشعبين.

هذا الصراع وهذا النقاش لا يتعلق بحقوق الفلسطينيين فقط. إنه يتعلق بحقوق الإسرائيليين أيضا. فالقتلى والجرحى والمروَّعون الإسرائيليون مشكلة إنسانية أيضا، وإلى أن يبدي جيراننا والمجتمع الدولي استعدادا لتقبل هذه الحقيقة قبولا جديا والتعامل معها، سنواجه صعوبة في المضي قدما في حل سلمي. فلا يكفي إصدار بيانات شجب وتعبير عن التعاطف في العواصم أو في الخطابات التي تلقى في الأمم المتحدة في اليوم الذي يقع فيه هجوم بدون اتخاذ إجراء مستمر وتقديم الدعم العلني اللازم لإثبات أن المجتمع الدولي لن يتسامح مع قتل المدنيين الأبرياء عمدا.

على أعضاء القيادة الفلسطينية، الذين حوَّلوا كون الفلسطينيين ضحية من حالة يمكن حلها بتسوية سلمية إلى استراتيجية سياسية أبدية سعيا لتحقيق نفوذ شخصي، أن يتحملوا مسؤولية كبيرة. إننا لا نخدم عملية السلام بتعزيز الشعور بالحق دون التأكيد على الشعور بالمسؤولية.

لا يمكن أن يكتب النجاح لخارطة الطريق إذا أعفينا الجانب الفلسطيني من التزاماته بإنهاء استراتيجيته الإرهابية المفلسة أخلاقيا والشديدة التدمير. والسياج الأمني، شأنه شأن أي تدبير أمني إسرائيلي آخر، نتاج لتلك الاستراتيجية. والتخلي عن هذه الاستراتيجية هو الذي من شأنه أن يلغي الحاجة لهذه التدابير الأمنية، بما فيها السياج الأمني نفسه، وأن يمهد الطريق لمفاوضات سلام على أساس الاعتراف المتبادل والتنازلات المتبادلة.

وإذا خلطنا بين السبب والنتيجة، وطبقنا العدالة انتقائيا، وتحولنا إلى سماسرة للمبادرات المنحازة لجانب واحد تؤكد على جميع الحقوق وتتجاهل جميع المسؤوليات الراسخة، فإننا لن نفعل سوى تشجيع استراتيجية إرهاب ودحر يوم تحقيق السلام بعيدا في المستقبل.

قبل أن أختتم كلمتي، أود أن أطلب من الممثلين والزملاء أن يتوقفوا قليلا قبل أن يقرروا كيف سيتصرفون حيال هذه المسألة، وأن يفكروا في الأرواح التي يمكن أن ينقذها هذا السياج الأمني والأرواح التي كان يمكن أن ينقذها لو كان قد بُني في وقت أبكر. أريدهم أن يفكروا في أسرة ألموغ – زئيف ألموغ، ٧١ عاما؛ وزوجته روث، ٧٠ عاما؛ وابنهما موشي، ٤٣ عاما؛ وحفيديهما تومر وعساف اللذين يبلغان تسعة أعوام و ١١ عاما من العمر على التوالي – فقد أُبيدت أسرة كاملة من ثلاثة أجيال، قُتلوا جميعهم، بالإضافة إلى ١٥ ضحية بريئة أخرى في مطعم مكسيم في حيفا في الأسبوع الماضي. أقول لهم "تصوروا لو كان هؤلاء أولادكم، واسألوا أنفسكم، ماذا تتوقعون أن تفعل حكومتكم لحمايتهم؟ ألن تفعلوا كل شيء – أعني كل شيء – لإنقاذهم؟

السيد مقداد (الجمهورية العربية السورية): للمرة الثالثة خلال أقل من شهر يعود مجلس الأمن للاجتماع للتداول بشأن ممارسات سلطات الاحتلال الإسرائيلية غير المشروعة في المنطقة. ونناقش اليوم بشكل خاص قرار الحكومة الإسرائيلية الأخيرة المتعلق بالبدء في تنفيذ الجزء الثاني مما تسميه بالجدار العازل.

لقد استمعنا قبل قليل إلى بيان ممثل حكومة الاحتلال والإرهاب الإسرائيلية. ولم نفاجأ بالطبع بما تضمنه هذا البيان من أكاذيب ومزاعم. فما جاء في بيانه هو حلقة من حملة تشويه الحقائق والتزوير وتضليل الرأي العام العالمي المتواصلة منذ أكثر من ٥٥ سنة. إن أكبر دليل على بطلان ادعاءات ممثل إسرائيل هو أنه لم يقل كلمة واحدة عن مكان بناء الجدار. وهو، بالمناسبة، الأراضي الفلسطينية المحتلة، إذا لم يكن مندوب إسرائيل على معرفة أو دراية بذلك. كما أن ما ورد في هذا البيان يظهر أن إسرائيل قد ضمت عمليا الأراضي التي يشملها الجدار من خلال منطق الأراضي المتنازع عليها، الذي لا يعني سوى الضم من خلال فرض الأمر الواقع ومن خلال منطق القوة. إن ما تسمى بالأراضي المتنازع عليها هي ما تبقى من أراضي فلسطين، وتريد إسرائيل أن تسيطر على ما تبقى من أراضي فلسطين، من خلال هذا المنطق.

إن من خَبر إسرائيل يعرف أن هذا النهج ليس بغريب عليها. فحكومة الاحتلال التي تمنع مواطنيها بحكم القانون من الاطلاع على حقيقة ما تقوم به من ممارسات في الأراضي المحتلة، ليس بغريب عليها أن تسعى إلى تضليل الرأي العام العالمي بشأن مقاصدها وأهدافها الحقيقية. فهذه الحكومة تتبع النهج الشهير لسيئ الصيت غوبلز: "اكذب، اكذب، اكذب حتى يصدق الآخرون ما تقول". ولكن لسوء طالع حكام إسرائيل لن يصدق العالم أكاذيبهم وسيكشفها على حقيقتها، باستثناء قلة ستكتشف مستقبلا أنها تقف على الجانب الخطأ.

إن هدف إسرائيل من بناء جدارها العنصري التوسعي ليس حماية أمنها كما تزعم. إن بناء هذا الجدار يسعى في واقع الأمر إلى تحقيق الأهداف التالية:

أولا، إن المسار الذي يأخذه الجدار بعيدا عن حدود الأرض المحتلة منذ عام ١٩٦٧ وتوغله في عمق الأراضي الفلسطينية يوضحان بجلاء نوايا الحكومة الإسرائيلية الحقيقية الرامية إلى خلق أمر واقع على الأرض، تقوم من خلاله برسم خط للحدود وفق ما تريده ووضع الشعب الفلسطيني في معازل سكانية كبيرة، وبما يجعل من الوصول إلى تحقيق هدف عملية السلام مع الفلسطينيين، ألا وهو قيام دولتهم على الأرض الفلسطينية المحتلة منذ عام ١٩٦٧ وعاصمتها القدس الشرقية، أمرا مستحيلا.

ثانيا، إن إسرائيل تقوم في واقع الأمر من خلال بناء هذا الجدار، بضم مساحات واسعة من أراضي الضفة الغربية إليها، منتهكة بذلك أحد أشهر مبادئ القانون الدولي، وهو مبدأ عدم جواز الاستيلاء على أراضي الغير بالقوة، ومنتهكة بالتالي القرار ٢٤٢ (١٩٦٧)، الذي يشكل أساس عملية السلام في الشرق الأوسط.

ثالثا، إن مسار الجدار يوضح أن إسرائيل تسعى إلى تكريس ضمها للقدس المحتلة، في انتهاك واضح أيضا للقرار ٤٧٨ (١٩٨٠)، الذي اعتبر ضم إسرائيل للقدس الشرقية لاغيا وباطلا.

رابعا، إن إسرائيل تسعى من خلال بناء الجدار إلى ضم تجمعات استيطانية كبيرة مقامة على الأرض الفلسطينية المحتلة، يبلغ عدد المستوطنين فيها أكثر من ٢٠٠ ألف مستوطن. وبهذا فإن إسرائيل لا تكتفي بانتهاك اتفاقية جنيف الرابعة من خلال بناء المستوطنات، بل إنها تذهب إلى أبعد من ذلك عبر ضم هذه المستوطنات إليها. وهذا التوجه كان واضحا في القرار الأخير للحكومة الإسرائيلية بأن يشمل الجدار مستوطنة أرييل، التي يصل عمقها إلى ٢٢ كيلومترا داخل الأراضي الفلسطينية المحتلة.

إن هذه الممارسات هي جرائم حرب وفقا لاتفاقية جنيف الرابعة والبروتوكول الأول الملحق بها، ويتوجب ردع إسرائيل عن الاستمرار فيها، وعدم إعطاء أية مشروعية قانونية أو سياسية لها.

يتضح مما تقدم أن الحكومة الإسرائيلية الحالية، التي يرأسها الجنرال شارون المعروف بعدائه للسلام، ما هي إلا حكومة حرب تسعى إلى قتل عملية السلام والإجهاز على أية فرصة واقعية لتحقيقها.

إن إسرائيل التي تسعى إلى تبرير ممارساتها بزعم مكافحتها للإرهاب إنما تقوم بارتكاب جرائم حرب وإرهاب من خلال استهدافها للمدنيين الفلسطينيين دونما تمييز بين رجل أو امرأة أو طفل، أو من خلال توسيع سياسة الاستيطان في الأرض المحتلة وبناء الجدار التوسعي في إطار هذه السياسة الاستعمارية الاستيطانية، ومن خلال تصدير أزماتها عبر العدوان على سورية ولبنان. إن أكثر ما يسيء إلى حملة مكافحة الإرهاب يكمن في استغلال إسرائيل لهذه الحملة وتشويه أهدافها، بهدف حرف الانتباه عن ممارساتها الرامية إلى تحقيق أهدافها في التوسع والعدوان. وقتل إسرائيل للعشرات من الفلسطينيين خلال اليومين الماضيين فقط، وتدمير ما يزيد على ١٢٠ منزلا، باعتراف وكالات الأمم المتحدة المختصة بذلك، إن لم يكن إرهابا، فما هو؟

إن مجلس الأمن، باعتباره الجهاز الرئيسي المنوط به الحفاظ على السلم والأمن الدوليين، مطالب بتحمل مسؤولياته إزاء هذه الممارسات والجرائم الإسرائيلية، ويتوجب عليه أن يدينها بشكل واضح لا لبس فيه. كما يتعين على مجلس الأمن أن يردع إسرائيل وأن يوضح لها أن استعمارها الاستيطاني وضمها للأراضي الفلسطينية المحتلة عبر بنائها للسور التوسعي وتكريس ضمها للقدس الشرقية المحتلة، والعدوان على سورية ولبنان، أعمال غير مشروعة وتشكل خرقا فاضحا لميثاق الأمم المتحدة ولمبادئ القانون الدولي وللقانون الإنساني الدولي وللقرارات المتعاقبة لهذا المجلس نفسه، بما فيها قراراته التي قامت عليها عملية السلام في الشرق الأوسط. إن فشل المجلس في تحمل مسؤوليته سيؤثر مرة أخرى سلبا على مصداقيته ويعرض الأوضاع المتردية في المنطقة إلى عواقب وخيمة تصعب السيطرة عليها، وسيساهم في الابتعاد عن الهدف الذي أجمع العالم عليه، وهو تحقيق السلام العادل والشامل في المنطقة.

وأخيرا، أود أن أشير إلى أن المجموعة العربية كانت قد تقدمت من خلال سورية، يوم الجمعة الماضي، بمشروع قرار متوازن، أخذ اهتمامات أعضاء المجلس بعين الاعتبار، ونأمل أن يتم التصويت على مشروع القرار عند نهاية هذه المناقشات العامة.

السير إمير جونز باري (المملكة المتحدة) (تكلم بالانكليزية): يساور المملكة المتحدة قلق شديد إزاء فرص تحقيق السلام في الشرق الأوسط. ومن الأهمية أن يدرك كلا الطرفين تماما مدى خطورة الوضع. إن المملكة المتحدة ملتزمة بخريطة الطريق التي قدمتها المجموعة الرباعية بوصفها السبيل الأفضل للتقدم نحو تنفيذ رؤية الدولتين، اللتين تعيشان جنبا إلى جنب في سلم وأمن. ومن الضروري أن ينفذ الطرفان الالتزامات الواردة في خريطة الطريق.

ومن أجل ذلك، تؤيد المملكة المتحدة الجهود الفلسطينية لتشكيل حكومة مستقرة ومفوضة تستطيع أن تكون شريكا حقيقيا وغير مقيد من أجل السلام. إن رئيس الوزراء قريع يؤيد قضية السلام منذ أمد بعيد. ويتحتم على حكومته الجديدة أن تعمل بشكل حاسم على التصدي لآفة الإرهاب، بما في ذلك العمل من خلال توحيد السيطرة على الجهاز الأمني الفلسطيني. وبالمثل، لابد أن تستمر عملية

الإصلاح الداخلي. وستحكم بقية العالم على السلطة الفلسطينية من خلال النتائج التي تحققها.

لقد ظلت المملكة المتحدة تدين باستمرار التفجيرات الانتحارية المقيتة أخلاقيا وغير المحتملة التي عانت منها إسرائيل. ونحن ندين بلا تحفظ الأعمال التي ارتكبتها حماس ومنظمة الجهاد الإسلامي الفلسطيني وكتائب شهداء الأقصى. فقد كان تأثيرها المأساوي جليا للغاية. ونحن ندرك بدورنا حاجة إسرائيل إلى اتخاذ التدابير الأمنية للتصدي لخطر الإرهاب الحقيقي الذي تواجهه. وظلت حكومة المملكة المتحدة تدافع دائما عن حق إسرائيل في اتخاذ الإجراءات المتسقة مع القانون الدولي لحماية مواطنيها. ولكن استخدام قوات الدفاع الإسرائيلية المفرط للقوة لا يفضي إلا إلى إضرام دائرة العنف.

وفي حين نجد توافق الآراء الدولي راسخا بشأن الحل القائم على دولتين، يخيفنا أن يتعرض للخطر الأساس العملي لهذا الحل. ولذلك يساورنا قلق شديد إزاء مسار جدار إسرائيل الذي يُخطط له ويُشّيد داخل الأراضي المحتلة. وعادة، لا يشيد المرء جدرانا في أرض الغير. لذلك، ينبغي تشييد أي جدار مثل هذا على الخط الأخضر أو في الأراضي الإسرائيلية.

ولكن ما هو أكثر أهمية تأثير الجدار. فالجدار الفاصل يقوض الثقة بين الطرفين، وهي ثقة لازمة للمفاوضات. وله أثر سلبي على حياة الفلسطينيين اليومية ويعرّض للشكوك الحل القائم على دولتين. ونحن نشعر بالقلق على نحو خاص من إصدار إسرائيل حكما عسكريا يعلن الأرض بين الجدار والخط الأخضر منطقة مغلقة، ويجب على الفلسطينيين المقيمين فيها التقدم بطلبات لكي يبقوا في قراهم.

والحقائق التي خلقتها على أرض الواقع أنشطة الاستيطان الإسرائيلية تهدد أيضا قدرة الدولة الفلسطينية على البقاء وتزيد من صعوبة إمكانية التوصل إلى تسوية متفاوض عليها. وإن العواقب الإنسانية والاقتصادية الناجمة عن أعمال الإغلاق وحظر التجول المفروض على الشعب الفلسطيني تتسبب في معاناة وبطالة ولا تؤدي إلا إلى تغذية البغضاء والعنف. ويحتاج الشعب الفلسطيني إلى أن يرى تحسنا حقيقيا في حياته على أرض الواقع. ولهذا السبب تعتقد المملكة المتحدة بأن للمجتمع الدولي مصلحة مباشرة في عملية السلام. ومن الحتمي وجود التزام دولي متواصل وقوي بعملية تستند على خريطة الطريق. إن المجموعة الرباعية القوية والمصممة، والتي تتابع عن كثب تنفيذ خريطة الطريق من خلال تقارير المراقبين، يمكن أن تؤدي دورا حيويا، وأن تبذل جهدا أكبر حينما تكتشف وجود مشاكل أو أوجه قصور.

لكن أمن إسرائيل، في نهاية المطاف، لا يمكن تحقيقه إلا من خلال تسوية عادلة ودائمة متفاوض عليها بين الطرفين. كما أن أعمال العنف لن تؤدي إلى إنشاء دولة فلسطينية. وتوفر خريطة الطريق للمنطقة أفضل فرصة لتحقيق السلام. وفي ذلك السياق، نتطلع إلى أن يتحرك كل من الإسرائيليين والفلسطينيين إلى الأمام في تنفيذ التزاماتهما بموجب المرحلة الأولى.

المهمة تكمن في استحداث دائرة حميدة. ويعني ذلك على الجانب الفلسطيني وقف الإرهابيين والوفاء بالالتزامات الواردة في خريطة الطريق، لا سيما فيما يتعلق بالالتزام بالتصدي لمصادر الإرهاب ومرتكبي الأعمال الإرهابية. وبالتوازي مع ذلك، يعني على جانب الحكومة الإسرائيلية أن تتحرك صوب التخلي عن الجدار وعن فرض قيود على حرية الحركة وأن تنهي أعمال القتل خارج إطار القانون. والمملكة المتحدة بدورها مستعدة لتقديم المساعدة في تلك العملية.

السيد أرياس (إسبانيا) (تكلم بالاسبانية): الغرض من هذه الجلسة هو فحص خطورة بناء إسرائيل لما يعرف الآن بالجدار وعواقبه.

إن البحث عن حل للصراع في الشرق الأوسط يتطلب خلق مناخ الثقة المطلوب بين الطرفين، مما يمكنهما من الخروج من دوامة العنف. ويجب أن نذكر أن بناء الجدار في الضفة الغربية لا يساعد على خلق ذلك المناخ. بل إن مسار الجدار يخلق مشاكل لرؤية السلام القائمة على دولتين تعيشان جنبا إلى جنب في سلام وأمن. ولقد ظل المجتمع الدولي ينادي الطرفين بعدم تغيير الحالة على أرض الواقع. وتكرر إسبانيا ذلك مجددا.

ولا يمكن أيضا أن نغفل المشاكل التي يخلقها هذا التدبير، الذي اتخذته الحكومة الإسرائيلية فيما يتعلق بالقانون الدولي والقانون الإنساني. وفيما يتعلق بالنقطة الثانية، يتعين علينا أن نقول إن هذا التدبير ووطأته، خاصة فيما يتعلق بتعقيد قضايا الأراضي، يلحق أذى مباشرا بالسكان المدنيين الفلسطينيين، ويعيق حركتهم مما يعمق الأزمة الإنسانية الفظيعة في الأراضي الفلسطينية.

وقد تكلم وفد بلادي مرارا ضد الإرهاب، وأدان هنا الهجمات الأخيرة على السكان الإسرائيليين. ولا يوجد ما يبرر، أو ما يمكن أن يبرر، الهجمات الأخيرة في المنطقة، ولكن ذلك يجب ألا يبعدنا عن الأمر الأساسي المعروض علينا اليوم – بناء الجدار على أراض فلسطينية – وأشدد على أنها أراض فلسطينية – ومصادرة الأراضي وهدم المنازل. وجميعها أنشطة غير قانونية. والأسوأ من ذلك، كما قلت في بداية بياني، هو الأنشطة التي تلحق أضرارا متزايدة بأي جهد لإحلال السلام في المنطقة.

السيد تفروف (بلغاريا) (تكلم بالفرنسية): يشعر وفد بلادي، شأنه شأن المتكلمين السابقين، بقلق شديد من جراء الحالة الخطيرة للغاية في الشرق الأوسط. وتتفق بلغاريا مع تحليل الموقف الوارد في الوثائق الأخيرة التي قدمها الاتحاد الأوروبي.

لقد قلنا هنا وفي أماكن أخرى إن بلدنا يدين بشدة التفجيرات الانتحارية، التي يواصل تنفيذها أعضاء منظمات فلسطينية متطرفة. ونهيب بالسلطة الفلسطينية أن تتخذ خطوات محددة وصارمة لنزع سلاح المنظمات المتطرفة وتفكيك هياكلها.

ونناشد أيضا إسرائيل أن تكف عن اللجوء إلى التدابير العقابية، بما في ذلك أعمال القتل خارج إطار القانون.

وتعارض بلغاريا بشدة بناء إسرائيل لما يسمى بجدار الأمن، الذي يختلف مساره عن الخط الأخضر لعام ١٩٤٩ خط ترسيم الحدود. إن بناء هذا الجدار يتطلب في بعض الأحيان مصادرة أراض فلسطينية. وهو يعرقل الحركة الحرة للأفراد والبضائع، ويقوض آمال الفلسطينيين في عملية السلام وفي خريطة الطريق. الجدار بالنسبة لبلغاريا غير مقبول.

وبلغاريا مقتنعة بأن خريطة الطريق وحدها هي الحل لمشاكل الشرق الأوسط. ويجب على الطرفين بذل قصارى الجهد للتغلب على الخلافات بينهما ومواصلة الاتصالات والجهود المشتركة لخلق دولتين تعيشان جنبا إلى جنب داخل حدود معترف بها دوليا مثلما هو وارد في قرارات مجلس الأمن.

وفي الوقت نفسه، نعتقد بأن مشكلة بناء الجدار جزء من حالة كبيرة معقدة تتعلق بالأمن.

لذلك نعتقد أن إدانة جوانب محددة لهذه الصورة العامة في الشرق الأوسط، من الناحية العملية، يمكن أن يفيد

الجـهود المبذولـة لاسـتئناف عمليـة السـلام وتنفيـذ خارطــة الطريق.

وتعتقـد بلغاريـا مـن الأهمية بمكـان أن يسعـى المجتمـع الـدولي بأسـره، وأعضـاء اللجنـة الرباعيــة بصفـة خاصـة، إلى إقنـا ع الطرفين باتبـا ع خارطـة الطريـق وتنفيذهـا. وسينتفـي بذلك أي عذر لبناء الجدار، حيث سيكون هناك تحرك نحو حل سلمي.

السيد لافروف (الاتحاد الروسي) (تكلم بالروسية): يساور القيادة الروسية قلـق عميق إزاء مجـرى الأحـداث في الشرق الأوسط. فالعلاقـات الفلسـطينية – الإسرائيلية تـزداد توتـرا أكثر مـن أي وقـت مضـى. وفي الآونــة الأخـيرة بــرز خطر حقيقـي باتسـا ع الرقعـة الجغرافيـة للمواجهـة، محفوفـا بمخاطر تنطوي على انجراف بلدان أخرى فيها. وكل هذا يمكن أن يجرّ عواقب أكثر مأساوية على الحالة المتوترة أصلا في المنطقة، وعلى الأمن الدولي ككل.

إن الاتحـاد الروسـي يديـن بشــدة الإرهـاب بجميــع أشكاله ومظاهره. ونحــن نطـالب قـادة السـلطة الفلسـطينية ببـذل كـل جهـد ممكـن لوضـع حـد لأعمـال الإرهـاب الـتي ترتكب ضد السكان المدنيين في إسرائيل. إن الإرهاب يعرقل التوصـل إلى حـل لمشـكلة توفـير الأمـن لإسـرائيل، ويقـوض فرص إقامة دولة فلسطينية.

ونحــن علـى اقتنـا ع بـأن أحـد المكونـات المهمـة في اسـتراتيجية الخـروج مـن المواجهـة، هـو وقــف الأعمـال الانفراديـة الـتي تمارسـها القيـادة الإسـرائيلية. ويتعـين، علـى الفور، وقـف النشاط الاستيطاني غير القـانوني على الأراضـي الفلسـطينية، وكذلـك وقـف بنـاء مـا يسمـى الجـدار العـازل الذي تسبب في اقتطاع الأراضي الفلسطينية. فهذا النـوع مـن الأعمال يتعارض مع مفهوم إقامة دولتين مستقلتين، فلسطين وإسرائيل.

وعلى الفلسطينيين والإسرائيليين سويـة أن يرفضـوا أيــة أفعـال تتنـاقض مـع روح ونـص خارطـة الطريـق الـتي وضعتـها اللجنـة الرباعيـة المؤلفـة مـن وسـطاء دوليـين. ونحـن جميعا مقتنعون بأن هذه الوثيقة التي اعتمدها الجانبان، تشكل على وجه التحديد أساسا فريـدا ووحيـدا للتوصـل إلى تسـوية في الشـرق الأوسـط. وهكـذا فإن الرئيـس بوتيـن أثـار هـذه المسألة في حديث تليفوني مع رئيس الوزراء أرييل شارون.

نعتقـد أن الخارطة ليست ملزِمة بحكم طبيعتها، وقد تظل حبرا على ورق، وتصبح المنطقة في نهاية المطاف غارقـة في موجـة من العنف. وهذا هو السبب في أن وزير الخارجية الروسـي، إيغـور إيفـانوف، أثنـاء اجتمـا ع اللجنـة الرباعيــة المنعقد في نيويورك في أيلول/سبتمبر هذا العام، طرح مبادرة تدعو إلى اتخاذ مجلس الأمن قرارا خاصا مـن شأنـه أن يحسِّــن خارطة الطريق. وهذا الاقتراح ما زال ساريا، بل إنـه أصبح يزداد أهمية يوما بعد يوم.

ونـرى من الأمـور الحاسمة أيضا، إنشـاء آليـة رصـد دولية لتعزيز مراقبة تنفيذ الطرفين التزاماتهما المتبادلة. كما أن ثمـة حاجة إلى النظـر فـي إمكانيـة عقـد مؤتمـر دولي معنـي بالشرق الأوسط، لعله يمكِّـن من وضع صيغة لتسوية إقليمية شـاملة. وهـذه الاقتراحـات الروسية لها هـدف واحـد: وقـف حلـزون العنـف المتصـاعد، وفتـح الآفـاق للتنميـة السـلمية في الشرق الأوسـط.

السـيد أغيـلار سنسـر (المكسـيك) (تكلـم بالإسبانية): في مناسبات أخرى عكـف مجلـس الأمـن فيـها على مناقشـة البنـد المتعلـق بإسـرائيل وفلسـطين، كـان وفـد بلادي يبدأ بياناته بإدانة شديدة للأعمال الإرهابية التي سقط فيها ضحايا أبرياء في إسرائيل. أما في هذه الجلسة، فإن وفد بلادي يأسـف بأنه يتعين عليـه أن يبـدأ بيانـا بـأن يديـن بقـوة تدمير مخيـم رفـح في قطـا ع غــزة علـى أيـدي وحـدات مـن

القوات المسلحة الإسرائيلية. إن إسرائيل ليس لديها أي مبرر وجيه يسمح لها باستهداف أناس أبرياء يعيشون في الأراضي الفلسطينية، وجعلهم ضحايا في عملياها الانتقامية.

إن إسرائيل لها الحق في حدود آمنة. ولها الحق أيضا في اتخاذ خطوات لحماية شعبها من أي هجوم إرهابي. إلا أن الأساليب والإجراءات التي تتوصل إسرائيل من خلالها إلى هذه الأهداف المشروعة، تضرب عرض الحائط بالقانون الدولي، وبذلك تكون غير مشروعة. فهي تتعارض مع الالتزامات التي قطعتها السلطات الإسرائيلية نفسها، وبالذات تلك التي اتُّفق عليها مؤخرا بموجب خطة سلام اللجنة الرباعية التي كان من المفترض أن تنظم عملية البحث عن السلام، وتخفيف حدة التوتر في المنطقة. وعليه، فإنها تدابير تسهم في تصعيد مناخ المواجهة، وتكرس الحلقة المفرغة، وتضاعف من انعدام الأمن في إسرائيل.

وترى بلادي أن خارطة الطريق الحاسمة الأهمية التي تم نشرها فعلا، تمثل صكا من شأنه أن ينهض بعملية للسلام، وأن يحكم سلوك كل من إسرائيل والسلطات الفلسطينية. وخطة الطريق هذه، تحدد تفاصيل عمل يجب القيام به وتنازلات متبادلة. ولكنها للأسف لا تنص على أية آلية لإجبار الطرفين على الامتثال لها.

إلا أن هناك التزاما واضحا على الطرفين في عملية السلام، يمكننا أن نستشف بوضوح الالتزام بالامتناع عن بناء جدران تجعل الحياة أكثر صعوبة على الفلسطينيين، وتجعل عملية السلام بعيدة المنال أكثر من ذي قبل. ونعتقد أن بناء جدار عازل داخل الأرض الفلسطينية لا يمكن أن يكون له أي مبرر. فعلى الرغم من أن وضعه مؤقت – كما يُفترض، فإنه لا يسهم إلا في تصعيد مستويات التوتر المرتفعة أصلا في المنطقة.

ويعتقد وفد بلادي أن من السليم والمناسب من حيث توقيته، أن يعرب مجلس الأمن عن آرائه بشأن هذه المسألة في سياق قرار ما. وهذا الجدار ينحرف بشكل متكرر عن خط ترسيم الحدود الذي تم إنشاؤه بعد عام ١٩٤٨، بين الأراضي الإسرائيلية والأراضي الفلسطينية. كما أنه يؤثر تأثيرا خطيرا على قدرة الشعب الفلسطيني على ممارسة حقوقه الأساسية.

وقد توصلت جماعات غير حكومية مستقلة، مثل منظمة رصد حقوق الإنسان، إلى هذه النتيجة، وهي تعتبر أن بناء الجدار يعوق تحقيق السلام إلى حد بعيد، ويزيد الوضع سوءا في فلسطين. بل هو في الواقع ينطوي على قيود شديدة بالنسبة لممارسة الفلسطينيين لحقوق الإنسان.

لهذه الأسباب، نعتقد أنه يتعين على دولة إسرائيل أن تتوقف عن بناء هذا الجدار، وأن تكف عن اتخاذ أي إجراء في الأرض الفلسطينية، لا يمكن تبريره على أساس حقها في حدود آمنة، أو في تجنب وقوع أية أعمال إرهابية على أرضها.

السيد ماكييرا (شيلي) (تكلم بالإسبانية): اجتمع مجلس الأمن ليتدارس مسألة بناء الإسرائيليين الجدار العازل في الأراضي الفلسطينية. وهذه المسألة جزء لا يتجزأ من حالة أوسع في الشرق الأوسط، التي دخلت مؤخرا مرحلة جديدة بخارطة الطريق، التي يبدو أنها وسيلة للمضي قدما في السلام والمصالحة في المنطقة. إلا أنه يبدو أن تنفيذ خارطة الطريق واجه أزمة، أصبحت صعبة جدا نتيجة لعمليات القتل خارج نطاق القانون وتدمير البيوت وفرض القيود العشوائية المستمرة على السكان الفلسطينيين، وتشريدهم، وبناء مستوطنات في الآونة الأخيرة في الأراضي التي تحتلها إسرائيل.

ما برحنا ندين، أعمال الهجوم بالقنابل التي يشنها الإرهابيون ضد المدنيين الإسرائيليين، ولكن ما من شيء يبرر استخدام القوة المفرطة أو فرض ظروف من شأنها أن تعوق كثيرا إنشاء دولة فلسطينية.

بالنسبة للمسألة المعروضة علينا، نود أن نرى عملية من شأنها أن تهيئ الحد الأدنى من الظروف اللازمة لقيام حوار بين الطرفين، مع وقف أعمال الإرهاب والعنف، ووقف بناء المستوطنات في الأراضي المحتلة، وتدمير الجدار العازل الذي يجري بناؤه في الأراضي الفلسطينية، والذي يفصل القرى عن المدن.

نحن ندين بقوة بناء هذا الجدار الأمني – أو الجدار العازل. إنه عقبة كأداء أمام إيجاد حل عادل ودائم للمشكلة الإسرائيلية الفلسطينية. إنه لا يتعارض مع ما تقرر في خارطة الطريق وفي قرارات مجلس الأمن فحسب، بل إنه ينتهك المبادئ الأساسية للقانون الدولي أيضا. إنه يجعل قيام دولة فلسطينية أمراً مستحيلاً ويلقي ظلالاً قوية من الشك على جدية عملية التفاوض وأي عمل لإيجاد دولتين تعيشان جنباً إلى جنب ضمن حدود آمنة ومعترف بها.

ويرى وفد شيلي أن مجلس الأمن يجب أن يعبر عن رأيه حول هذه المسألة وأن يوجه نداء قويا من خلال قرار يقضي بوقف بناء هذا الجدار العازل وهدم ما بني منه حتى الآن. وبناء على ذلك، تؤيد شيلي النص المعروض علينا.

السيد سو (غينيا) (تكلم بالفرنسية): منذ آخر مناقشة عامة حول الحالة في الشرق الأوسط، أصبحت الأزمة الإسرائيلية الفلسطينية أكثر مدعاة للقلق وأكثر مأساوية. فحلقة العنف تزداد حدة، ومناخ انعدام الثقة المتبادل يبدو أنه يهيمن على العلاقة بين الطرفين. وهذه الفترة الجديدة، التي تتسم بزيادة حدة التوتر، حرجة بصورة خاصة، مما يؤدى إلى زيادة تدهور الحالة على الأرض وإبعاد الجهات الفاعلة تدريجيا عن مسار السلام.

وفي هذا السياق، فإن النية المعلنة للحكومة الإسرائيلية ألا وهي المضي قدما في بناء الجدار العازل مصدر قلق عميق لوفدي. وينبغي ألا يساور الشك أحداً في أن هذا التدبير غير القانوني، الذي يجري اتخاذه باسم الأمن، سيعزز مشاعر الإحباط والكراهية بين السكان الفلسطينيين المغبونين. ومن المحتم أنه سيؤدي إلى تعميق عدم التفاهم بين الطرفين ويعرض محور عملية السلام في حد ذاته للخطر، أي خارطة الطريق التي وضعتها اللجنة الرباعية، والتي جرى التفاوض حولها بعناية و لم يبدأ تنفيذها بعد.

إن السلطات الإسرائيلية، بإصرارها بعناد على بناء حاجز بين سكان لا يمكن الفصل بينهم وقدرهم التاريخي أن يعيشوا معاً في وئام، اختارت أسوأ الخيارات الأمنية. فمن الواضح أن الجدار العازل التي تمر طريقه في الأراضي الفلسطينية ويقتطع منها اقتطاعات ضارة وعميقة، طريقة خبيثة لاستمرار بناء المستوطنات وتوسيعها في الأراضي المحتلة وحرمان الشعب الفلسطيني من عنصر الأراضي الضروري ليمارس سيادته ممارسة كاملة. كما أنه تعبير عن سياسة تعرف باسم سياسة ''تقسيم المنطقة إلى بانتوستانات''، الغرض منها إيجاد جيوب غير قادرة على البقاء، وحرمان الشعب الفلسطيني من حرية الحركة واحتفاظ المحتل بمعظم الأراضي الخصبة والمنتجة.

إن هذا المشروع محكوم عليه بالفشل ويتعارض مع أبسط معايير القانون الدولي وحقوق الإنسان والقانون الإنساني. إنه يهدف في نهاية المطاف إلى تقويض أسس عملية السلام في الشرق الأوسط. إنه يتعارض مع رؤية قيام دولتين، فلسطينية وإسرائيلية، تعيشان جنباً إلى جنب ضمن حدود آمنة ومعترف بها دوليا. إنه أوضح دليل على حرمان

الشعب الفلسطيني من ممارسة حقه في التمتع بالسيادة الكاملة في إطار دولة مستقلة وحرة وقادرة على البقاء.

وعندما يضاف إلى هذه القائمة استمرار سياسة استيطان متعمدة، لا يسع وفدي إلا أن يستنكر جرّ الحكومة الإسرائيلية الشرق الأوسط إلى حالة عدم استقرار دائمة. ولذلك، فإننا نعرب مجدداً عن إدانتنا التي لا لبس فيها لبناء هذا الجدار العازل الذي، على النقيض من موقف إسرائيل، لن يلبي احتياجاتها الأمنية المشروعة، لأنه لن يؤدي إلا إلى تعميق الهوة بين الإسرائيليين والفلسطينيين والقضاء على جهود السلام العديدة.

ولذلك، نحث السلطات الإسرائيلية مرة أخرى على أن تثبت حكمتها بإنهاء هذه الممارسة البغيضة، التي لا يمكن إلا أن تضر بمصالحها، وأن تعيد إلى الشعب الفلسطيني الأراضي التي صودرت منه بطريقة تعسفية، مظهرة بذلك قدرا أكبر من الاستعداد للإسهام في إيجاد حل عادل ودائم لأزمة الشرق الأوسط.

إن مشروع القرار الذي قدمته المجموعة العربية وشاركنا في تقديمه، والذي يدعو إلى هدم هذا الجدار العازل، جدير بتأييد مجلسنا. فاعتماده بسرعة، سيظهر تصميم المجتمع الدولي على وضع نهاية لسياسة تتعارض مع أهداف خارطة الطريق التي وضعتها المجموعة الرباعية.

في الختام، يذكر وفدي بأنه لا توجد سوى طريقة واحدة لإعادة الثقة المتبادلة والحوار، وإيجاد الطريق إلى السلام في الشرق الأوسط مرة أخرى: التنفيذ الواضح والملزم لخارطة الطريق، بدعم قوي ومصمم من المجتمع الدولي.

السيد دلا سابليير (فرنسا) (تكلم بالفرنسية): بداية، أذكِّر بأن فرنسا تتفق مع البيان الذي أدلى به رئيس الاتحاد الأوروبي.

إن بناء جدار العزل، الذي يحيد عن الخط الأخضر والذي يتعدى على الأراضي الفلسطينية المحتلة، بالإضافة إلى استمرار بناء المستوطنات في الأراضي المحتلة، مسألة ذات أهمية حيوية لمستقبل تسوية الصراع الإسرائيلي الفلسطيني.

إن القضية المطروحة الآن هي قضية تاريخية – فلا أقل من إمكانية إقرار تسوية تفاوضية على أساس دولتين – إسرائيل ودولة فلسطينية تتوفر لها مقومات البقاء – تعيشان في سلام وأمن، داخل حدود آمنة ومعترف بها.

إن ما نحن بصدده الآن هي فكرة عملية السلام ذاتها التي تقوم على المبادئ التي عبر عنها المجتمع الدولي في القرارات ٢٤٢ (١٩٦٧) و ٣٣٨ (١٩٧٣) و ١٣٩٧ (٢٠٠٢) – ومبدأ الأرض مقابل السلام، الذي تبلور بصورة ملموسة في خارطة الطريق التي قدمتها المجموعة الرباعية، وقَبِلَها الطرفان في مؤتمر قمة العقبة المعقود في ٤ حزيران/يونيه الماضي.

وإزاء ما ينطوي عليه ذلك من مخاطر كبيرة، يبدو لنا أمرا مشروعا وضروريا أن يقوم المجتمع الدولي، من خلال مجلس الأمن، بالرد والتذكرة بسيادة القانون، وأن يبين للطرفين الطريق الذي ينبغي السير فيه.

لقد أعربت فرنسا علنا عن معارضتها لبناء الجدار العازل في مسار يتداخل مع الأراضي الفلسطينية المحتلة وينحرف عن مسار الخط الأخضر، كما أبدت معارضتها للأنشطة الاستيطانية في الأراضي الفلسطينية المحتلة، وذلك لأسباب ثلاثة على الأقل.

أولا، إن بناء هذا الجدار في المسار الذي تم اختياره أمر غير مشروع بموجب القانون الدولي ولا يمكن تبريره باسم الحرب على الإرهاب.

وفرنسا تقر بحق إسرائيل الذي لا يُنكَر في الأمن، وحقها في الدفاع عن نفسها، وحقها في مكافحة الهجمات الإرهابية، الجديرة بالإدانة التامة، والمقيتة أخلاقيا ولا يمكن أن تبررها أي قضية. ومع ذلك، فإن الكفاح ضد الإرهاب لا يمكن أن يبرر كل شيء ولا بد أن يتم في إطار من احترام القانون.

إن ما يجدر انتقاده فيما يتعلق ببناء الجدار العازل من منظور قانوني ليس الجدار في حد ذاته، بقدر ما هو المسار الذي اختارته الحكومة الإسرائيلية. فذلك المسار يتقاطع بصورة عريضة مع الأراضي التي احتلت في عام ١٩٦٧، ويفتح الطريق لمصادرة أراضٍ فلسطينية، الأمر الذي يتعارض مع القانون الإنساني الدولي، وخاصة اتفاقية جنيف الرابعة، والاتفاقات الموقعة بين الإسرائيليين والفلسطينيين.

وهذا ينطبق بنفس الدرجة على القطاع الثاني من الجدار، الذي يسير عن قرب بمحاذاة مواقع المستوطنات – لا سيما مستوطنة آرييل – التي من الواضح أنها غير مشروعة. والطابع الدائم لهذا الجدار يعني أن الأراضي الواقعة بين الجدار والخط الأخضر ستكون بحكم الواقع مدمجة في إسرائيل وتحت سيطرتها.

وبالإضافة إلى ذلك، فإن طابع عدم جواز الاستيلاء على الأراضي بالقوة هو مبدأ أساسي في قرار مجلس الأمن ٢٤٢ (١٩٦٧)، الذي تستند إليه العملية السلمية.

أما فيما يتعلق بالقدس الشرقية، فإن بناء الجدار العازل يضع موضع الشك مرة أخرى مبدأ أساسيا في عملية السلام، يسمح بأن تصبح المدينة عاصمة لدولتين مستقلتين ويحفظ الوضع الخاص للأماكن المقدسة.

واليوم، فإن بناء الجدار الأمني على جبل الزيتون يهدد بصورة مباشرة ممتلكات وبساتين عدد من الجمعيات الدينية الخيرية. وأود أن أذكر في هذا الصدد بالأهمية التي تعلقها فرنسا على ضمان حرية الوصول إلى الأماكن المقدسة في القدس وبيت لحم.

ثانيا، إن بناء هذا الجدار حسب المسار المختار ينطوي على آثار إنسانية غير مقبولة. فالجدار عبارة عن حاجز مادي يعرقل انتقال الأشخاص والسلع على نحو خطير، ويفصل ما بين الأسر ويعزل العديد من الفلسطينيين عن أراضيهم الزراعية، مما يحرمهم من مورد رزقهم.

وطبقا لمختلف التقديرات، فإن حياة أكثر من ٢٠٠ ٠٠٠ فلسطيني ستتأثر بشكل مباشر من جراء بناء ذلك الجدار. وسيجد عدة آلاف من البشر أنفسهم محصورين بين الجدار والخط الأخضر. إن الحياة بصورة عامة والحالة الإنسانية في الأراضي المحتلة، وهي مصدر قلق بالغ أصلا، لا يمكن إلا أن تتفاقم – ناهيك عن الإهانة التي تتعرض لها الكرامة الإنسانية متمثلة في إنشاء ما يشبه الغيتو، كما في حالة قلقيلية.

ثالثا، إن بناء الجدار يتعارض مع خارطة الطريق ومن المرجح أن يعرض لخطر شديد مستقبل عملية السلام وإيجاد حل تفاوضي بين الإسرائيليين والفلسطينيين، الأمر الذي لا يمكن أن يتأتى إلا على أساس حدود ١٩٦٧ وإقامة دولة فلسطينية تتوفر لها مقومات البقاء.

إن بناء الجدار يتعارض بشكل مباشر مع خارطة الطريق، التي تطالب صراحة بعدم اتخاذ الحكومة الإسرائيلية أي إجراء من شأنه أن يقوض الثقة، وبالأخص مصادرة البيوت والممتلكات الفلسطينية.

إنه سيكون هيكلا ثابتا يغير المعطيات الجغرافية والديمغرافية بصورة دائمة. وبناء السور لا يمكن إلا أن يشجع على تطوير المستوطنات ويزيد من فداحة المشاكل الخطيرة التي تثيرها تلك المستوطنات بالفعل.

من هو الزعيم الإسرائيلي الذي سيجرؤ في المستقبل على تفكيك المستوطنات لصالح السلام الضروري مع الفلسطينيين، إن كان قد تم تطويرها في ظل عازل أمني؟ عندئذ، سيكون ثمن السلام أفدح بكثير بالنسبة لإسرائيل.

إن المسار المزمع، إن اتبع فعلا، سيضر بحدود الدولة الفلسطينية في المستقبل. ومواصلة بناء جدار عازل حسب مسار ينحرف عن الخط الأخضر سيعني بحكم الأمر الواقع أن إسرائيل لم تعد تعترف بالقرار ٢٤٢ (١٩٦٧) باعتباره أساسا جوهريا للمفاوضات مع الفلسطينيين.

ولا يمكن أن يكون هناك سلام بدون اعتراف متبادل من جانب كل من الطرفين بحقوقهما الإقليمية. ويضر المسار بشكل خطير أيضا بإمكانية بقاء دولة فلسطينية في المستقبل، إذ قد تجد نفسها وقد انتهت إلى مجموعة من الجيوب المنعزلة.

من هو الزعيم الفلسطيني الذي يستطيع أن يقنع شعبه بالموافقة على السلام بدون ضمانات لإقامة دولة مستقلة وقابلة للبقاء، تقوم على أساس التواصل الإقليمي؟

إن تعريض فرصة التوصل إلى تسوية تفاوضية للصراع على هذا النحو الخطير والدائم ليس في صالح أحد على الإطلاق. وفي مثل هذه الظروف، نعتقد أن من مسؤولية مجلس الأمن أن يبادر إلى الرد من خلال اعتماد مشروع قرار يبين رفضه لبناء الجدار حسب المسار المختار – وهو مسار يتنافى مع القانون الدولي ويترتب عليه آثار إنسانية وسياسية بالغة الخطورة وغير مقبولة.

وفضلا عن ذلك، فإن السلام والأمن يمضيان معا. وفرنسا تؤكد من جديد اقتناعها بأن حلا عادلا وتفاوضيا للصراع يفضي إلى إنهاء احتلال عام ١٩٦٧ وإنشاء دولة فلسطينية قابلة للبقاء، جنبا إلى جنب مع إسرائيل، هو وحده الكفيل بأن يوفر لإسرائيل الأمن الذي هو حق لكل الإسرائيليين لا سبيل إلى إنكاره.

هذا هو الطريق الذي شرع فيه الطرفان بقبولهما خارطة الطريق في مؤتمر القمة المنعقد في العقبة في ٤ حزيران/يونيه الماضي. وفرنسا تدعو الطرفين إلى الوفاء فورا بالتزاماتهما المتبادلة والمتوازية في إطار خارطة الطريق. وتثق فرنسا بأن المجتمع الدولي، وخاصة من خلال المجموعة الرباعية، له دور أساسي للإسهام في إحلال السلام. وعلينا أن نعمل من أجل ذلك.

لقد حان الوقت لعقد مؤتمر دولي وإنشاء آلية رصد ميدانية موثوق بها من قبل طرف ثالث. ولا بد لنا من المجازفة على نحو يفضي إلى إقرار السلام في الشرق الأوسط؛ ومن واجبنا الجماعي أن نتصرف.

السيد بلوغر (ألمانيا) (تكلم بالانكليزية): أود أن أشكركم، سيدي الرئيس، على عقد هذه الجلسة الهامة. وفي ضوء التطورات الأخيرة في المنطقة، أرى أنه من الملائم من حيث التوقيت أن نعقد مناقشة مفتوحة في مجلس الأمن بشأن الحالة في الشرق الأوسط. لذا، فإنني أرحب بهذه الفرصة لتبادل الآراء حول هذه المسألة مع أعضاء المجلس والوفود المعنية الأخرى.

وأود التأكيد على أنني أؤيد البيان الذي ستدلي به الرئاسة الإيطالية للاتحاد الأوروبي في وقت لاحق من هذه الجلسة.

إن ألمانيا تأسف لتصاعد العنف بين الإسرائيليين والفلسطينيين مؤخرا. ويجب ألا نسمح لسفك الدماء هذا أن يعرقل تنفيذ خارطة الطريق، التي ما زلنا نعتبرها الوثيقة الأساسية لتحقيق سلام عادل ودائم في المنطقة.

وندعو الحكومتين الإسرائيلية والفلسطينية إلى الامتناع عن أي عمل من شأنه أن يهدد حل الدولتين، على النحو الوارد في خارطة الطريق.

وبذلك فإن ألمانيا تحث حكومة إسرائيل على أن تتوقف عن أنشطتها الاستيطانية المستمرة وعن بناء ما يسمى بالجدار الأمني. وفيما نحن ندرك حاجة إسرائيل إلى الأمن، إلا أننا نرى أن هذا السور الأمني يضر تنفيذ خريطة الطريق. ونعتقد أن السور ربما يتحول إلى عقبة أمام التسوية السلمية للصراع وإقامة دولة فلسطينية قابلة للحياة تعيش جنبا إلى جنب مع إسرائيل في سلام وأمن. إن الطريق الذي يمر به السور الإسرائيلي يبدأ من الخط الأخضر ويتوغل في عمق الأرض الفلسطينية على حساب مصادرة الأراضي الفلسطينية في بعض الأحيان الأمر الذي يترتب على كل ذلك آثار إنسانية واقتصادية خطيرة على السكان الفلسطينيين.

وفي نفس الوقت، نحث السلطة الفلسطينية على اتخاذ جميع الإجراءات الضرورية لوضع حد للعنف والإرهاب الذي تقوم به المجموعات المسلحة ضد الأهداف الإسرائيلية. وقد أظهرت التفجيرات الانتحارية والتي أودت بحياة العديد من المدنيين الأبرياء في حيفا أنه يجب على القيادة الفلسطينية أن تقوم بكل ما في وسعها لمنع مثل هذه الهجمات. وتهيب ألمانيا بحكومة رئيس الوزراء أحمد قريع الطارئة أن تقضي على مجموعات العنف وأن تفكك البنية التحتية للإرهابيين.

ويواصل أعضاء المجموعة الرباعية دعم خريطة الطريق للسلام كما وافق عليها الطرفان في مؤتمر قمة العقبة الذي عقد في ٤ حزيران/يونيه ٢٠٠٣. ونحن نناشد الحكومتين الإسرائيلية والفلسطينية مواصلة تنفيذ خريطة الطريق بنية طيبة لأنه لا نرى بديلا لهذه الخريطة بوصفها طريقا للسلام.

السيد وانغ غوانغيا (الصين) (تكلم بالصينية): يؤيد وفد الصين المجموعة العربية في طلبها عقد جلسة طارئة لمجلس الأمن. ومثل أغلبية البلدان، نحن ندين بشدة حقيقة أن حكومة إسرائيل قررت أن تستمر في بناء جدار الفصل وفي توسيع المستعمرات. إن أعمال إسرائيل غير مقبولة. وإسرائيل، بصفتها دولة قائمة بالاحتلال، يجب أن تلتزم كليا بالقانون الدولي بما فيه اتفاقية جنيف الرابعة.

ويتمثل السبب الرئيسي للوضع في الشرق الأوسط في احتلال إسرائيل للأراضي العربية. وبناء إسرائيل للجدار الفاصل الذي هو انتهاك للقانون الدولي لن يؤدي إلى تأمين الأمن لإسرائيل، ولن يفضي سوى إلى مزيد من العنف ويعيق الجهود المبذولة لتحقيق السلام بين الإسرائيليين والفلسطينيين.

والوضع الحالي في الشرق الأوسط مقلق للغاية حيث أصبحت عملية السلام مرة أخرى على مفترق طرق. وللخروج من هذا المأزق نحتاج إلى النظر في الوضع بجدية. فالمهمة العاجلة الآن تتمثل في كسر حلقة العنف المفرغة في أسرع وقت ممكن، أي استعمال العنف ضد العنف. وعلى الإسرائيليين والفلسطينيين معا بذل الجهود لتحقيق ذلك. ويجب على إسرائيل أن تتوقف عن بناء الجدار الفاصل وعن وقف توسيع المستوطنات؛ وأن تتوقف عن سياسة القتل المستهدف؛ وأن ترفع الحصار والإغلاق المفروض على الفلسطينيين؛ وأن تحترم الحقوق الأساسية للشعب الفلسطيني؛ وأن تتخذ التدابير لتحسين أوضاع الفلسطينيين الإنسانية.

ويجب على الفلسطينيين أيضا أن يتخذوا تدابير فعالة. فعليهم وقف التفجيرات الانتحارية ضد المدنيين حيث أنها

لا تساعد قضية الفلسطينيين المحقة في استعادة أراضيهم المحتلة ولا في إنشاء دولة فلسطينية مستقلة بأسرع وقت ممكن.

إن تاريخ الشرق الأوسط يظهر أن استعمال العنف والعنف المضاد ليس هو الحل؛ فالأمل لا يكمن سوى في الحوار والمفاوضات. ونحن نأمل أن يواجه كل من الفلسطينيين والإسرائيليين الواقع وأن ينظروا إلى الصورة بنطاقها الأوسع وإلى تحقيق مصالحهم البعيدة الأمد. ويجب أن يتخذوا خطوات جريئة لتهيئة ظروف تساعد على العودة إلى المفاوضات وإلى الاستمرار في تنفيذ خريطة الطريق.

وبغية كسر الحلقة المفرغة من العنف والعنف المضاد، يجب على المجموعة الرباعية أن تتحول مسؤولياتها. وفي نفس الوقت، يجب على بقية المجتمع الدولي أن يبذل جهودا خلاقة. وقد اقترح عدد من البلدان في المناقشة العامة الجارية في الدورة الحالية للجمعية العامة نشر قوة حماية دولية بين الإسرائيليين والفلسطينيين، واقترحت بلدان أخرى أن يقوم مجلس الأمن بإرسال بعثة لتقصي الحقائق؛ والبعض الآخر لا يزال ينادي بعقد مؤتمر دولي حول الوضع في الشرق الأوسط. وكل تلك الاقتراحات تستحق اهتمامنا الجاد. وباستطاعة الأمم المتحدة بل وعليها أن تقوم بدور أكبر في مساعدة الإسرائيليين والفلسطينيين على تحقيق السلام.

والصين، بوصفها عضوا دائما في مجلس الأمن، على استعداد للانضمام إلى بقية أعضاء المجتمع الدولي للمساعدة في تعزيز العملية التي تهدف إلى إيجاد تسوية سلمية للحالة في الشرق الأوسط.

السيد غسبار مارتنس (أنغولا) (تكلم بالانكليزية): أود أن أعرب لكم عن شكري، سيدي الرئيس، لعقد هذه الجلسة لمجلس الأمن بطلب من المجموعة العربية. إن الوضع على أرض الواقع يبرر بوضوح عقد هذه الجلسة. ولا شك في أن الموضوع قيد الدرس هو أحد أكثر المواضيع حساسية ويتطلب من المجتمع الدولي دراسته واتخاذ موقف بشأنه.

لقد أقامت بلادي دائما علاقات طيبة ودية مع العالم العربي مبنية على مبدأي التضامن والفهم المتبادل. وقد أعربنا أيضا عن دعمنا للشعب الفلسطيني وكررنا باستمرار تأكيد حقه غير القابل للتصرف في تقرير المصير وإقامة الدولة. من جهة أخرى، قام بلدي، جمهورية أنغولا، بإنشاء علاقات طيبة وودية مع دولة إسرائيل – وهي علاقات يحدونا الأمل أن نراها تتعزز لخدمة بلدينا وشعبينا.

لذلك فإنه وبأسف عميق نشهد اليوم هذا الصراع المستمر بين شعبين ساهما مساهمة كبيرة في الحضارة العالمية. إن المسألة هي مسألة أين ومتى وكيف نفك هذا الارتباط القاتل والذي يتسبب يوميا في فقدان الحياة وفي المعاناة التي يتعذر وصفها لكلا الشعبين. وعلى أرض الواقع نرى هذه الحالة التي تتنافى كليا مع رغبة المجتمع الدولي ومع رغبة جميع أولئك الذين يجتهدون لإيجاد عهد جديد في العلاقات بين الإسرائيليين والفلسطينيين.

ويبدو لنا أن الجدار الفاصل هو أوضح مثال على ما يجري في الوقت الراهن، وهو خطوة من المحتمل أن تعرض للخطر كافة الجهود التي بذلها المجتمع الدولي بغية حل الصرع الإسرائيلي الفلسطيني وإقامة سلم عادل ودائم في المنطقة. وعلى المدى الطويل، فإن الجدار – مثل جدران أخرى تم بناءها في الماضي لتقسيم الشعوب مآله الفشل والسقوط.

إن بناء الجدار في الضفة الغربية جسد حالة من الخوف لن تؤدي قطعا إلى نتائج إيجابية. فالخوف كان دائما ناصح سوء، وهو حل مصطنع للمشاكل التي تواجهها إسرائيل. وبدلا من حل المشاكل التي كان من المفروض أن يحلها الجدار، فإنه لن يعمل إلا على إيجاد مشاكل جديدة غير قابلة للحل. إن الجدار الفاصل سيؤدي إلى وضع يعرض

بالتأكيد للخطر كل آفاق السلم والرؤية التي تتمثل ببلاغة في شعبين وبلدين يعيشان جنبا إلى جنب في سلام وأمن. ونعتقد أنه بات من الضروري أن يتم إقناع إسرائيل بأن تحقيق أمنها بصورة أفضل على المدى الطويل من الممكن أن يتم من خلال إيماءات حقيقية لتحقيق السلام لا نتيجة إقامة جدران فاصلة.

وفي الاجتماع الأخير للمجموعة الرباعية الذي عقد في ٢٦ أيلول/سبتمبر في مدينة نيويورك كانت المجموعة واضحة جدا في موقفها. فبينما اعترفت بحق إسرائيل المشروع في الدفاع عن النفس، طلبت من إسرائيل أن تضع حدا للعقوبات الجماعية ضد الشعب الفلسطيني، في حين أحاطت علما بقلق كبير بناء إسرائيل للسياج في الضفة الغربية، وهو التسمية المُلطِّفة للجدار الفاصل الذي نناقشه.

وذكَّرت المجموعة الرباعية بعواقبه المباشرة على الحياة اليومية للشعب الفلسطيني، وكيف يقوِّض ثقة الشعب الفلسطيني بعملية خارطة الطريق، من خلال الحكم مسبقا على الحدود النهائية لدولة فلسطينية المستقبلية.

ونؤيد تأييدا كاملا موقف المجموعة الرباعية، ونطالب الطرفين الالتزام بأحكام خارطة الطريق من أجل إعادة العملية السلمية إلى مسارها. ويجب علينا أن نشجع الأطراف على إعطاء فرصة للسلام.

وختاما، لقد أُحطنا علما بمشروع القرار الذي قدمته المجموعة الأخرى. إن المبادئ المتضمنة في المشروع تمثل مبادئ القانون الدولي المقبولة عالميا، مثل عدم مقبولية حيازة الأراضي بالقوة. وبناء الجدار الفاصل يمثل انتهاكا واضحا لهذا المبدأ؛ ولذلك، لا يمكننا إلا أن نقبل سبب طرح هذا القرار.

ونؤيد ضرورة إنهاء احتلال الأراضي الفلسطينية، حيث يمثل بناء الجدار الفاصل إجراء آخر يزيد من العنف السائد في المنطقة. ونود بالتالي مناشدة الطرفين النظر في المواقف التي تم اتباعها حتى الآن وإعطاء فرصة للسلام. ومن خلال هذا القرار، فإن مجلسنا سيرسل إشارة واضحة إلى الطرفين وإلى المنطقة.

السيد أكرم (باكستان) (تكلم بالانكليزية): لقد عدنا إلى هذه القاعة مرة ثانية لمناقشة جانب خطير ومحدد للوضع المقلق في الشرق الأوسط. وتعتقد باكستان أن بناء الجدار الفاصل على الأراضي الفلسطينية المحتلة غير قانوني. فهو يسبب معاناة إنسانية هائلة للشعب الفلسطيني المتضرر ويقوض بدرجة خطيرة آفاق حل عادل ودائم للنزاع الإسرائيلي – الفلسطيني.

ومن المبادئ الأساسية للقانون الدولي التي تنبع من ميثاق الأمم المتحدة عدم مشروعية ضم الأراضي باستخدام القوة. وقرارا مجلس الأمن ٢٤٢ (١٩٦٧) و ٣٣٨ (١٩٧٣)، وجميع الاتفاقات الدولية اللاحقة بشأن الشرق الأوسط، ارتكزت على هذا المبدأ وتقتضي انسحاب إسرائيل من الأراضي العربية المحتلة.

إن خطة المجموعة الرباعية للسلام ترتكز أيضا على مبدأ الانسحاب الإسرائيلي من الأراضي الفلسطينية المحتلة، مقابل تحقيق سلام دائم.

والجدار الفاصل الذي يجري بناؤه على الأراضي الفلسطينية المحتلة، يضم في الواقع مساحات كبيرة من الضفة الغربية المحتلة إلى إسرائيل. فالجدار لا يتبع الخط الأخضر. وهناك كلام مؤداه أن الجدار هو تدبير مؤقت لتعزيز أمن إسرائيل ضد الإرهاب. وهذه الحجة لا يمكن الدفاع عنها. فلن يكون هناك إرهاب لو لم يكن هناك احتلال أجنبي. والهدف الذي نخشاه هو في الواقع، إجهاض حل لصراع الشرق الأوسط على أساس مبدأ الأرض مقابل السلام.

يقول المقرر الخاص للجنة حقوق الإنسان، جون دوغارد، في تقريره المؤرخ ٣٠ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٣ إلى اللجنة عن حالة حقوق الإنسان في الأراضي الفلسطينية التي احتلتها إسرائيل منذ عام ١٩٦٧:

''إن الجدار يتمتع بكافة مزايا البناء الدائم. وحقيقة أنه سيضم نصف سكان المستوطنات في الضفة الغربية والقدس الشرقية توحي بأنه صمم لزيادة تكريس وضع المستوطنين. إن الأدلة تشير بقوة إلى أن إسرائيل مصممة على إيجاد حقائق على الأرض تؤدي إلى الضم الواقعي. وهذا النوع من الضم، يعرف بالاستيلاء وفقا للقانون الدولي، ويحرِّمه ميثاق الأمم المتحدة واتفاقية جنيف الرابعة''. (E/CN.4/2004/6)

وتنص المادة ٤٧ من اتفاقية جنيف الرابعة بوضوح على أنه:

''ينبغي عدم حرمان المدنيين المحميين في الأراضي المحتلة، في أي حال أو في أي شكل كان، من فوائد الاتفاقية الحالية من خلال أي تغيير نتيجة احتلال الأراضي ...''.

إن الاتفاق الإسرائيلي الفلسطيني المؤقت بشأن الضفة الغربية وقطاع غزة لعام ١٩٩٥ ينص على أنه لا يحق لأي طرف ''أن يغير في وضع الضفة الغربية وقطاع غزة في انتظار نتائج مفاوضات المركز الدائم''، وإن سلامة ووضع أراضي الضفة الغربية وقطاع غزة ''سيتم المحافظة عليها خلال الفترة المؤقتة''. (المادة الحادية والثلاثون، الأحكام النهائية ٧ و ٨)

والجدار الفاصل، إلى جانب أنه جدار غير قانوني من منظور هذه الصكوك القانونية الدولية والثنائية، فهو لا يتفق مع التزام إسرائيل بموجب خارطة الطريق.

إن خارطة الطريق تُلزِم حكومة إسرائيل فورا بتفكيك المستوطنات التي بُنيت منذ آذار/مارس ٢٠٠١ وأن ''تجمد جميع النشاطات الاستيطانية وفقا لتقرير ميتشيل... (بما في ذلك النمو الطبيعي للمستوطنات)''. وهذا الالتزام واضح وغير قابل للتفاوض على حد سواء. فالجدار يدعّم، ولا يوقف، نمو المستوطنات والمراكز الاستيطانية المتقدمة.

وسيفضي الجدار الفاصل إلى معاناة جسيمة للشعب الفلسطيني الذي يعيش في الضفة الغربية. واحتسب المقرر الخاص أن أكثر من ٢١٠ ٠٠٠ فلسطيني سيتضررون جراء هذا الجدار. وحسبما يقول،

''إن الفلسطينيين الذين يعيشون بين الجدار والخط الأخضر سوف يتم عزلهم فعليا عن مزارعهم وأماكن عملهم ومدارسهم وعياداتهم الطبية وعن الخدمات الاجتماعية الأخرى. وهذا سيؤدي إلى جيل جديد من اللاجئين أو الأشخاص المشردين داخليا''. (E/CN.4/2004/6)

وهناك قلة يشكّون في أن الجدار يفصل الفلسطينيين عن مدنهم ومواردهم. فهو يعزل، ويقسِّم وفي بعض الحالات يسلب هؤلاء المتضررين من بنائه. ومن أجل الحصول على الأرض التي يُبنى عليها الجدار في الضفة الغربية، تم الاستيلاء على الأملاك الفلسطينية الخاصة بموجب أوامر عسكرية. وهذا يمثل انتهاكا فاضحا للقانون الإنساني ولقانون حقوق الإنسان.

وسياسيا، سيفرض الجدار تحديا آخر هو ربما من أكثر التحديات المثبطة للعزيمة لتنفيذ خارطة الطريق التي وضعتها المجموعة الرباعية. وقد وصف الأمين العام مؤخرا الجدار الفاصل والمستوطنات على أنهما ''عقبات خطيرة في سبيل تحقيق حل يقوم على إنشاء دولتين''. (SG/Sm/8913)

وخلال مشاورات مجلس الأمن، حذَّر بعض الأعضاء في وقت سابق من أن بناء الجدار يوازي إجهاض اتفاق التسوية النهائية بموجب خريطة الطريق وإقامة واقع جديد على الأرض. ونحن نتفق مع هذا التقييم.

ولا يمكن إقامة دولة فلسطينية قابلة للحياة كما تُصورها خارطة طريق المجموعة الرباعية في بانتوستانات يتم إحداثها نتيجة الجدار الفاصل. والسلام الذي تسعى إليه إسرائيل لن يتحقق من خلال مواصلة الاحتلال والقمع غير القانونيين للشعب الفلسطيني في تلك الأراضي الذي يشعر بالعداء والظلم.

ومن الضروري أن ندرك أن الجدار الفاصل هو ضم غير قانوني للأراضي الفلسطينية المحتلة. ويجب على مجلس الأمن الإعلان عنه عملا غير قانوني، ويجب أن يطلب من حكومة إسرائيل أن توقف البناء وأن تزيل ما بني منه حتى الآن. إننا لا نعتقد أن الإرهاب ذريعة لبناء هذا الجدار، وهو بالطبع لن يوقف إرهاب الدولة ضد الشعب الفلسطيني.

إن الوضعي الأمني في الأراضي المقدسة خطير وينذر بالسوء. وهو يتطلب اهتماما مباشرا وعملا عاجلا من المجتمع الدولي، وخاصة من مجلس الأمن. إن لعنة الإرهاب ينبغي عدم إساءة استعمالها لعرقلة عملية السلام. وهذه العملية التي أيدناها جميعا لا بد من إنقاذها. ويجب أن يعود الطرفان إلى التنفيذ الكامل والأمين لجميع تعهداتهما وفقا لخارطة الطريق التي ستؤدي إلى تحقيق رؤية قيام دولتين، إسرائيل وفلسطين، تعيشان جنبا إلى جنب بسلام وأمن وضمن حدود معترف بها.

السيد بلنغا - إبوتو (الكاميرون) (تكلم بالفرنسية): بعد مجرد أيام من اجتماع اللجنة الرباعية في ٢٦ أيلول/ سبتمبر، واجتماع مجلس الأمن في ٥ تشرين الأول/أكتوبر، نجتمع مرة أخرى في جلسة مفتوحة لمناقشة موضوع الشرق الأوسط. وقد ناقشت الجمعية العامة أيضا هذه المسألة بتعمق أثناء المناقشة العامة. وفي كل هذه المناسبات، دعت شعوب الأمم المتحدة وجميع ذوي النوايا الحسنة، طرفي الصراع والوسطاء إلى استئناف مبادرة خارطة الطريق، وإلى العمل معا على تحديد المراحل المستقبلية لتنفيذها. وأكد الجميع من جديد التأييد القوي لهذه المبادرة التي تهدف إلى التوصل إلى تسوية دائمة للصراع منذ الآن وحتى عام ٢٠٠٥.

وهل من الضروري أن نذكِّر بأن خريطة الطريق تقوم أساسا على فكرة الدولتين - إسرائيل وفلسطين - تعيشان جنبا إلى جنب بسلام داخل حدود آمنة ومعترف بها؟ وبالمثل، هل يحتاج المرء إلى التذكير بأن طرفي الصراع التزما بالتعهدات المشمولة في خارطة الطريق من أجل بلوغ هذا الهدف؟ وفيما يخص الكاميرون، فقد دعت الطرفين تكرارا إلى الامتناع عن أية أعمال يمكن أن تضر بالسلام. وإذا أخذنا كل ذلك في الاعتبار، فإننا نتساءل عما إذا كانت الهجمات، والغارات المستهدفة، وتدمير البيوت والسلع، ومواصلة بناء الجدار في الضفة الغربية، والبناء المستمر للمستوطنات، لا تشكل عائقا حقيقيا لعملية السلام التي سعينا ونسعى إليها.

وقبل بضعة أيام، أي في ٢ تشرين الأول/أكتوبر، أعرب الأمين العام عن قلقه العميق إزاء قرار حكومة إسرائيل الاستمرار في بناء الجدار في عمق الضفة الغربية. ووفقا لبيان اللجنة الرباعية في ٢٦ أيلول/سبتمبر، اعتبر الأمين العام أن الجدار الفاصل والمستوطنات في الأراضي الفلسطينية يشكلان عقبة خطيرة في طريق التوصل إلى حل يرتكز على إقامة دولتين. ويتفق أعضاء آخرون في اللجنة الرباعية مع وجهة النظر هذه وقد عبروا عن ذلك في عدة مناسبات. لقد أدنا دائما أعمال العنف أيا كان مصدرها. واعترفنا دائما بحق إسرائيل، ودافعنا عن حقها في ضمان

أمنها في إطار القواعد المنسجمة مع القانون الدولي بشكل عام، وفي إطار احترامها لتعهداتها وفقا لخارطة الطريق بشكل خاص.

وغني عن القول إن الإسرائيليين والفلسطينيين لن يكونوا قادرين على تحقيق السلام في مناخ من الإنكار المتبادل كل للآخر. ولكي يتغلب الطرفان على هذا الإنكار المتبادل يجب عليهما تشجيع نزع السلاح الحقيقي: فيما يتعلق بسياسة الأسلحة، ولكن أيضا، وقبل كل شيء، فيما يتعلق بنزع السلاح النفسي والثقافي. ويجب أن يفعلوا ذلك باقتلاع هوس الحرب والخوف من الآخر من قلوبهم. وما من شك أن نزع السلاح هذا سيستغرق وقتا طويلا. وإذا أحسن الخصوم أنفسهم استخدام الوقت، حاضرا ومستقبلا، لتنشئة أجيال المستقبل على ثقافة السلام، سنتمكن حينئذ من التطلع إلى مستقبل أفضل للأرض المقدسة، أرض السلام، وللشرق الأوسط بأسره.

وصحيح مع ذلك، أن تاريخ الصراع الطويل أثبت أن إمكانية نزع السلاح الذي أشرت إليه ستبقى بعيدة المنال بدون تدخل المجتمع الدولي. لذلك نناشد المجتمع الدولي مرة أخرى، وخاصة اللجنة الرباعية، أن يتخذ خطوات جريئة ومتزامنة، بدلا من الخطوات الجزئية، لتهيئة الظروف الضرورية لكي يسود السلام في المنطقة.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أود الآن أن أدلي ببيان بصفتي ممثلا للولايات المتحدة.

لقد انشغلت الولايات المتحدة بصورة مكثفة في تشجيع إسرائيل والسلطة الفلسطينية على اتخاذ خطوات ملموسة من أجل تنفيذ خارطة الطريق إلى السلام، والتي لقيت التأييد الواسع من المجتمع الدولي والأمم المتحدة. و لم نتقدم كثيرا في العملية على النحو الذي تمنيناه، ويعود ذلك بدرجة كبيرة إلى الأثر المدمر للتفجيرات الإرهابية وإلى الفشل في تفكيك المنظمات والهياكل الأساسية التي تشجع تلك العمليات.

وقبل مجرد ١٠ أيام، قتل حامل متفجرات انتحاري ٢٠ شخصا بريئا في حيفا. وأعلنت منظمة الجهاد الإسلامي عن مسؤوليتها عن ذلك الهجوم. ومجموعات إرهابية كالجهاد الإسلامي وحماس وكتائب شهداء الأقصى، تعيق السلام وتختطف أي أمل في إجراء حوار حقيقي. وقد أخذنا علما باستمرار أن إسرائيل تملك حق الدفاع عن النفس ضد تلك الهجمات الغادرة.

وفي رأينا أن جميع الأطراف تقع عليها مسؤوليات عن استتباب السلم في الشرق الأوسط. ووقف الإرهاب يجب أن يكون في قمة الأولويات. وأي قرار يتعلق بالشرق الأوسع يجب أن يراعي الصورة بنطاقها الأوسع - صورة حالة الأمن الراهنة، بما في ذلك الهجمات الانتحارية الرهيبة التي تحملتها إسرائيل خلال السنوات الثلاث الماضية. هذا هو السياق الأوسع نطاقا للمناقشة التي نجريها اليوم.

إن وجهة نظر الولايات المتحدة بشأن السور الإسرائيلي واضحة. ولقد قالت مستشارة الأمن القومي كوندليزا رايس مؤخرا،

> ”هذا الجدار لا يتماشى مع نظرتنا إلى الصورة التي سيكون عليها الشرق الأوسط يوما ما: دولتان تعيشان جنبا إلى جنب بسلام. نحن نتفهم أن الإسرائيليين لديهم هموم أمنية. ومن المهم جدا إذا كان السور سيبنى، ألا يقحم في حياة الفلسطينيين، وأهم من أي شيء آخر، ينبغي ألا يبدو السور وكأنه يحاول أن يشكل حكما مسبقا على نتائج اتفاق للسلام“.

ولقد حثثنا إسرائيل على النظر بعناية في عواقب إجراءاتها. وبالإضافة إلى ذلك، فإن كبار مسؤولي الإدارة

الأمريكية يتعاملون مباشرة مع إسرائيل بشأن السياج. ونحن لا نعتقد أن قرارا يصدره مجلس الأمن يركز على بناء السياج سيعزز أهداف تحقيق السلام والأمن في المنطقة. كما أننا نحث كلا الطرفين على تفادي اتخاذ إجراءات تؤدي إلى تفاقم الحالة.

والولايات المتحدة من جانبها ستستمر في العمل مع الشركاء في المجموعة الرباعية على تنفيذ رؤية الرئيس بوش للتسوية القائمة على دولتين للصراع الإسرائيلي - الفلسطيني، كما نصت عليها خريطة الطريق. ويشارك موظفونا الدبلوماسيون - بمن فيهم وزير الخارجية باول والسفير جون ولف وبعثاتنا في المنطقة - مشاركة نشطة مع كلا الطرفين على أعلى المستويات. ونبقى ملتزمين بخريطة الطريق بوصفها سبيل التقدم نحو الهدف الشامل في أن يعيش الشعبان الإسرائيلي والفلسطيني جنبا إلى جنب في سلام وأمن.

استأنف الآن مهمتي بوصفي رئيسا لمجلس الأمن.

المتكلم التالي المدرج في قائمتي هو المراقب الدائم عن جامعة الدول العربية، الذي أعطيه الكلمة.

السيد محمصاني (جامعة الدول العربية): سيدي الرئيس، اسمحوا لي أولا بأن أثمن عاليا حسن إدارتكم لأعمال مجلس الأمن بالحكمة والجدارة اللتين تتميزون بهما.

يجتمع مجلس الأمن اليوم للتداول في سياسة إسرائيل الاستيطانية وإقامة الجدار الفاصل في الأراضي الفلسطينية المحتلة، مما يشكل تهديدا لأمن المنطقة وللسلم والأمن الدوليين، ويحول دون إقامة سلام عادل وشامل في منطقة الشرق الأوسط. إن إسرائيل تقوم ببناء جدار فاصل، مكهرب ومراقب إلكترونيا، يشكل منظومة من الوسائل والتجهيزات بطول أكثر من خمسمائة كيلومتر وباتساع وسطي يبلغ ستين مترا وبارتفاع يصل أحيانا إلى ثمانية أمتار تحت ذريعة الوضع الأمني في مسلسل القضم والاستيلاء على الأراضي الفلسطينية وضمها إلى إسرائيل في عملية منتظمة.

الخطير في الأمر أن هذا الجدار التوسعي لا يتبع الخط الأخضر الفاصل بين إسرائيل والأراضي الفلسطينية منذ عام ١٩٦٧، وإنما يمتد إلى عمق المنطقة الفلسطينية ليضم وفقا لدراسة أعدها البنك الدولي نسبة ١٢ في المائة من مساحة أراضي الضفة الغربية، بينما تشير دراسات أخرى إلى ضم الجدار لمساحة تبلغ نسبتها ٢٣,٤ في المائة. كما أن إقامة هذا الجدار بالقرب من الحدود الغربية للضفة الغربية هو مقدمة لإقامة جدار آخر في الشرق ليضم منطقة الغور التي تشكل نسبة ٢١,٩ في المائة من مساحة الضفة الغربية، مما يعني أن إسرائيل تضم حاليا وتخطط مستقبلا لضم ٤٥,٣ في المائة من مساحة أراضي الضفة الغربية.

إن النتائج الاقتصادية المترتبة على الاستمرار في إقامة هذا الجدار هي شبه تدمير كامل للاقتصاد الفلسطيني، وعزل الشعب الفلسطيني في جزر مطوقة، ومحاصرة ٢١٠ ٠٠٠ فلسطيني داخل الخط الأخضر، وإيجاد جيل جديد من اللاجئين، وفرض المزيد من العذاب والمعاناة على الفلسطينيين. إن الهدف الحقيقي لإقامة الجدار هو التوسع وإنشاء المزيد من المستوطنات وتكريس إقامة ٢٣٠ ٠٠٠ مستوطن إسرائيلي على الأرض الفلسطينية.

وبناء الجدار التوسعي الإسرائيلي داخل الأراضي الفلسطينية يشكل خرقا فاضحا لميثاق الأمم المتحدة وانتهاكا خطيرا لاتفاقية جنيف الرابعة وللقانون الإنساني الدولي واستمرارا للتصرفات غير الأخلاقية لحكومة إسرائيل الحالية. ولإسرائيل أن تقيم جدرانا على أرضها ولكن ليس لها الحق في أن تقيم جدرانا على أرض فلسطينية. فهذا أمر غير مقبول.

والاستمرار في بناء الجدار يشكل تهديدا مباشرا لإقامة كيان فلسطيني في المستقبل والقضاء على رؤية إقامة دولة فلسطين إلى جانب دولة إسرائيل. كما أنه يقضي على أي أمل في إحلال سلام عادل ودائم في منطقة الشرق الأوسط. وهنالك توافق من قبل المجتمع الدولي، بما في ذلك المواقف المعلنة للدول الأعضاء في مجلس الأمن والأمين العام للأمم المتحدة، على أن الجدار يشكل عرقلة وإعاقة لعملية السلام ويجب التخلي عن بنائه وإزالته.

وبالرغم من الاحتجاجات والاعتراضات الدولية على إقامة الجدار، فإن حكومة إسرائيل مستمرة في اتباع سياسة الاحتلال وإقامة المستوطنات بالقوة على الأراضي العربية. إن الجدار التوسعي سيشكل حزاما التفافيا يمتد نحو المدن والقرى العربية ويلتف حول الشعب الفلسطيني لخنقه والقضاء عليه سياسيا واقتصاديا واجتماعيا ويحوِّل ما تبقى من الأراضي الفلسطينية إلى غيتو فلسطيني لا حياة فيه، مما يجلب المزيد من الفقر واليأس وفقدان الأمل.

إن جوهر النزاع العربي – الإسرائيلي هو استمرار احتلال إسرائيل للأراضي العربية. ومحاولة إسرائيل تحويل الأنظار بوضع هذا النزاع في إطار مكافحة الإرهاب محاولة فاشلة وساذجة وسخيفة لا تخدع أحدا. الاحتلال هو المشكلة. إن الخيار العسكري الإسرائيلي الذي تسلكه حكومة إسرائيل الحالية بفرض منطق القوة على النزاع العربي – الإسرائيلي قد أثبت عقمه وعدم جدواه ولم يأت سوى بالمزيد من تدهور الأوضاع في المنطقة وبالمزيد من القتلى والخراب والدمار. واستمرار هذه السياسة، بما فيها فتح جبهات جديدة، سيدفع بالمنطقة إلى حافة الحرب، مع ما يترتب على ذلك من نتائج خطيرة جدا تهدد السلم والأمن الدوليين.

إننا نطالب مجلس الأمن اليوم باتخاذ موقف حازم يحمل إسرائيل على إزالة الجدار والتراجع عن سياسة الاحتلال والتخلي عن الخيار العسكري والجلوس على طاولة المفاوضات التي، وحدها دون سواها، تؤدي إلى تحقيق السلام العادل والشامل في منطقة الشرق الأوسط، وفقا لقرارات الشرعية الدولية ومبادرة السلام العربية ومبدأ الأرض مقابل السلام.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أعطي الكلمة الآن لسفير ماليزيا.

السيد رستم (ماليزيا) (تكلم بالانكليزية): بالنيابة عن حركة عدم الانحياز، أود أن أعرب عن صادق تقديرنا لكم، سيدي، ولأعضاء مجلس الأمن على عقد هذه الجلسة المفتوحة للسماح لمزيد من أعضاء الأمم المتحدة بالتعبير مرة أخرى عن آرائهم بشأن مسألة فلسطين.

إن هذه الجلسة تركز بصورة خاصة على بناء الجدار التوسعي في الأراضي الفلسطينية المحتلة. وهذا أمر يسبب قلقا عميقا لجميع أعضاء الحركة كما ينبغي أن يكون أيضا مصدر قلق عميق للمجتمع الدولي بأسره.

وتعرب حركة عدم الانحياز مرة أخرى عن قلقها العميق حيال المزيد من تدهور الحالة في الأراضي الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية. إننا نشجب استمرار وتصعيد الحملة الإسرائيلية التي تشن ضد الشعب الفلسطيني، ولا سيما القتل المتعمد للمدنيين بما في ذلك عمليات الإعدام الخارجة عن نطاق القانون، وهدم المنازل، وعمليات الإغلاق التي تسبب شلل الحياة، والاستخدام المفرط والعشوائي للقوة، واستمرار الأنشطة الاستيطانية الاستعمارية.

وبقدر إدانتنا الهجمات الانتحارية القاتلة على المدنيين الإسرائيليين الأبرياء، نؤكد مجدداً أن على الحكومة

الإسرائيلية ممارسة ضبط النفس. وعليها أن تتصرف وفقاً للقانون الدولي. وعليها أن تتصرف بشكل عقلاني. أما استخدام الحكومة الإسرائيلية المفرط للقوة ضد الشعب الفلسطيني وتنفيذها وإعمالها سياسات وممارسات قاسية توطيداً للاحتلال فلن يضمن تعزيز الأمن لشعب إسرائيل. بل على العكس من ذلك، تستفز هذه الأعمال من جانب إسرائيل الجماعات الفلسطينية المقاتلة وتدفعها إلى الانتقام العنيف. ومن الواضح أن كلا الجانبين الآن أسير لحلقة مفرغة من العنف، تزيد من صعوبة التحرك قدماً للأمام صوب التوصل إلى حل سلمي.

ويساور القلق البالغ حركة بلدان عدم الانحياز إزاء الآثار طويلة الأمد التي تنطوي عليه سياسات إسرائيل المستمرة في الاستيطان وتشييد الجدار في الأرض الفلسطينية المحتلة. ويداخلنا الفزع حين يبلغنا إعلان إسرائيل مؤخراً اعتزامها بناء نحو ٦٠٠ منزل في ثلاث مستوطنات كبيرة بالضفة الغربية. من الواضح أن إسرائيل قد اختارت أن تتجاهل النداءات العديدة لها من جانب المجتمع الدولي بالكف عن أنشطة الاستيطان في الأرض الفلسطينية المحتلة.

لقد بلغ العدد الإجمالي للمستوطنين ٢٣٠ ٠٠٠. وهذا ضعف ما كان عليه المجموع منذ عشر سنوات. وجارٍ مصادرة أراضي الفلسطينيين لإفساح المجال لإقامة مستوطنات غير قانونية وطرق التفافية تؤدي إليها. وجارٍ بناء الحواجز لحماية هذه المستوطنات غير القانونية. وقد سبب تدفق النفايات السائلة من تلك المستوطنات تدمير المزارع الفلسطينية. وينشر الجنود الإسرائيليون لحماية المستوطنين. هذه الحقائق موجودة يراها الجميع. ولا يحتاج المرء لأكثر من نظرة إلى خريطة الأرض الفلسطينية المحتلة في الوقت الحالي ليعرف كم مستوطنة تم بناؤها. كيف يمكن للمجتمع الدولي أن يغفل تلك الحقائق؟ من الواضح أن أنشطة الاستعمار الاستيطاني الإسرائيلية تؤثر تأثيراً خطيراً على الشعب الفلسطيني. ولا يمكن لهذه السياسة أن تظل دون مناقشة من المجتمع الدولي.

ونؤكد أن زرع المستعمرات الإسرائيلية في القدس الشرقية والضفة الغربية وغزة يتم في انتهاك للقانون الدولي، وبالأخص اتفاقية جنيف الرابعة. ولا بد أن تدرك الحكومة الإسرائيلية وغيرها بالتأكيد أن الاستعمار الاستيطاني قد أصبح العقبة الأساسية أمام تقرير الفلسطينيين لمصيرهم. وهو لا يزال يشكل عقبة كبرى تحول دون إحراز التقدم في عملية السلام. ونحن نحث إسرائيل بشدة على تفكيك المستوطنات وتجميد كافة النشاط الاستيطاني، على النحو المتوخى في خارطة الطريق.

وفيما يتعلق بالجدار الفاصل، نرى أن تشييده قد أضرّ إضراراً شديداً بإقامة دولة فلسطينية مجاورة لها مقومات البقاء وتحقيق الحل القائم على وجود دولتين. وتقول الحكومة الإسرائيلية إن الجدار ضروري لحماية إسرائيل من الإرهابيين. ولكن يتبين من خطط الجدار، وتشييده الفعلي، أنه أكثر من مجرد جدار أمني. بل هو فيما يبدو طريقة ملتوية لإقامة واقع جديد على الأرض ولفرض حل انفرادي من شأنه التحديد المسبق لنتائج المفاوضات في المستقبل حول حدود الدولتين، إسرائيل وفلسطين.

ووفقاً للمعلومات المتاحة، يمكن أن يمتد الجدار لمسافة تبلغ ٦٥٠ كيلو متراً، وأن يبلغ ارتفاعه ثمانية أمتار، وتكون له قاعدة خرسانية وأبراج للمراقبة كل ٢٠٠ متر. وسيكون للجدار خنادق وطرق وأسوار تجري محاذية له. ولهذا الغرض، صادرت إسرائيل وسوف تصادر مئات الآلاف من الدونم من أراضي الفلسطينيين، بما فيها أفضل الأراضي الزراعية، وتحولها إلى ما سيكون في الواقع أرضاً حراماً ملاصقة للجدار. وتحيط الجدران بمدينة قلقيلية الفلسطينية من جميع الجهات تقريباً، فتجعل عددا يبلغ

٦٠٠ ٤١ من سكانها سجناء بالفعل. إن الجدار ليس مجرد مشكلة. إنه سيكون عقبة رئيسية في طريق السلام.

ونلاحظ مع القلق الشديد أن الجدار لا يجري بناؤه وفقاً للحدود المعترف بها دولياً لخط الهدنة لعام ١٩٤٩. فأجزاء كبيرة من الجدار يجري تشييدها في عمق الأرض الفلسطينية المحتلة، بحيث يفصل بين الفلسطينيين وبين أرضهم الزراعية ومواردهم المائية. لقد صمم الجدار ليضم بين جوانبه مستوطنات. وبالإضافة إلى مصادر الأراضي الفلسطينية الخصبة، يجري أيضاً ضم مستودعات المياه الأرضية الثمينة.

ويقدر المقرر الخاص للجنة الأمم المتحدة لحقوق الإنسان في الأرض الفلسطينية المحتلة في تقريره أن الجدار من شأنه أن يعزل نحو ٠٠٠ ٢١٠ فلسطيني عن الخدمات الاجتماعية والمدارس وأماكن العمل. وذكر أيضاً أنه يحتمل أن يؤدي إلى نشوء جيل جديد من اللاجئين أو المشردين داخلياً. كما أن الجدار من شأنه أن يعزل الموارد الأولية للضفة الغربية التي ستعتمد عليها الدولة الفلسطينية المقبلة. وينبغي أن يكون هذا أمراً مثيراً لفزع المجتمع الدولي، بما فيه إسرائيل. فهل يمكن أن يسمح العالم بأن يحدث هذا؟ هل يمكننا حقيقة أن نسمح بإخضاع شعب يعاني الحرمان بالفعل لهذه المعاملة المهينة واللاإنسانية وعلى أرضه؟

نرى أن الأزمة التي يسببها الاحتلال والاستيطان الآن أكثر بروزاً ودفعاً إلى اليأس من أي وقت مضى. وهي جديرة بأن يتخذ مجلس الأمن حيالها إجراء فورياً. فلا يملك العالم أن يدع إسرائيل تمضي بوقاحة في أنشطتها الاستعمارية الاستيطانية، وأكثر ناهيك حتماً عن أن يدعها تمضي في عملية تشييد الجدار التوسعي الجارية الآن وفي المستقبل.يجب أن تُمنع إسرائيل من استخدام الأمن ذريعة لضم الأرض الفلسطينية.

ويتطلب الأثر الواسع النطاق المترتب على الجدار أن يتخذ مجلس الأمن إجراء فورياً، وخاصة أعضاؤه الذين يملكون التأثير على إسرائيل. ونحثهم على الاضطلاع بجهود جدية لمنع استخدام هذا الجدار وسيلة لضم أراضي الفلسطينيين والحيلولة بالفعل دون إقامة دولة فلسطينية. ولا يجب السماح بأن يستخدم الجدار كأداة لمواصلة قمع الشعب الفلسطيني المضطهد بالفعل. وندعو مجلس الأمن إلى أن يتصرف بحسم باتخاذ قرار يطلب فيه تدمير الجدار ومنع إكماله. ولا بد من توقيع الضغط على إسرائيل حتى تمتثل لمطالب المجتمع الدولي فيما يتعلق بهذا الجدار.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): المتكلم التالي المدرج في قائمتي هو ممثل جمهورية إيران الإسلامية، وأعطيه الكلمة.

السيد فدايفارد (جمهورية إيران الإسلامية) (تكلم بالانكليزية): أود أن أبدأ بتوجيه الشكر لكم يا سيدي الرئيس على عقد هذه الجلسة العامة بشأن الحالة الخطيرة والمتدهورة في الأرض الفلسطينية.

إن الجدار الفاصل الجاري بناؤه من جانب النظام الإسرائيلي في عمق الضفة الغربية المحتلة، يمثل بداية مرحلة جديدة في محنة الشعب الفلسطيني. وهو في طريقه سريعاً لأن يصبح مصدراً رئيسياً جديداً لظلم الفلسطينيين وإحداث التوتر في الشرق الأوسط. والجدار وسيلة جديدة لتحقيق الهدف الإسرائيلي المتمثل في حرمان الفلسطينيين من حقوقهم الوطنية الأصيلة. وهو بذلك يحدث أثراً خطيراً على جميع جوانب المسألة الفلسطينية.

إن ما نشهده حالياً في الضفة الغربية عمل ظاهر للعيان وواضح من أعمال ضم الأراضي تحت ستار الأمن. فتشييد الجدار الفاصل يعني مصادرة مزيد من الأراضي الفلسطينية، وهدم المزيد من منازل الفلسطينيين وأعمالهم، وتدمير حياة المزيد من الفلسطينيين ومواصلة تدهور بيئتهم.

وحين يكتمل الجدار الفاصل سوف يمتد مئات الكيلومترات، وستكون له مناطق فاصلة واسعة، وخنادق، وأسلاك شائكة، وسور كهربائي، وطريق ذو مسارين للدوريات، ومناطق حرام باتساع من ٧٠ متراً إلى ١٠٠ متر. وهذا ما يسميه الإسرائيليون من قبيل الخداع مجرد سياج.

سوف يُعزل الفلسطينيون بين الجدار وخط الهدنة فعلياً عن حقولهم وأماكن عملهم ومدارسهم وعياداتهم الصحية. سوف يسبب هذا الجدار ضرراً مباشراً لمئات الآلاف من الفلسطينيين الذين يعيشون في عشرات القرى والمدن. وسيفضي هذا إلى مصادرة أجزاء من الضفة الغربية ونسبة من سكانها، وترك الباقين سجناء في كانتونات، ليست سوى سجون مفتوحة. وهناك مخاوف خطيرة من أن الفلسطينيين المحصورين بين الجدار وخط الهدنة سيجدون الحياة غير محتملة لدرجة أنهم سينتقلون إلى ما تبقى من الضفة الغربية في الجانب الشرقي من الجدار، فينتج عن ذلك جيل جديد من اللاجئين.

علاوة على ذلك، يهدف الجدار إلى إكمال السياسة التوسعية المتمثلة في بناء المستوطنات. والمستوطنات غير الشرعية في الضفة الغربية، التي شُيِّدت ضد إرادة المجتمع الدولي، ستكون المستفيدة الرئيسية من الجدار. وبالمثل، تتوسع المستوطنات اليهودية غير المشروعة موازية لاستكمال الجدار العنصري. وتشير التقارير الصحفية الأخيرة إلى أن إسرائيل تشيِّد مئات المنازل الجديدة في الضفة الغربية، مما يزيد من إيهاء خريطة الطريق وجهود رعاتها وإضعاف الثقة بها وبتلك الجهود.

إن قرار الجدار والوحدات الجديدة في المستوطنات دليل إضافي على أن النظام الإسرائيلي لم يكن جادا بشأن السلام مطلقا، وأن هدفه رسم حدود اعتباطية وتخريب فرص إنشاء دولة فلسطينية قابلة للحياة. ورغبة إسرائيل في التمسك باستكمال الجدار العنصري، مقرونة بسياساتها الخاصة بالتوسع الاستيطاني، تسعى إلى أن تضمن سلفا إفشال أي جهد يرمي إلى تمكين الفلسطينيين ذات يوم من إقامة دولة قابلة للحياة.

ونظرا لفداحة ظلم الجدار الفاصل بالنسبة للفلسطينيين، في وقت تستمر فيه أشكال أخرى من السياسة الإسرائيلية القمعية بلا هوادة، ستكون عواقب بناء الجدار وخيمة عليهم وعلى المنطقة بأسرها. فمن شأن ذلك أن يجعل الفلسطينيين يشعرون بخيبة أمل أكبر تجاه الجهود الدولية، وذلك احتمال من شأنه أن يفضي إلى المزيد من تدهور الحالة في الأراضي المحتلة. ولكن لا ينبغي لأحد أن يفترض أن عواقب مثل هذا المشروع سيشعر بها الفلسطينيون وحدهم. فلا شك أن تدهور الحالة في المناطق الفلسطينية، بدوره، سيزيد تردي الوضع في الشرق الأوسط بأسره، المضطرب بالفعل والذي يعاني، ضمن أمور أخرى، من عواقب المغامرات في العراق.

إن الغزو، أو انتزاع الأراضي بالقوة، قد حرمه حظر استخدام القوة الوارد في الميثاق. وتعيد قرارات عديدة لمجلس الأمن التأكيد على ذلك الحظر، وتعلن أنه يجب على المحتل ألا يغير وضع الضفة الغربية وغزة. وبالمثل، تحظر اتفاقية جنيف الرابعة تغيير الأراضي المحتلة وضمها.

وبالتالي، نظرا إلى ضخامة ما هو معرض للخطر وتوافق الآراء الدولي بشأن ضرورة وقف التشييد غير الشرعي للجدار في الضفة الغربية، فإنه لزام على مجلس الأمن أن يحقق توقعات المجتمع الدولي وأن يتخذ الإجراء اللازم من أجل تعزيز القانون الدولي. وبصفة خاصة، حان الوقت لكي يطالب مجلس الأمن بوقف تشييد الجدار الفاصل والرجوع عنه.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): المتكلم التالي في قائمتي ممثل اليمن.

السيد الصايدي (اليمن): مرة أخرى، وفي خلال أسبوع واحد، يجتمع مجلس الأمن للنظر في قضية أخرى وعائق آخر أمام الوصول إلى سلام في الشرق الأوسط كنا نظنه قريبا. اليوم ينظر المجلس في قضية الجدار التوسعي الذي يكشف حلقة جديدة من مسلسل العدوان الإسرائيلي المستمر ومحاولة إسرائيل الالتفاف على تنفيذ خارطة الطريق.

إن قضية الصراع العربي الإسرائيلي قد أصبحت بحق شغل هذه المنظمة الشاغل، بل ونالت من مصداقيتها في عيون الكثيرين، في ظل عجز مجلس الأمن بالذات عن القول الفصل والعمل الحاسم. وقد سبق لهذا المجلس ولأجهزة الأمم المتحدة المعنية أن وقفت فيما مضى على الجوانب المختلفة لهذه القضية، مما يغني عن الحاجة إلى الإشارة إليها في هذه العجالة.

غير أنه من المهم أن نتذكر أن حكومة تل أبيب تبرر مسلكها العدواني اليوم، كما فعلت دائما، بدواعي الدفاع عن حدود إسرائيل وأمن شعبها. وإلقاء نظرة سريعة على واقع النشاط الإسرائيلي المحموم لإقامة الجدار التوسعي ونتائجه يوضح زيف الادعاء بدواعي الأمن ومقتضيات السلام. فالحقائق القائمة على الأرض، والتي لا تنازع، تشير من بين أمور عديدة إلى أن إقامة الجدار على الأراضي المحتلة تعني عمليات ضم المزيد من الأراضي الفلسطينية في الضفة الغربية إلى إسرائيل، لتضاف إلى تلك التي استولت عليها الدولة اليهودية منذ قرار التقسيم في عام ١٩٤٧.

ومن ناحية أخرى، فإن من شأن إقامة هذا الجدار أن يمزق الكيان الفلسطيني وتجعل قدرته على التواصل والبقاء رهينة بمشيئة إسرائيل. وليس بخاف على أحد أن هدف إسرائيل من وراء إقامة الجدار لا يمت إلى مقتضيات أمنها بصلة، وإنما هو في حقيقته محاولة لخلق أمر واقع على الأرض من شأنه التأثير مباشرة على طبيعة ومضمون أية تسوية دائمة مستقبلا.

أمام كل ما تطرحه حكومة شارون من دعاوى، لنا أن نتساءل عن حقيقة أهدافها، وهي التي كانت تعمل جاهدة على زرع المزيد من المستعمرات الاستيطانية في الأراضي الفلسطينية المحتلة، بما فيها مدينة القدس الشرقية، وتمضي في اغتيال القيادات الفلسطينية، في وقت التزم فيه الجانب الفلسطيني بالهدنة المعلنة من الطرفين. وفي السياق نفسه، علينا أن نتساءل عن سبب إصرار حكومة شارون على ممارساتها العدوانية وسعيها بشكل محموم إلى إقامة الجدار التوسعي في وقت يعلن فيه شارون أنه يتجه صوب السلام وأنه يأمل في التعايش مع جيرانه الفلسطينيين بعد ضمان أمن إسرائيل.

فهل ما يفعله شارون هو الطريق إلى السلام فعلا؟ إننا نعتقد غير ذلك. فإذا كانت إسرائيل تنشد السلام حقا، فإن السبيل الحقيقي إليه لا يمر عبر الاستيلاء على الأراضي، وزرع المستعمرات الاستيطانية، وبذر الأحقاد، وهدم المنازل، واجتثاث الأشجار، وإثارة النعرات، وفرض الإرادة على الأراضي الفلسطينية والعربية المحتلة، وبناء الجدار التوسعي في عمق الأراضي الفلسطينية المحتلة، بعيدا عن الخط الأخضر، أي حدود عام ١٩٦٧.

إن الأمن الحقيقي، في نظرنا، هو ذلك الذي يؤسَّس على الثقة ويُبنى على الاحترام المتبادل والاعتراف بالحقوق المشروعة للجميع واحترام الحدود الدولية. ويعلمنا التاريخ أن السلام لا يدوم إذا كان مفروضا بالقوة. ويقيننا أنه في عصر العولمة هذا لن يكون هنالك مكان لكيانات تُغلق الأبواب على نفسها وتقيم الجدران والموانع في وجه

تبادل الآراء والمصالح وتتجاهل ضرورات الحوار والانفتاح ومقتضيات التفاعل الإنساني الحضاري.

على مدار أكثر من أربعة عقود كنا نحث مجلس الأمن على مناشدة إسرائيل والضغط عليها للكف عن ممارساتها التوسعية والعدوانية. لكننا الآن أدركنا أن المناشدات لا تجدي وأنه بات لزاما على المجلس أن يخرج بقرار يضعه موضع التنفيذ لإلزام إسرائيل بالوقف الفوري عن بناء الجدار في الأراضي الفلسطينية المحتلة بعيدا عن الخط الأخضر والتقيد بالتزاماتها طبقا للقوانين والأعراف الدولية وبالأخص اتفاقية جنيف الرابعة.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل مصر.

السيد أبو الغيط (مصر): أثق بأن أعضاء مجلس الأمن وجميع المشاركين في هذا النقاش، بل وكل أعضاء المجتمع الدولي يستشعرون اليوم الأخطار المحدقة بالوضع في منطقة الشرق الأوسط، وهي أخطار يتفق الكل على أنها تأتي كنتيجة مباشرة لتوقف جهد التسوية السلمية وعملية السلام. وقد يكون من الهام والضروري أن نتحدث عن بعض العناصر الرئيسية التي أدت، وسوف تؤدي في حالة استمرارها، إلى المزيد من التدهور في الوضع، وبما يهدد بعواقب نأمل ألا تصل المنطقة إليها.

أولا، إن من الخطورة بمكان ألا يتصدى المجتمع الدولي، ممثلا في هذا المجلس، لما نراه من محاولات إسرائيلية لتوسيع إطار التوتر الحالي بين الفلسطينيين وإسرائيل، ونقله إلى مواجهة أكبر، وذلك مثلما كشفت الغارة الجوية العدوانية ضد الأراضي السورية أخيرا – وهي إغارة أدانتها مصر وحذرت من أخطارها.

ثانيا، إن تصرفات الحكومة الإسرائيلية على مدى الشهور الممتدة الأخيرة ما زالت تعمق عدم الثقة في حقيقة نواياها. إذ أن كل المؤشرات والأفعال تكشف عن اتجاه يستهدف إفشال هدف التسوية السلمية القائمة على مبدأ دولتين في أرض فلسطين التاريخية، إحداهما إسرائيل والأخرى فلسطين، تعيشان في سلام وحسن جوار داخل حدود آمنة ومعترف بها لكليهما.

من هنا نحن على اقتناع بأن إجراءات وتصرفات إسرائيل ما زالت تعمل في الاتجاه المضاد لتحقيق تسوية سلمية عادلة وشاملة – وإلا فما هو تفسير إجراءات مثل: إقامة السور العازل بامتداد ما يقرب من ٤٥٠ إلى ٦٥٠ كيلومترا عند استكماله، يجرد أكثر من ٢٠٠ ٠٠٠ مواطن فلسطيني من مستقبلهم، ويسلب منهم أراضيهم ومعيشتهم، وبما يتناقض مع كل قواعد القانون الإنساني الدولي واتفاقية جنيف الرابعة. ولا يسعنا في هذا السياق سوى إحالة أعضاء المجلس إلى تقرير المقرر الخاص للجنة حقوق الإنسان بالأراضي الفلسطينية المحتلة، وما تحدث به في هذا الشأن وبكل صراحة ووضوح. وقد يقول قائل، وسوف نسمع من يؤكد، أن الأمر يستهدف تأمين الأمن لإسرائيل ولمستوطناتها ومستعمريها بالأراضي الفلسطينية. ونرد عليهم بما تحدث به الكثيرون ومنهم الفلسطينيون بأنه، إذا ما رغبتم في تأمين أنفسكم وتحقيق عزلتكم، فلتقيموا السور العازل على خط وقف إطلاق النار لعام ١٩٤٩. إلا أن الأمر للأسف يستهدف التوسع وسلب الأرض والقضاء على مستقبل الفلسطينيين، وأخيرا مثلما تحدث ممثل فلسطين، إنهاء هدف إقامة الدولتين الإسرائيلية والفلسطينية.

وما هو تفسير استمرار تصعيد العنف ضد الفلسطينيين واختراق أراضيهم وتدمير مناطق كاملة لإقامتهم داخل مدنهم وقتل ناشطيهم ومعاقبتهم جماعيا. لا شك، للأسف الشديد، أن تلك الإجراءات تقود إلى عنف مضاد وعمليات قتل لمدنيين إسرائيليين داخل أراضي إسرائيل. وهي أمور تدينها مصر ومنها العملية الأخيرة في حيفا.

إن المطلوب من مجلس الأمن اليوم أن يشحذ همَّته وأن يتخذ من المواقف ما يحقق السيطرة على الوضع المتدهور بالمنطقة وبما يحقق تهيئة المناخ والظروف المناسبة للعودة لتنشيط جهد التسوية السلمية وتحقيق هدف القرار ١٣٩٧ (٢٠٠٢) في إقامة الدولتين الفلسطينية والإسرائيلية.

إن المطلوب من المجلس اليوم هو التعبير عن تأييد الإجماع الدولي في المطالبة الحازمة بوقف إقامة هذا السور العازل في عمق الأراضي الفلسطينية، وكذلك تأكيد موقفه من وقف الاستيطان الإسرائيلي داخل الأراضي الفلسطينية وتحمل إسرائيل لمسؤولياتها بصفتها دولة الاحتلال طبقا لاتفاقية جنيف الرابعة.

لقد تحدث الأمين العام كوفي عنان، بكلمات صادقة وصريحة، عندما قال في نهاية اجتماع اللجنة الرباعية الدولية يوم ٢٦ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٣، إن الوضع يحتاج لخطوات جريئة لتحقيق الانفراجة المطلوبة وبما يؤمِّن بدء تنفيذ خريطة الطريق. وفي هذا السياق فإن المؤكد أن المطلوب هو آلية واضحة لمهام وخطوات محددة وتحت إشراف صارم وتوقيتات وإجراءات حازمة تضع الأمور في نصابها وتقود إلى بدء التنفيذ وفرض الالتزامات.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أعطي الكلمة لممثل كوبا.

السيد رودريغز باريَّـا (كوبا) (تكلم بالإسبانية): في الأشهر الأخيرة أضيف عمل خطير جدا وغير مقبول إلى التاريخ الطويل من الاحتلال والاعتداء والمستوطنات غير القانونية والانتهاكات الكبيرة والصارخة والمنظمة لحقوق الإنسان وإرهاب الدولة والقتل خارج إطار القانون والخنق الاقتصادي والضرر المادي والأخلاقي الذي يتسبب فيه الرفض الإسرائيلي المتواصل للامتثال، لفترة تزيد على خمسة عقود، لأحكام قرارات متعددة صادرة عن هذا الجهاز وعن الجمعية العامة، ألا وهو بناء جدار عازل على أراضٍ فلسطينية.

لقد حدد إعلان مبادئ القانون الدولي المتصلة بالعلاقات الودية والتعاون بين الدول وفقا لميثاق الأمم المتحدة والمرفق بقرار الجمعية العامة ٢٦٢٥ (د-٢٥) عدم مشروعية ضم الأراضي بالقوة، وهو مبدأ من مبادئ القانون الدولي. ولهذا السبب يرفض المجتمع الدولي دائما الاعتراف بالمستوطنات الإسرائيلية غير المشروعة وبضم إسرائيل للقدس الشرقية ومرتفعات الجولان، على النحو المسلَّم به في قرارات مجلس الأمن ٤٦٥ (١٩٨٠) و ٤٧٨ (١٩٨٠) و ٤٩٧ (١٩٨١). وفي هذه الحالات، كان رد فعل المجتمع الدولي الذي أعرب عنه من خلال الأمم المتحدة واضحا وحازما. بيد أن الضم الذي تقوم به إسرائيل أمام أعيننا بطريقة مضللة لم يتلق إدانة صريحة بنفس الدرجة.

وتقدم إسرائيل تشييد الجدار الفاصل بين إسرائيل والأراضي الفلسطينية على أنه تدبير أمني. ولو بُني الجدار على ما يسمى بالخط الأخضر، الذي يبين خط الحدود المرسوم في عام ١٩٦٧ بين إسرائيل والأرض الفلسطينية المحتلة، فسيكون هذا عملا غير مقبول كذلك. ولكن الجدار يجري بناؤه على أراض فلسطينية، تغطي ما نسبته ٧ في المائة تقريبا من الإقليم، وتشمل المزارع وموارد المياه والقرى.

إذ يشكل بناء الجدار الفاصل، والتوسع في المستوطنات، وتشييد طرق أمنية بين المستوطنات وإسرائيل توسعا إقليميا واضحا يُلحق الأذى بالشعب الفلسطيني وبحقه غير القابل للتصرف في التمتع بتقرير المصير وفي إقامة دولته المستقلة ذات السيادة. كما يكشف تشييد الجدار موقف إسرائيل الحقيقي، الذي يتعارض مع الأخذ بعملية سلام حقيقية.

وبناء تقسيمات مادية جديدة في الأرض الفلسطينية المحتلة يجعل فرص التوصل إلى تسوية دائمة وعادلة للصراع أبعد من ذي قبل. ذلك أن تحويل الأراضي الفلسطينية المحتلة إلى ”بانتوستانات“ يوجد تغييرات جديدة في الميدان، مما يزيد أي مفاوضات مقبلة بشأن الوضع الدائم تعقيدا ويجعل من المستحيل إقامة دولة فلسطينية تكون أرضها كلها متجاورة.

ولا يمكن أن يؤدي العنف واستعمال القوة إلى حل للصراع، هو الحل الذي ينشده العالم والذي كان يمكن أن يتحقق منذ سنين طويلة لو أن مجلس الأمن تصرف على نحو أكثر حسما، وما لم تسد المعايير المزدوجة، وما لم يعرقل استخدام الولايات المتحدة المتكرر لحق النقض الذي يصيب المجلس بالشلل اتخاذ التدابير الملائمة لكفالة انسحاب إسرائيل من جميع الأراضي المحتلة والتوصل إلى السلام المنشود في منطقة الشرق الأوسط.

وتؤكد كوبا مجددا دعمها الراسخ لقضية الشعوب العربية، وتعرب عن تضامنها العميق مع كفاحهم ومقاومتهم للاحتلال الأجنبي.

وتأمل كوبا في أن يتخذ مجلس الأمن الخطوات الضرورية لوقف تشييد الجدار الفاصل على الفور، وإعادة جميع الأراضي العربية المحتلة، بما فيها قطاع غزة والضفة الغربية وهضبة الجولان السورية، ووقف الاستفزازات والهجمات الإسرائيلية على لبنان وسوريا، وضمان عودة جميع اللاجئين الفلسطينيين، والقضاء على المستوطنات الإسرائيلية غير القانونية، وكفالة ممارسة الشعب الفلسطيني لحقه المشروع في إقامة دولة مستقلة، عاصمتها القدس الشرقية.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أعطي الكلمة الآن لسفير الأردن.

الأمير زيد بن رعد الحسين (الأردن): أود أن أتقدم إليكم بالشكر على عقد هذه الجلسة لبحث موضوع القضية الفلسطينية، وبشكل خاص بناء إسرائيل ”للجدار الفاصل“.

إننا جدا قلقون من تطورات الأوضاع في الشرق الأوسط، فنحن في الأردن وسط حلقة عدم الاستقرار هذه سواء من الناحية الجغرافية أو السياسية، ناهيك عن انعكاساتها الاقتصادية والاجتماعية. إن التصعيد الأخير يهدد استقرار وأمن جميع دول المنطقة؛ لذا ندعو كافة الأطراف إلى ممارسة أعلى درجات ضبط النفس والعمل بشكل جاد وفاعل من أجل إعادة العملية السياسية إلى مسارها الصحيح. من هذا المنطلق نؤكد مجددا دعمنا لرؤية الرئيس الأمريكي جورج بوش التي أعلنت في شهر حزيران/يونيه من العام الماضي لإحلال السلام في الشرق الأوسط، ولخارطة الطريق، التي أسهم الأردن في بلورتها، لتحدث تحولا حقيقيا في المشهد السياسي في المنطقة، من خلال إرساء إطار بالتزامات متبادلة، يتمثل في إنهاء الاحتلال الإسرائيلي وإنشاء الدولة الفلسطينية المستقلة وفقا لقرارات الشرعية الدولية ٢٤٢ (١٩٦٧) و ٣٣٨ (١٩٧٣) و ١٣٩٧ (٢٠٠٢) ومبدأ الأرض مقابل السلام ومبادرة السلام العربية.

لقد نصت الخارطة على فترة زمنية محددة لقيام الدولة الفلسطينية مدتها ثلاثة أعوام، ونصت على إنشاء آلية للمراقبة والتقييم حتى يكون تحقيق المطلوب ضمن الإطار الزمني المتوخى أمرا ممكنا، فهذا ما يجب أن نركز عليه جميعا، بدءا بالإسراع في عملية إنشاء آلية حقيقية للمراقبة السياسية والأمنية، تتولاها الهيئة الرباعية الدولية، لضمان حسن التنفيذ ووفاء الأطراف المعنية بالتزاماتها المتبادلة المنصوص عليها في خارطة الطريق. فهذا هو المنطلق الذي سيجعل من الممكن اغتنام الفرصة التاريخية المتاحة حاليا لتحقيق السلام الشامل والعادل والدائم في منطقة الشرق الأوسط. لقد حان الوقت لتنفيذ خارطة الطريق، واتخاذ

خطوات كبيرة ومتسارعة تعيد وضع العملية السلمية على مسار غير قابل للتراجع عنه.

أما استمرار الحكومة الإسرائيلية بتطبيق سياساتها الأمنية واللجوء للاغتيالات والقتل خارج نطاق القانون، واستهداف المواطنين الفلسطينيين، فيهدد بشكل مباشر مستقبل عملية السلام وتنفيذ خارطة الطريق. كما أن استمرارها بانتهاك اتفاقية جنيف الرابعة وفرض الإجراءات التعسفية بحق الشعب الفلسطيني بات السبب الرئيسي والمباشر وراء معاناته من الظروف المعيشية والاقتصادية الصعبة وغير المقبولة التي يخلقها الاحتلال الإسرائيلي للأراضي الفلسطينية.

في نفس الوقت، اتخذ الأردن موقفا مبدئيا ضد العمليات الانتحارية من الناحيتين الأخلاقية والسياسية، فإننا نشعر بأن هذه العمليات، التي ندينها، أضرت بالقضية الفلسطينية وأدت إلى تراجع التعاطف الدولي تجاهها، وصرفت النظر عن القضية الأساسية المتمثلة بضرورة إنهاء الاحتلال الإسرائيلي للأراضي الفلسطينية. إن الأجواء السائدة لن تساعد إلا على تقوية المتطرفين من الجانبين، كما نعتقد بأن السياسات الأمنية الإسرائيلية لم، ولن، تحقق الأمن للإسرائيليين.

إن استمرار إسرائيل ببناء ''الجدار الفاصل'' ونشاطها الاستيطاني هو خرق لمبادئ القانون الدولي، وانتهاك لقرارات الأمم المتحدة حول فلسطين وبشكل خاص قراري مجلس الأمن ٤٧٦ (١٩٨٠) و ٤٧٨ (١٩٨٠). إننا ندين بناء ''الجدار الفاصل'' الذي يرسخ الاحتلال الإسرائيلي للأراضي الفلسطينية ويبتلع المزيد منها، ويفرض الأمر الواقع على شكل الدولة الفلسطينية المستقبلية من خلال تعدِّيه على الأراضي الفلسطينية بما لا ينسجم مع خط الرابع من حزيران/يونيه عام ١٩٦٧. فاستكمال الجدار يعني ضم ما يزيد عن ١٠ في المائة من أراضي الضفة الغربية إلى إسرائيل، وحبس حوالي خمسة وتسعين ألف مواطن فلسطيني بين الجدار الفاصل وخط الرابع من حزيران/يونيه ١٩٦٧، كما يلحق الضرر بحياة أكثر من ٢١٠ ألف فلسطيني في أكثر من ٦٧ قرية، وينتهك حقوق الإنسان في الأراضي الفلسطينية المحتلة.

نطالب إسرائيل بالتوقف عن بناء الجدار الفاصل مباشرة، مؤكدين على ضرورة احترام خط الرابع من حزيران/يونيه عام ١٩٦٧. كما ندعو إسرائيل، انسجاما مع التزاماتها في المرحلة الأولى من خارطة الطريق، إلى البدء بتفكيك جميع المستوطنات التي أقيمت منذ شهر آذار/مارس عام ٢٠٠١.

إن استمرار إسرائيل في نشاطها الاستيطاني، وبناء الجدار الفاصل، والتوسع، واحتلال المزيد من الأراضي الفلسطينية، يتناقض مع رؤية دولتين، دولة فلسطين ودولة إسرائيل، تعيشان جنبا إلى جنب في سلام، لا بل يجعلها غير ممكنة. ويدفعنا هذا إلى التساؤل عما إذا كان الجانب الإسرائيلي يريد الوصول إلى رؤية الدولتين فعلا؟ أم أنه لا يريد ذلك، ولديه رؤية أخرى؟

السيد الشامسي (الإمارات العربية المتحدة): السيد الرئيس، يطيب لي باسم وفد الإمارات العربية المتحدة أن أهنئكم بتقلدكم رئاسة مجلس الأمن لهذا الشهر، متمنين لكم التوفيق والنجاح. كما لا يفوتني أن أعبر في هذه المناسبة أيضا عن شكرنا وتقديرنا لسلفكم ممثل بريطانيا على إدارته الحكيمة لدورة أعمال المجلس عن الشهر المنصرم.

إن استجابتكم السريعة لطلب عقد هذا الاجتماع الطارئ لمجلس الأمن وللمرة الثانية خلال عشرة أيام، إنما يدل على تنامي حالة القلق الدولي إزاء ما تشهده منطقة الشرق الأوسط من تطورات مؤسفة وخطيرة ناجمة عن

الانتهاكات الخطيرة وغير القانونية التي تنتهجها الحكومة الإسرائيلية يوميا ضد الأعراف والقرارات الدولية ذات الصلة.

فبالرغم من جميع النداءات والمناشدات الدولية الحثيثة التي وجهتها الأمم المتحدة وكبار قادة الدول وفي مقدمتهم الأعضاء في اللجنة الرباعية إلى الحكومة الإسرائيلية لحملها على العدول عن سياسة انتهاكها وخرقها الصارخ لجملة واسعة من الحقوق الوطنية والسياسية والإنسانية لأبناء الشعب الفلسطيني، والتي من بينها الاستمرار في تشييدها الجدار الفاصل العنصري وغير الشرعي والخطير في عمق الأراضي والمدن الفلسطينية التي تحتلها، ما زالت هذه الحكومة للأسف الشديد تمضي قدما وحتى ساعتنا هذه، نحو مواصلة تعنتها وتماديها في هذا البناء الباطل والخطير، ضاربة بعرض الحائط كافة هذه النداءات والاعتبارات الأخرى القانونية والسياسية التي تفرضها عليها التزاماتها في إطار اتفاقيات السلام وأحكام القانون الدولي وقرارات الشرعية الدولية ذات الصلة.

إن سلسلة التقارير الدورية وغير الدورية الهامة التي اعتاد على تقديمها كل من منسق الأمين العام المعني بقضية الشرق الأوسط السيد تيري لارسن، ومساعديه الآخرين للشؤون السياسية حول هذا الموضوع، وفي هذه القاعة وخارجها، حذرت جميعها وبقوة من خطورة هذا الجدار العازل وانعكاساته السلبية للغاية على الحياة اليومية للشعب الفلسطيني من جهة، وجهود عملية السلام من جهة أخرى. فعلى صعيد الحياة اليومية للشعب الفلسطيني، فقد انطوى على عملية بناء إسرائيل لهذا الجدار الفاصل توغلها في عمق المدن والقرى الفلسطينية، وشغل مساحات تصل في كثير من الأحيان إلى ستة كيلومترات، مما ترتب عليه ابتلاع الآلاف من دونماتها الخاصة والعامة، بما فيها مصادر المياه، لضمها وبحكم الأمر الواقع إلى الأراضي والموارد الفلسطينية والعربية الأخرى التي قامت بالاستيلاء عليها بقوة الغزو العسكري على مدار العقود الماضية، وأيضا تدمير واسع للأراضي الزراعية الفلسطينية الخصبة، وفصل وعزل القرى والبلدات والمدن بعضها عن بعض، وتدمير حياة ومعيشة الآلاف من الفلسطينيين الذين أصبحوا وبفعل هذا الجدار عاطلين عن أعمالهم ومدارسهم، ومعزولين عن عوائلهم وأراضيهم ومؤسساتهم الخدمية الأساسية كالمستشفيات وغيرها. والأخطر من هذا وذاك، أن تمتد إنشاءات هذا الجدار الخرساني والمسوَّرة بالأسلاك الشائكة والخنادق لتتوغل داخل القدس الشرقية وحولها، وذلك في محاولة إسرائيلية جديدة وخطيرة تهدف في طياتها إلى تثبيت ضمها الباطل وغير الشرعي لهذه المدينة المقدسة التي تُعتبر عاصمة فلسطين، وأيضا تقطيع أواصر المجتمع الفلسطيني ومقومات قيام الدولة الفلسطينية على كافة أراضي الضفة الغربية وقطاع غزة التي احتلتها إسرائيل منذ عام ١٩٦٧، وهو ما يخرق وبقوة قرارات الشرعية الدولية، وفي مقدمتها القراران ٢٤٢ (١٩٦٧) و ١٣٩٧ (٢٠٠٢).

إن استمرار فشل مجلس الأمن في اتخاذ الإجراءات اللازمة والفاعلة لوقف سياسات العدوان والانتهاك الصارخ والتعنت التي تنتهجها إسرائيل ضد جميع قراراته، والإرادة والمواثيق الدولية القانونية والإنسانية ذات الصلة برمتها، أوصل رسالة خاطئة إلى الحكومة الإسرائيلية، مما شجعها على الاستمرار في تماديها بالعدوان على دول وشعوب المنطقة، وإلا كيف يفسر العالم تجرؤ إسرائيل وحتى هذه اللحظة على مواصلة اجتياحها العسكري لمدن وقرى ومخيمات الضفة الغربية وقطاع غزة، وقتلها وتشريدها للمئات من الشعب الفلسطيني وتدميرها يوميا للعشرات من منازلهم وممتلكاتهم الخاصة والعامة، وخرقها المستمر للمجال الجوي اللبناني، وقيامها يوم الخامس من تشرين الأول/أكتوبر الجاري بالهجوم العسكري الغاشم وغير المبرر على

بلدة عين الصاحب في سورية الشقيقة. إننا نعتبر مجمل هذه الممارسات الإسرائيلية الاستفزازية خرقا فاضحا وخطيرا لاتفاقية الفصل بين القوات لعام ١٩٧٤، ولتفاهم الخط الأزرق الذي ترعاه الأمم المتحدة في جنوب لبنان، بل وللشرعية الدولية برمتها. وعليه فإننا نناشد المجتمع الدولي التحرك العاجل والحاسم لوقف هذا التهديد الإسرائيلي الصارخ لمسألة السلم والأمن الدوليين، والذي من شأنه إذا لم يتم وقفه، أن يقضي على فرص السلام، وجر دول وشعوب المنطقة إلى دوامة جديدة من العنف والحروب الجديدة التي لا تحمد عواقبها.

وإذ نجدد إدانتنا وبقوة لاستمرار إسرائيل المتعنت في تشييد الجدار الفاصل العنصري داخل الأراضي الفلسطينية، والذي يأتي في سياق أنشطتها الاستيطانية ومخططاتها التوسعية غير الشرعية التي لا حدود لها داخل الأراضي الفلسطينية والعربية التي تحتلها، فإننا نطالب مجلس الأمن الآن أكثر من أي يوم مضى بإصدار قرار فاعل يدين وبصورة قاطعة بناء إسرائيل لهذا الجدار الباطل، ويطالبها بإزالته وبالكامل وبدون أدنى شروط، وبما يتفق مع ميثاق الأمم المتحدة والقانون الإنساني والدولي وقرارات الشرعية الدولية ذات الصلة.

كما نناشد أيضا اللجنة الرباعية وبصفة خاصة الأعضاء الفاعلين فيها بالضغط على الحكومة الإسرائيلية لحملها على الاستجابة للنداءات الدولية التي تطالبها بالتوقف الفوري عن بنائه، والعودة إلى طاولة المفاوضات، والتقيد بالتزاماتها المنصوص عليها في بنود خارطة الطريق التي تهدف إلى إقامة دولتين فلسطينية وإسرائيلية تعيشان جنبا إلى جنب بأمن وسلام في المنطقة.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): المتكلم التالي ممثل اليابان، وأعطيه الكلمة.

السيد هرغوشي (اليابان) (تكلم بالانكليزية): أولا، اسمحوا لي بأن أعرب عن حزني الشديد لوفاة مَن قضوا نحبهم وتعازيّ العميقة للأسر المكلومة، وتعاطفي القلبي مع الذين جُرحوا في التفجير الانتحاري في حيفا يوم ٤ تشرين الأول/أكتوبر. إن الإرهاب لا يمكن تبريره بأي سبب. واليابان تؤكد مجددا إدانتها للاعتداءات الإرهابية الوحشية التي لا تزال تروح ضحيتها أعداد كبيرة من الأبرياء.

إلا أن الاعتداء الإسرائيلي على الأراضي السورية يوم ٥ تشرين الأول/أكتوبر يمكن أن يتسبب في المزيد من التدهور في الحالة في تلك المنطقة، التي يعتبر مستوى التوتر فيها مرتفعا فعلا. واليابان تعتبر أن ذلك الاعتداء يستحق الشجب تماما.

وكما تبين تلك الحوادث، فإن الحالة في الشرق الأوسط قد ساءت، الأمر الذي يؤدي إلى خيبة أمل المجتمع الدولي الكبيرة. واليابان تعترف بأن تمديد ما يسمى بالسور الفاصل، كما وافق مجلس الوزراء الإسرائيلي، سيقطع الخط الأخضر. وهذا ينطبق بشكل خاص على المنطقة المحيطة بمستوطنة أرييل.

وهذه الأسوار الفاصلة، وإن كان يدَّعى بأنها يُراد بها منع تسلل الإرهابيين، لا تؤثر تأثيرا سلبيا على حياة الفلسطينيين فحسب وإنما تضر أيضا بالوضع النهائي للمفاوضات، لأن من المقرر أن يمتد السور إلى داخل الخط الأخضر. ولذلك، طلبت اليابان من الحكومة الإسرائيلية إعادة النظر في برنامج سورها.

فيما يخص القرار الإسرائيلي الأخير بمد السور، وهو أمر يؤسف له حقا، طلبت اليابان بلهجة شديدة من الحكومة الإسرائيلية، يوم ١ تشرين الأول/أكتوبر - يوم موافقة مجلس الوزراء - أن تمتنع عن تنفيذ ذلك القرار. واليوم، أود أن أنتهز هذه الفرصة لأرجو من الحكومة

الإسرائيلية مرة أخرى ألا تنفذ ذلك القرار. وسترقب اليابان عن كثب تصرفات الحكومة الإسرائيلية فيما يتعلق بهذا الأمر.

في الوقت نفسه، تتوقع اليابان تماما أن تكافح السلطة الفلسطينية بحزم العنف الذي يقوم به المتطرفون، وأن تتخذ تدابير ثابتة لهذا الغرض. وإنه لمما لا غنى عنه أن تعترف السلطة الفلسطينية تمام الاعتراف بأنه ما لم تُبذل جهود ثابتة، سيكون من الصعب تحسين الحالة. وأود أيضا أن أؤكد أن عدم اتخاذ تدابير حاسمة من جانب السلطة الفلسطينية ضد العنف سيوفر عذرا إضافيا داخل إسرائيل لمواصلة بناء السور الفاصل.

وحكومة اليابان تشعر بقلق لأن الجهود من أجل السلام القائمة على خارطة الطريق، التي هي الآن عند منعطف حاسم، أصبحت محفوفة بالمخاطر بشكل متزايد. ومع ذلك، لا تزال خارطة الطريق الطريقة الصحيحة الوحيدة لتحقيق السلام. ومن أجل استئناف خارطة الطريق أكرر أملنا الوطيد بأن يمارس الجانبان الإسرائيلي والفلسطيني على حد سواء أقصى درجات ضبط النفس، وأن يمتنعا عن اتخاذ أي تدابير تسبب تفاقم الحالة، وأن يبذلا قصارى الجهود لإنهاء العنف.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): المتكلم التالي على قائمتي ممثل البحرين، وأعطيه الكلمة.

السيد المنصور (البحرين): تواصل إسرائيل سياستها التوسعية وخلق الأمر الواقع من خلال تشييد جدار عازل، انتهت الحكومة الإسرائيلية من المرحلة الأولى من بنائه، وهو يمتد قرابة ١٥٠ كيلومترا داخل الأراضي الفلسطينية المحتلة. ويتألف هذا الجدار من حواجز خرسانية وخنادق وأسوار كهربائية وأسلاك شائكة مما أدى إلى عزل البلدات والقرى والمدن الفلسطينية بعضها عن بعض، فضلا عن جرف مساحات كبيرة من الأراضي الزراعية وتدمير حياة الآلاف من السكان الفلسطينيين الذين يقتاتون من زراعة هذه الأراضي. إن الجدار العازل قد طوق بالفعل بعض المدن الفلسطينية ومنها مدينة قلقيلية التي أصبح سكانها معزولين عن عملهم وأقربائهم ومدارسهم. إن الاستمرار في بناء هذا الجدار سيؤدي إلى فصل فعلي لأجزاء كبيرة من الأراضي الفلسطينية عن أجزاء أخرى، وإلى مصادرة المزيد من الأراضي، مما سيزيد من معاناة الشعب الفلسطيني.

قبل أيام قليلة، أعلن مجلس الوزراء الإسرائيلي موافقته على البدء في بناء المرحلة الثانية من الجدار العازل. وهذا يعني مصادرة المزيد من الأراضي الفلسطينية، في تجاهل تام من جانب إسرائيل لكل القرارات والمناشدات الدولية التي تدعوها إلى التوقف الفوري عن بناء هذا الجدار العازل، الذي يجعل إنشاء دولة فلسطينية قادرة على البقاء أكثر صعوبة. كما أن التعنت والاستمرار في تشييده قد ينسف عملية السلام برمتها. ولعل إمعان إسرائيل في تعنتها يعكسه اعتداؤها الأخير على مدينة رفح ومخيم يُبنى للاجئين قرب الحدود مع مصر، اعتداء استمر قرابة ٥٠ ساعة وأسفر عن استشهاد ثمانية فلسطينيين، وإصابة أكثر من ٨٠ آخرين بجروح، وتدمير أكثر من ١٢٠ منزلا تدميرا كاملا، إضافة إلى تدمير ٧٠ منزلا بشكل جزئي، وتخريب الشوارع والبُنى التحتية، بما في ذلك شبكات ومولدات الكهرباء. وقد وصف الشهود ما حل من دمار بأنه أشبه بزلزال شديد.

إن تشييد الجدار العازل لا يمنح إسرائيل الأمن الذي تنشده ولن يمنع الهجمات الانتحارية بل سيزيد من الكراهية والحقد ضدها. وإذا ما أرادت إسرائيل الحصول على الأمن المنشود فيجب عليها إنهاء احتلالها للأراضي الفلسطينية والعودة إلى حدود عام ١٩٦٧. إن عملية السلام تتطلب اتخاذ تدابير فعالة لبناء الثقة بين الجانبين لا بناء جدار عنصري يزيد الوضع تدهورا وتأزما.

إن استمرار إسرائيل في سياستها الاستيطانية غير المشروعة في الأراضي الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية، وإعلان الحكومة الإسرائيلية بناء ٦٠٠ وحدة سكنية استيطانية جديدة في الأراضي الفلسطينية المحتلة يعبر عما تضمره الحكومة الإسرائيلية من نوايا توسعية في كافة أنحاء الأراضي الفلسطينية المحتلة. إن الإجراءات التي تتخذها الحكومة الإسرائيلية وإصرارها على التمادي في احتلال الأرض يشكل انتهاكا فاضحا للقانون الإنساني الدولي، وخرقا لميثاق الأمم المتحدة ولاتفاقية جنيف الرابعة ولكافة القوانين والتشريعات الدولية، كما يتناقض مع بنود خطة خارطة الطريق التي تمهد الطريق لقيام دولة فلسطينية مستقلة بجانب إسرائيل تعيشان جنبا إلى جنب في سلام.

إن مملكة البحرين تناشد مجلس الأمن واللجنة الرباعية والدول الراعية لعملية السلام بالضغط على الحكومة الإسرائيلية للإحجام فورا عن الاستمرار في بناء الجدار العازل وإزالته وأن توقف أيضا بناء المستوطنات. كما تطالب مجلس الأمن تحديدا باتخاذ التدابير العاجلة والفورية وفقا لميثاق الأمم المتحدة والقرارات ذات الصلة للتصدي لهذه المسألة الخطيرة وإيقاف هذه الأعمال غير المشروعة التي تقوم بها الحكومة الإسرائيلية ومطالبة إسرائيل بالقيام بتنفيذ بنود خارطة الطريق للوصول إلى حل عادل وشامل في منطقة الشرق الأوسط.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أعطي الكلمة لممثل قطر.

السيد البدر (قطر): السيد الرئيس، أود أن أشكركم جزيل الشكر على إتاحة الفرصة لي للمشاركة في مناقشة هذا الموضوع الشائك والخطير، الذي بات يهدد الأمن والسلم الدوليين بشكل خطير.

منذ ٥٤ سنة خلت، قررت الجمعية العامة بموجب قرارها ١٨١ (د-٢)، إنهاء الانتداب البريطاني على فلسطين بنهاية شهر آب/أغسطس ١٩٤٨، وتقسيم فلسطين إلى دولتين مستقلتين تعيشان جنباً إلى جنب في سلام وأمن، وتربط بينهما رابطة اقتصادية. ونص القرار على إقامة نظام دولي خاص بالقدس الشريف. كما فصل في جزأيه الثاني والثالث حدود كل من الدولتين. وقررت الجمعية العامة أيضاً إنشاء لجنة خاصة تتولى إدارة فلسطين في أعقاب انسحاب قوات دولة الانتداب، وخولتها مهمة إصدار القوانين واتخاذ الإجراءات اللازمة لقيام الدولتين العربية واليهودية.

وفي غضون ذلك، قامت دولة إسرائيل. ومع الأسف الشديد، لم يتمكن الفلسطينيون من إقامة دولتهم نتيجة لانتهاكات إسرائيل الواسعة والمستمرة للقرار ١٨١ (د-٢)، وقيامها بضم أجزاء كبيرة من الأرض العربية إليها، مما أدى إلى اندلاع الصراع وأعمال العنف بينها وبين الجانب العربي. و ما زالت إسرائيل تنتهك وتتحدى إلى يومنا هذا قرارات الأمم المتحدة الصادرة عن الجمعية العامة أو مجلس الأمن، بما في ذلك القرار ٢٤٢ (١٩٦٧)، الذي يطالب إسرائيل بالانسحاب الكامل من الأراضي المحتلة عام ١٩٦٧، بما في ذلك القدس الشريف، والقرار ٣٣٨ (١٩٧٣) الذي يطالبها بتنفيذ القرار ٢٤٢ (١٩٦٧) بجميع أجزائه، والذي نص أيضا على أن تشرع الأطراف المتحاربة في محادثات تؤدي إلى سلام عادل ودائم في منطقة الشرق الأوسط.

إننا نجتمع اليوم في وقت تتزايد التهديدات ويتفاقم التصعيد العسكري نحو مواجهة إقليمية يصعب التحكم فيها، أو التكهن بنتائجها وآثارها المحتملة على المنطقة من جراء الاعتداءات والاستفزازات التي تقوم بها إسرائيل على جبهات كثيرة. وما الاعتداء الأخير على سورية ورفح إلا دليل صارخ وفاضح على إصرار هذه الدولة على انتهاك القوانين الدولية ومبادئ اتفاقيات حقوق الإنسان، وبالأخص اتفاقية جنيف الرابعة لعام ١٩٤٩ المعنية بحقوق المدنيين وممتلكاتهم

وقت الحرب، وتحدي الشرعية الدولية وعدم الانصياع لقراراها.

وفي هذا الوقت أيضا يتواصل التدهور في الأراضي الفلسطينية المحتلة من جراء ممارسات إسرائيل ضد أبناء الشعب الفلسطيني على مسمع ومرأى من الرأي العام العالمي. إننا نراقب بإشفاق التردي الخطير للوضع الأمني في الأراضي الفلسطينية المحتلة بسبب الاجتياح الإسرائيلي الأخير لمدينة رفح، والحصار التام وفرض حظر التجول الشامل لفترات طويلة على المدنيين، بل وفرض القيود وحظر التجول الشامل على حركة الأفراد الدوليين.

وفي تحدٍ سافر للمجتمع الدولي والأعراف والقوانين الدولية، لا تزال قوات الاحتلال تفرض الحصار على الرئيس ياسر عرفات والقيادات الشرعية المنتخبة من قبل الشعب الفلسطيني، بالإضافة إلى اغتيال وخطف الزعماء الفلسطينيين واستباحة اجتياح المدن الفلسطينية وهدم المنازل وتشريد الأسر واستهداف أماكن العبادة، وتكشف كل يوم عن وحشية جديدة لم يشهدها العالم منذ نهاية الحرب العالمية الثانية، مما دفع معظم الدول ومنظمات المجتمع المدني ولجنة الصليب الأحمر الدولية ومسؤولي المنظمات الإنسانية الدولية إلى تسجيل استنكارهم البالغ وإدانتهم الدامغة لتلك المجازر والأعمال التي لا تستوجب إدانة مرتكبيها فحسب، بل وتقديمهم إلى المحاكمة الدولية باعتبارهم أشخاصاً مسؤولين عن ارتكاب انتهاكات جسيمة للقانون الإنساني الدولي ترقى إلى جرائم الحرب.

ولعلنا جميعا ندرك أن الموقف قد ازداد تعقيداً وخطورة بقرار إسرائيل الاستمرار في بناء الجدار العازل الذي أجمع المجتمع الدولي على شجبه، بما في ذلك شريحة كبيرة من المجتمع الإسرائيلي، وصار مدار جدل واسع على الساحة الإسرائيلية نفسها، لما له من آثار سلبية على الحياة الاقتصادية والاجتماعية للشعب الفلسطيني وعلى حركة المواطنين وحرية التجارة. ولقد ضم الجدار أراضي ٢٥ قرية فلسطينية بعد تدمير اقتصادها بالكامل وفصل بعضها عن البعض الآخر، كما أن المرحلة الثانية من المخطط ستعزل القدس عن الضفة الغربية تماماً، بالإضافة إلى عزل ٢٠٠ ٠٠٠ فلسطيني داخل الخط الأخضر. وجاء في تقديرات البنك الدولي إن الجدار الفاصل سيبتلع حوالي ١٢ في المائة من أراضي الضفة الغربية.

في هذا الوقت، وبعد أن شهدنا تهاوي جدار برلين الذي شجبه وأدانه المجتمع الدولي بأسره، يشهد العالم اليوم أن إسرائيل قد شرعت في إقامة جدار أخطر من جدار برلين، إذ أنه لا يشكل تهديداً مباشراً لقيام كيان سياسي مستقبلي للفلسطينيين فحسب، بل إن عواقبه الوخيمة تؤثر بطريقة سلبية للغاية على نسيج الحياة اليومية للفلسطينيين وأوضاعهم الاجتماعية والاقتصادية والثقافية والصحية، وعلى مسار كل العملية التفاوضية، بل وعلى طبيعة ومضمون التسوية الدائمة المنشودة. لقد فرضت إسرائيل جدار الأمر الواقع، مستولية بذلك على ما تريد من الأراضي الفلسطينية.

إن العنف لا يولد إلا العنف المضاد. ولا يمكن وضع حد لأعمال العنف الدائرة الآن بدون كفالة الحقوق الثابتة للشعب الفلسطيني، بما في ذلك حق تقرير المصير، وعودة اللاجئين وإقامة دولة فلسطينية مستقلة تعيش في أمن وسلام جنباً إلى جنب مع إسرائيل، وعلى أساس قراري مجلس الأمن ٢٤٢ (١٩٦٧) و ٣٣٨ (١٩٧٣)، اللذين أكدا على مبدأ الأرض مقابل السلام، والاتفاقيات الأخرى المبرمة بين الطرفين، والمبادرات السلمية، وبخاصة مبادرة مؤتمر القمة العربي في بيروت، وخارطة الطريق.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أعطي الكلمة لممثل جنوب أفريقيا.

السيد كومالو (جنوب أفريقيا) (تكلم بالانكليزية): يود وفدي أن يهنئكم، سيدي الرئيس، على توليكم رئاسة المجلس لشهر تشرين الأول/أكتوبر باسم الولايات المتحدة. ونتمنى لكم التوفيق في معالجة بعض من أصعب القضايا العالمية التي نواجهها.

مرة أخرى، يُطالَب مجلس الأمن بأن يُعلن عما إذا كان مستعداً لاتخاذ إجراء بشأن إحدى أصعب القضايا المدرجة في جدول أعماله. والمسألة التي نحن بصددها اليوم هي ما إذا كان مجلس الأمن مستعداً وقادراً على التصدي للتهديد الذي يتعرض له السلم والأمن الدوليين متمثلا في الجدار العازل الذي تقيمه إسرائيل دعماً لاستمرار احتلالها للضفة الغربية وغزة. ومشروع القرار المعروض على المجلس يطالب فحسب بوقف بناء الجدار العازل والعدول عن بنائه. ويقرر مشروع القرار أن الجدار العازل يمثل انحرافاً عن خط هدنة عام ١٩٤٩وأنه أمر غير قانوني في إطار أحكام القانون الدولي.

وقد أدانت جنوب أفريقيا بأقوى العبارات الممكنة الهجوم الانتحاري الأخير في حيفا. وأعربنا عن بالغ تعازينا لأسر الضحايا. ولا يمكن للفظائع من ذلك الطابع أن تحقق السلام في الشرق الأوسط، أو حتى في أي مكان آخر. وللأسف، فإن هذه المآسي لن تؤدي إلاّ إلى المزيد من تأجيج دورة العنف والعنف المضاد في الشرق الأوسط.

وفي تحدٍ للرأي العالمي والقانون الدولي، وافقت الحكومة الإسرائيلية على المرحلة الثانية من بناء الجدار الفاصل. ووفقا للخطة التي وافقت عليها الحكومة الإسرائيلية، سيتبع مسار الجدار عددا من التصريحات في شكل حدوة الحصان ليشمل مستوطنة آريل وثلاث مستوطنات إسرائيلية كبيرة غيرها في عمق الخط الأخضر لعام ١٩٦٧. كما قررت إسرائيل الشروع في بناء ٦٠٠ مسكن آخر للمستوطنين بالقرب من القدس. وفي هذه العملية، تقوم إسرائيل بفصل الفلسطينيين من أماكن عملهم وأماكن عبادهم، بل وأعضاء أسرهم بالذات.

ولا تمثّل أنشطة البناء الجارية سوى آخر الأنشطة في جهد استمر لعقود لتوسيع أراضي إسرائيل. وكما أوردت وسائط الإعلام الإسرائيلية نفسها، أنفقت إسرائيل حوالي ١٠ بلايين دولار منذ عام ١٩٦٧ لتوطين ٠٠٠ ٢٣٠ مستوطن في فلسطين. وتقوم الحكومة الإسرائيلية باجتذاب الأشخاص من جميع أرجاء العالم للقدوم وللسكن في المستوطنات بتقديم إعانات سخية، بما فيها إعفاءات من ضريبة الدخل الشخصي والمنح والقروض والمكافآت وفرص التوظيف. ويصاحب بناء المستوطنات بناء طرق للمستوطنين لا يمكن أن يستخدمها سوى المستوطنون الإسرائيليون، فضلا عن إقامة حواجز أمنية ونقاط عسكرية متقدمة. وكل مستوطنة تضعضع الحلم بقيام الدولة الفلسطينية وتضمن أن إسرائيل ستواجه إلى الأبد حالات التمرد من الفلسطينيين المشردين.

ويود وفدي أن يسترعي انتباه مجلس الأمن إلى تقرير مؤرخ ٨ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٣ أعدّه المقرر الخاص للجنة حقوق الإنسان عن حالة حقوق الإنسان في الأراضي الفلسطينية التي تحتلها إسرائيل منذ عام ١٩٦٧. ويبين السيد جون دوغارد في تقريره، أن التوسع الجاري في المستوطنات الإسرائيلية وبناء الجدار الفاصل ينبئان بأن ''التوسع في الأراضي يبقى معلما أساسيا في سياسات وممارسات إسرائيل [في الأراضي الفلسطينية المحتلة]'' (E/CN.4/2004/6، موجز). ويسلِّم بأن الوقت قد حان للمجتمع الدولي لكي يشجب بناء الجدار الفاصل بوصفه عملا غير قانوني لضم الأراضي،

بنفس الطريقة التي شجب بها ضم إسرائيل للقدس الشرقية ولهضبة الجولان بوصفه عملا غير قانوني.

ونحن نرى أن السيد دوغارد على صواب في تشديده على أنه ينبغي لنا أن نتفادى المجاملات السياسية ونعلن عوضا عن ذلك، بتعبيرات محددة ودقيقة قانونيا أن ”ما نشهده حاليا في الضفة الغربية عمل مرئي وواضح من أعمال ضم الأراضي تحت ستار الأمن“.

وقد أكدنا في كل مرة مثلنا أمام مجلس الأمن بشأن هذا الأمر، إيماننا بأن حل الصراع الفلسطيني - الإسرائيلي يتمثل في تسوية تفاوضية تؤدي إلى قيام دولتين، أي، دولة إسرائيل ذات السيادة ودولة فلسطين ذات السيادة وعاصمتها القدس الشرقية.

إن بناء الجدار الفاصل ذريعة لاحتلال المزيد من الأراضي، كما أنه يجعل تحقيق التسوية عن طريق التفاوض أكثر صعوبة. وبعد الجهود المصممة التي بذلها العالم لإسقاط حائط برلين، ينبغي لهذا المجلس قطعا أن يكون قادرا على أن يجد في نفسه الشجاعة للتصدي لهذا الجدار الفاصل. ونحن نتوقع من مجلس الأمن، الذي يحمل تفويضا رسميا بالتدخل بشأن هذه الأمور، ألا يختار البقاء صامتا.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أعطي الكلمة لممثل المملكة العربية السعودية.

السيد البادي (المملكة العربية السعودية): تؤكد الأحداث الدامية في الأراضي الفلسطينية المحتلة الطبيعة العدوانية لإسرائيل، التي تعمد إلى افتعال الذرائع لدعم استعمارها الاستيطاني، والعمل على التوسع لسلب المزيد من الأراضي الفلسطينية لتهويدها وخلق أوضاع جديدة يصعب على الفلسطينيين العيش معها.

وكل من قاوم الاحتلال ورفض الذل والمهانة وسدّت كافة السبل أمامه و لم يتبق له إلا التضحية بحياته، فإنه يوصم بالإرهاب وتجب إدانته، بل ومعاقبة ذويه وعشيرته. أما المحتل، الغاصب، الظالم فإن له الحق في الدفاع عن نفسه كي يتمكن من دعم استعماره وتوطيد احتلاله.

وجدار الفصل العنصري، الذي يعتبره الفلسطينيون بمثابة النكبة الثالثة لهم بدأ تشييده عام ٢٠٠٢ بذريعة المحافظة على الأمن. وهو في الحقيقة جزء من خطة شارون التي تعود إلى السبعينات وبدأ في تنفيذها في الثمانينات بمشروع النجوم السبعة. وتهدف تلك الخطة إلى إزاحة الخط الأخضر وإلغائه كليا في مواقع كثيرة، وضم التجمعات الاستيطانية إلى إسرائيل تماما، مع فتح ممرات ضيقة بين المدن والتجمعات السكنية الفلسطينية التي ترى فيها الحكومة الإسرائيلية كانتونات مفصولة تسيطر إسرائيل على محيطها وتترك للفلسطينيين إدارة شؤونها الداخلية لتخليص إسرائيل من العبء السكاني للغرباء.

وقد انتهت المرحلة الأولي من بناء الجدار بطول تسعين كيلومترا، من محافظة جنين إلى قلقيلية. ويقضم الجزء الغربي من الجدار نحو ثلث مساحة الضفة الغربية. أما الجدار الشرقي، فإنه سيمتد من عين البيضاء مرورا بطوباس وصولا إلى أريحا. وبذلك تكتمل خريطة الكانتونات الأربعة في الضفة الغربية والتي ستعزل نحو ربع مليون فلسطيني في سجون حقيقية لن يتمكنوا من التحرك إلا داخلها.

وبهذا يتضح أن الهدف من الجدار العنصري ليست دواعي الأمن، كما تزعم إسرائيل بكل وقاحة، وإنما الاستيلاء على مزيد من الأراضي ومواصلة الإذلال والمهانة للفلسطينيين، وخلق ظروف لا تطاق لمعيشتهم في وطنهم وعلى أرضهم. ولعل خير تأكيد على ذلك ما ورد في تقرير مقرر الأمم المتحدة الخاص لحقوق الإنسان في الأراضي الفلسطينية المحتلة، جون دوغارد

''إن الوقائع تشير بقوة إلى أن إسرائيل مصممة على خلق وضع ميداني يعادل ضما بحكم الواقع، وأن الأفعال التي تقوم بها إسرائيل في الأراضي الفلسطينية المحتلة بعيدة كل البعد عن تحقيق الأمن، وتتخذ شكل الإذلال والعقاب [للشعب الفلسطيني]''. (المرجع نفسه، الفقرة ٥)

ما كان لإسرائيل الاستمرار في غيها وظلمها لو حرص مجلس الأمن على القيام بمسؤوليته في حفظ الأمن والسلم الدوليين. وما كان لإسرائيل مواصلة ازدرائها لهذا المجلس وللأمم المتحدة إلا بتطبيق المعايير المزدوجة. وما كان لإسرائيل التوسع في استعمارها الاستيطاني والمضي قدما في بناء المزيد من مستوطناتها، إلا لتأكدها من حمايتها سياسيا وعدم فرض العقوبات الاقتصادية عليها كما حدث لدول أخرى.

إن المملكة العربية السعودية، انطلاقا من المسؤولية الدولية للأمم المتحدة إزاء قضية فلسطين وحلها من جميع جوانبها، وتنفيذا لاتفاقية جنيف الرابعة المتعلقة بحماية المدنيين في وقت الحرب، تطالب مجلس الأمن بتحمل مسؤولياته والقيام بالتزاماته، بإقرار عدم شرعية هذا البناء والمطالبة بوقفه فورا. كما أن المملكة العربية السعودية دعت، وتدعو، إلى توفير قوات دولية للفصل بين الفلسطينيين والإسرائيليين. ويجب ألا تستثنى الحالة في الشرق الأوسط من قاعدة تأمين قوات فصل دولية بين الأطراف المتنازعة حول العالم. كما تطالب المملكة العربية السعودية اللجنة الرباعية بتحمل مسؤولياتها نحو خارطة الطريق، ووضع الآليات التنفيذية لها، بما في ذلك تأمين قوات الفصل بين الطرفين لضمان التزامهما بها.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل الأرجنتين.

السيد كاباغلي (الأرجنتين) (تكلم بالإسبانية): أود أولاً أن أتوجه لكم بالشكر يا سيدي الرئيس على عقدكم هذه المناقشة المفتوحة التي تمكن الدول غير الأعضاء في مجلس الأمن من الإعراب عن آرائها بشأن استمرار تدهور الحالة في الشرق الأوسط، مما يشكل خطرا كبيرا على أمن المنطقة.

وكما فعل معظم الممثلين المشتركين في هذه المناقشة، يود وفد الأرجنتين أن يعرب عن قلقه وأسفه لزيادة الأزمة في الشرق الأوسط عمقا، وآلام الشعبين الإسرائيلي والفلسطيني. وقد وقعت حوادث خطيرة للغاية في الأسابيع الأخيرة أدت إلى تصاعد مسلسل العنف والانتقام والأخذ بالثأر، الأمر الذي نجم عنه قتل عشرات المدنيين الإسرائيليين والفلسطينيين أو إصابتهم.

ووقع هجوم انتحاري آخر في ٤ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٣، في حيفا، عشية يوم كيبور. وأطلق هذا الهجوم العنان لمزيد من العنف على أصعدة مختلفة. وأبرز قتل ٢٠ مواطنا من اليهود والعرب الإسرائيليين، منهم النساء والأطفال والشيوخ، مرة ثانية مدى قدرة الإرهاب على الحمق والوحشية. ونؤكد مجددا إدانتنا بأقوى العبارات للإرهاب في كافة مظاهره. وندعو إلى إنهاء هذه الفظائع، التي لا تخدم القضية الفلسطينية بل تصيبها بضرر كبير، ليس فقط في نظر الرأي العام الإسرائيلي وإنما أيضا في نظر العالم.

ونؤكد مجددا أنه يتعين على السلطة الفلسطينية أن تتخذ تدابير عاجلة لتفكيك الهياكل الأساسية الإرهابية والقبض على الأفراد المسؤولين عن التخطيط لهذه الهجمات الوحشية. فوفقا لخارطة الطريق، يتعين إعادة هيكلة خدمات الأمن الفلسطينية تحت لواء وزارة للداخلية تتمتع بسلطات حقيقية. ونرجو أن توفق الجهود التي يبذلها رئيس الوزراء الفلسطيني أحمد قريع تحقيقا لهذه الغاية. كما نرجو أن يكفل

جميع القادة الفلسطينيين تحقيق هذا الهدف على نحو لا رجعة فيه بأسرع وقت ممكن.

وندرك أن لإسرائيل حقا مشروعا في الدفاع عن نفسها ضد الأعمال الإرهابية. بيد أننا نرى أن هذا الحق ينبغي ممارسته في امتثال للقانون الدولي. وعلى وجه التحديد، يجب أن تُقلع إسرائيل عن استعمال القوة المفرطة في المناطق الآهلة بالسكان وأن تتوقف عن سياستها المتمثلة في الاغتيالات المستهدفة والعقاب الجماعي. كما ينبغي أن تتخذ خطوات لتحسين الأوضاع المعيشية في الأراضي المحتلة. وعلى نفس المنوال، وتمشيا مع خارطة الطريق، ينبغي أن تتوقف الأنشطة الاستيطانية في الأراضي المحتلة، بما فيها ما يُطلق عليه النمو الطبيعي لتلك المستوطنات. وينبغي البدء أيضا في تفكيك المستوطنات غير القانونية التي تُشكل عقبة في طريق السلام.

وفي تشييد إسرائيل لجدار على الأرض المحتلة داع آخر من دواعي القلق. كما أنه يُشكل انتهاكا للقانون الدولي. ولذلك ندعو إلى التوقف عن الاستمرار في بناء الجدار، خاصة على طول المناطق التي لا تتبع الخط الأخضر. ويسبب هذا الجدار، وفقا لكثير من التقارير المتاحة، كثيرا من المشقة والاضطراب لآلاف الفلسطينيين الذين يجري فصلهم عن أسرهم ومدارسهم ومستشفياتهم وأماكن عملهم وحقولهم الزراعية. وكل ذلك يسهم في مزيد من تدهور الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية في الضفة الغربية.

وقبل أن أختتم، أود أن أشير بإيجاز إلى الحالة في المنطقة من منظور الحوادث التي وقعت في الأسابيع الأخيرة.

في ٦ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٣، أصدرت حكومة الأرجنتين بيانا صحفيا يدين الهجوم الذي شنته خمس طائرات من القوات الجوية الإسرائيلية ضد الأراضي السورية في انتهاك لأعراف القانون الدولي والأحكام المحددة في ميثاق الأمم المتحدة. وفي تلك المناسبة أدانت حكومتي أيضا الهجمات الإرهابية المرتكبة ضد المواطنين الإسرائيليين، والتي تخلف وراءها رصيدا أليما من القتلى والجرحى. ويشكل ارتفاع حدة التوتر بين إسرائيل ولبنان وبين إسرائيل وسوريا خطرا كبيرا على الأمن في المنطقة برمتها. ونناشد قادة جميع البلدان المعنية التزام الحرص والإقلاع عن أي تدابير تؤدي إلى تصعيد لا يمكن التنبؤ بنتائجه.

فتكلفة الوضع الراهن من حيث الأرواح البشرية باهظة. وقد أصبح من الواضح بصورة متزايدة أنه لا يمكن أن يكون هناك حل عسكري، ناهيك عن حل إرهابي، لهذا الصراع. والطريق الوحيد المتاح هو طريق التنازلات المتبادلة، على النحو الوارد في خارطة الطريق. ويجب في شجاعة وتصميم، اتخاذ التدابير الضرورية لإعادة عملية السلام إلى مسارها وتحويل الرؤية المتمثلة في وجود دولتين، إسرائيل وفلسطين، تعيشان جنبا إلى جنب في الشرق الأوسط في سلام وضمن حدود آمنة، إلى واقع.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل الجماهيرية العربية الليبية.

السيد التريكي (الجماهيرية العربية الليبية): إن مجلس الأمن يجتمع اليوم ليناقش الأنشطة غير المشروعة التي تقوم بها إسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال في الأراضي الفلسطينية المحتلة، ومن ضمنها مواصلة تشييد الجدار الذي يعتبر في ظاهره أمنيا وفي حقيقته جزءا من مخطط طويل الأمد تمارسه قوة الاحتلال لضم مزيد من الأراضي الفلسطينية بالقوة العسكرية، ولفرض الأمر الواقع، في انتهاك خطير لميثاق الأمم المتحدة ولاتفاقية جنيف الرابعة، وهو يهدد بصورة خطيرة بإجهاض الحل السلمي الذي يسعى إليه المجتمع الدولي.

إن الجدار الذي يُعد أحد مظاهر الاحتلال العسكري للأراضي الفلسطينية سوف يعمل على تخريب مساحات واسعة من الأراضي الزراعية الفلسطينية الخصبة، وفصل وعزل القرى والبلدات والمدن الفلسطينية بعضها عن بعض، وتدمير حياة ومعيشة آلاف الفلسطينيين، الذين أصبحوا معزولين عن أراضيهم وعملهم ومدارسهم ومؤسساتهم. بل إن الجدار امتد أيضا نحو القدس الشرقية وما حولها، في محاولة لتثبيت ضم إسرائيل للمدينة بصورة غير مشروعة. وعلاوة على ذلك، فإن قوة الاحتلال الإسرائيلي لا تزال تواصل أنشطتها الاستيطانية غير المشروعة في الأرض الفلسطينية المحتلة بما فيها القدس الشرقية، الأمر الذي يظهر النوايا الإسرائيلية التوسعية، وعدم جديتها ومصداقيتها وصدقها في التعاطي مع مختلف الجهود الدولية الساعية إلى إيجاد حل سلمي لهذه المشكلة.

إن الاجتياحات الإسرائيلية للمدن الفلسطينية واستهدافها للسكان المدنيين العزل وهدم بيوتهم وعمليات القتل والتدمير التي لم ينج منها حتى الأطفال، والتي كان آخرها عملية تدمير مخيم رفح للاجئين، وقتل العشرات من الفلسطينيين الأبرياء، هي عمليات يجب على هذا المجلس أن يدينها ويتصرف حيالها - باعتباره الجهاز الموكول إليه عملية حفظ الأمن والسلام الدوليين - كما أن هذا المجلس مطلوب منه جعل إسرائيل، القوة المحتلة، تكف عن مثل هذه الأعمال البشعة وغير الإنسانية وأن تنسحب من الأراضي الفلسطينية والعربية المحتلة.

إن كل ما يجري فوق الأرض الفلسطينية يمثل ظاهرة الاحتلال في أبشع أنواعه. وإنه من غير المقبول وفقا للشرائع والقوانين الدولية مطالبة شعب تحت الاحتلال بألا يقاوم من أجل تحرير أرضه. وإنه ما من شعب على وجه هذه الأرض قد قبل بالاحتلال وقبل بامتهان كرامته من قبل المحتل. لقد قاومت أوروبا الاحتلال النازي وقاوم الشعب الأمريكي الاحتلال الأجنبي، ويقاوم الشعب الفلسطيني الذي ليس استثناء من هذا الأمر.

إن بلادي تدين الإرهاب بكل أشكاله وصوره. ومع ذلك فإننا نرفض الحجج التي تسوقها دولة الاحتلال ضد الشعب الفلسطيني الأعزل. إن الإرهاب الحقيقي هو الذي تمارسه هذه السلطة في أبشع صورة وبكل ما تملك من أسلحة حديثة. وإن حجة الإرهاب قد استخدمها المستعمرون على مدى التاريخ ضد مقاوميهم. فقد استخدمتها إيطاليا الفاشية ضد المجاهدين الليبيين أثناء خوضهم الحرب التحريرية. كما استخدمت ضد كل الشعوب التي قاومت الاحتلال أو التي لا تزال تقاومه.

إن المشكلة الأساسية التي يجب على هذا المجلس والمجتمع الدولي أن يجدا حلا لها هي مشكلة الاحتلال الإسرائيلي نفسه للأراضي الفلسطينية. وإن كل ما يجري هو انعكاس لهذا الاحتلال في أبشع صوره ومظاهره. وعلى هذا المجلس مسؤولية إجبار إسرائيل، القوة المحتلة، على الالتزام بقرارات الشرعية الدولية المتمثلة في قرارات مجلس الأمن والجمعية العامة وغيرها من القرارات للانسحاب من الأراضي الفلسطينية المحتلة وإعطاء الشعب الفلسطيني حقوقه المشروعة بإقامة دولته المستقلة فوق ترابه الوطني وعاصمتها القدس الشريف. وإن التحجج بضرورة استتباب الأمن أولا هو عبارة عن مماطلة وعدم جدية في تنفيذ الانسحاب، لأنها بوضعها لموضوع الأمن كشرط لأي انسحاب كمن يضع العربة أمام الحصان. إذ لا يمكن أن يتحقق لقوة الاحتلال أي أمن ما دامت محتلة للأرض، وما دامت مستمرة في قتل وتشريد المدنيين الفلسطينيين. وبذلك فإن الانسحاب من الأراضي الفلسطينية هو الذي سيوفر الأمن للجميع.

إننا ندعو مجلس الأمن والمجتمع الدولي كافة لعمل كل ما من شأنه إنهاء هذه المعاناة اللاإنسانية للشعب

الفلسطيني، والضغط على قوة الاحتلال للانسحاب، لأن ذلك هو الضمان الوحيد لاستتباب السلم والأمن في هذه المنطقة الحساسة من العالم. إن إقامة الجدار بالطريقة غير الشرعية التي تجري بها إنما هي أحد مظاهر هذا الاحتلال.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): المتكلم التالي على قائمتي ممثل تونس وأعطيه الكلمة.

السيد الحشاني (تونس): مرة أخرى يجتمع هذا المجلس للنظر في تجاوزات إسرائيل في حق الشعب الفلسطيني وانتهاكاتها لما أقرته المجموعة الدولية من قواعد في سبيل إيجاد حل عادل ودائم للصراع في الشرق الأوسط.

إن توالي اجتماعات مجلس الأمن حول الشرق الأوسط وتسارع وتيرتها لدليل على الوضع الصعب والمتوتر الذي تشهده هذه المنطقة وعلامة واضحة على الحاجة إلى وقفة حازمة من قبل مجلس الأمن هذا لمعالجة هذا الوضع.

ولا شك أن المسألة التي نجتمع من أجلها هذا اليوم خطيرة وأن التغاضي عنها قد يجهض أي مسعى في المستقبل لإيجاد الحل المنشود. كما أنها مسألة أليمة من الناحية الإنسانية لأنها تزيد من معاناة الشعب الفلسطيني الشقيق وتسلبه مزيدا من أراضيه وبيوته ومن موارد رزقه.

لقد تابعت تونس بقلق شديد التقارير المتعددة المصادر الواردة علينا من جهات رسمية وغير رسمية حول إقدام الحكومة الإسرائيلية على بناء جدار فاصل داخل الأراضي الفلسطينية لما قبل حرب ١٩٦٧. إن هذا الإجراء يمثل خرقا واضحا للقانون الدولي، وخاصة لأحكام اتفاقية جنيف الرابعة، لما يترتب عنه من مصادرة أراض واقعة تحت الاحتلال ومن تقييد لحرية تنقل الفلسطينيين. كما أنه يُعد مخالفة واضحة وتجاهلا لأحكام خارطة الطريق ولرؤية الدولتين التي أقرها هذا المجلس.

إن محاولات الحكومة الإسرائيلية فرض الأمر الواقع على الشعب الفلسطيني منطق غير مقبول تماما، وخيار قد يدفع الشعب الفلسطيني إلى مزيد من اليأس والإحباط. وهو ما يجب أن يعمل مجلس الأمن على تفاديه باعتماده قرارا يبعث برسالة واضحة للحكومة الإسرائيلية الحالية.

إن منطقة الشرق الأوسط في أمس الحاجة اليوم إلى المبادرات الخيرة لا إلى الجدران الفاصلة. فالأمن لا يتحقق بإقامة مزيد من الحواجز النفسية والمادية بل بالإرادة السياسية الحقيقية للانخراط الجدي والمسؤول في مسار السلام من أجل وضع حد للاحتلال وتمكين الشعب الفلسطيني من تأسيس دولته المستقلة على أرضه وعاصمتها القدس الشريف في إطار الشرعية الدولية والقرارات ذات الصلة.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أعطي الكلمة لممثل البرازيل.

السيد ساردنبرغ (البرازيل) (تكلم بالانكليزية): هذا النقاش يجري إزاء موقف متزايد الخطورة في الشرق الأوسط. فمأزق عملية السلام يعرّض للخطر استقرار المنطقة بأكملها، والتطورات المأساوية الأخيرة تثبت ذلك تماما. إن هذه الحالة من الشلل الفعلي المؤدي إلى تصعيد التوتر والقتال تتطلب تدخلا مستمرا من جانب مجلس الأمن.

إن متابعة المجلس للحالة على أساس التقييمات الشهرية غير كافية الآن وتعرّض مصداقيته للخطر. وما لم يتم اتخاذ إجراءات سريعة وملموسة، قد نواجه أزمة شاملة تخرج بالكامل عن سيطرتنا.

لقد أعلنت البرازيل في العديد من المناسبات إدانتها لكل أعمال العنف وكل أشكال الإرهاب. وأبدينا فزعنا من دوامة الأعمال الوحشية المنطلقة من روح الثأر والانتقام التي تميز الحياة اليومية في أجزاء من الشرق الأوسط، والتي حصدت حتى الآن أعدادا لا تحصى من الأبرياء.

إن السلام لن يتحقق بليّ أحد الطرفين ذراع الآخر حتى يستسلم. وحده استئناف المفاوضات على نحو يؤدي إلى اتفاق عادل وشامل من شأنه أن يمهد الطريق لسلام دائم لجميع شعوب المنطقة. وهذا الخصوص، فإن بناء جدار فاصل وإعلان الحكومة الإسرائيلية عن أنشطة مستوطنات جديدة في الأراضي المحتلة يمعنان في زعزعة الثقة والرجاء اللذين لا غنى عنهما في هذه المرحلة.

إننا ندعو الطرفين إلى العودة إلى طاولة المفاوضات والشروع في اتخاذ خطوات حازمة وجريئة لتنفيذ خريطة الطريق. على الطرفين أن يبذلا ما في استطاعتهما لجعل مفعول خريطة الطريق ساريا. إن وجود دولتين، واحدة فلسطينية يتم إنشاؤها وفقا للتطلعات المشروعة لشعبها، وأخرى إسرائيلية تعيش ضمن الحدود المعترف بها دوليا، يشكل السبيل الوحيد إلى ضمان السلام والاستقرار في الشرق الأوسط. وتعرب حكومة البرازيل مجددا عن استعدادها للمساهمة في أي مبادرة تجري تحت رعاية الأمم المتحدة، من شأنها أن تؤدي إلى تحقيق تلك الغاية.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أعطي الكلمة لممثل إندونيسيا.

السيد جيني (إندونيسيا) (تكلم بالانكليزية): اسمحوا لي في البداية أن أعرب عن تقدير وفد بلدي لكم، يا سيادة الرئيس، على دعوتكم إلى عقد هذا الاجتماع الهام لمعالجة الموقف الخطير في الشرق الأوسط، وبشكل خاص في الأراضي الفلسطينية المحتلة.

إنه ليساور إندونيسيا قلق شديد إزاء توسع إسرائيل الإقليمي المستمر من خلال قيامها بصورة غير قانونية ببناء المستوطنات والنقاط الأمامية وشبكات الطرق، وما يرافق ذلك من هدم للبيوت والممتلكات الفلسطينية. ولا شك في أن هذه العملية المستمرة أدت إلى تغيير الوضع الراهن.

لقد ازدادت هذه الحالة سوءا نتيجة قيام الحكومة الإسرائيلية بصورة غير قانونية ببناء جدار في الضفة الغربية وفي مناطق أخرى. إن بناء الجدار هو بمثابة مصادرة غير قانونية للأرض الفلسطينية، لا بل إنه يؤدي إلى إفقار المجموعات السكانية الفلسطينية المتضررة. وفي الواقع، فإن بناء الجدار يزيد في تعطيل أداء الخدمات الاجتماعية الأساسية، بما يجعل حياة الفلسطينيين في تلك المناطق أكثر صعوبة بكثير.

لقد ذكر آخر تقرير أصدرته اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني حقوقه غير القابلة للتصرف أن بناء الجدار يجري في عمق الضفة الغربية، داخل مسافة تصل إلى ستة كيلومترات، وأن مساحات شاسعة من الأراضي يجري الاستيلاء عليها وجرفها. وبالفعل، كانت حصيلة أعمال البناء تلك مصادرة غير قانونية لما مجموعه ٢ ٨٥٠ هكتارا من الأراضي الفلسطينية العالية الدخل والعملية مستمرة. لا يجوز لنا أن ندع ذلك الوضع يستمر، فالهدف الرئيسي من هذه السياسة واضح، إذ أنه يرمي إلى استنزاف قدرة فلسطين على البقاء في المستقبل في إطار دولة مستقلة.

لا حاجة للقول إن بناء إسرائيل للجدار من شأنه أن يخرج عملية السلام في الشرق الأوسط عن مسارها مما يؤدي إلى إغراق المنطقة في دوامة عنف أخطر وتعريض خريطة الطريق للضياع. إن وفدي يظل مؤمنا بأن خريطة الطريق تمثل في الوقت الحاضر أنجع السبل لإيجاد حل لتحدي السلام الذي يواجه الفلسطينيين والإسرائيليين، وتحقيق الحلم بإقامة دولة فلسطينية مستقلة بحلول عام ٢٠٠٥. لذا، يجب العمل على الفور على وقف هذه السياسات الإسرائيلية وعكس مسارها.

وأخيرا، تشاطر إندونيسيا سائر بلدان المجموعة العربية ومنظمة المؤتمر الإسلامي وحركة عدم الانحياز

وجهات نظرها في إدانة سياسات إسرائيل المتهورة، بما فيها بناء الجدار واستمرار خطة إعادة الاستيطان. فهذه الأنشطة غير شرعية بموجب القانون الدولي.

ويرى وفدي أيضا أن مشروع القرار المقترح بشأن الحالة في الشرق الأوسط قد جاء في حينه، لا بل إنه ضروري للتوصل إلى تسوية شاملة للتراع. وفي ضوء هذه الحالة، تدعو إندونيسيا مجلس الأمن إلى تبني مشروع القرار المذكور.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أعطي الكلمة لممثل تركيا.

السيد بامير (تركيا) (تكلم بالانكليزية): في البداية، أود أن أهنئكم، سيدي، على تسلمكم مهام رئاسة مجلس الأمن، كما أتمنى لوفد الولايات المتحدة كل نجاح في اضطلاعه بهذه المسؤولية الهامة.

إن وفدي يؤيد فحوى البيان الذي سيدلي به ممثل إيطاليا نيابة عن الاتحاد الأوروبي. فهذا البيان يعكس مخاوفنا إذ أنه يؤكد هشاشة الحالة على الأرض. وقد أظهرت موجة العنف الأخيرة بالفعل مدى الأهمية الحيوية لامتثال كلا الطرفين لمسؤولياته والبدء بتنفيذ خريطة الطريق المنبثقة عن اللجنة الرباعية. وفي ضوء العلاقات التاريخية الودية الخاصة التي تربط تركيا بكل من إسرائيل والفلسطينيين، أود أن أبدي بعض التعليقات الإضافية.

إن تركيا ترى أن جدار الفصل أو الأمن الجاري بناؤه في الضفة الغربية يزيد من تعقيد السياق الذي علينا أن نتابع فيه جهودنا من أجل حمل الإسرائيليين والفلسطينيين على السواء على تحقيق السلام والأمن. وفي الحقيقة، فإن بناء هذا الجدار يضيف مستوى جديدا من التعقيد إلى شبكة المسائل التي ما زالت تنتظر حلا في النزاع الفلسطيني الإسرائيلي.

إننا نقر باحتياجات إسرائيل الأمنية المشروعة. بيد أننا نشعر بالقلق إزاء قيام الحكومة الإسرائيلية ببناء مثل هذا الحاجز. فالبناء الجاري تشييده حاليا يساهم في تفاقم الظروف الأليمة التي يعيش الشعب الفلسطيني في ظلها. ما يقلقنا أنه ما إن ينتهي العمل من تشييد هذا الجدار حتى تصبح المجموعات السكانية الفلسطينية منفصلة بعضها عن بعض، بما يجعلها تعيش في عزلة إحداها عن الأخرى ضمن كانتونات داخل الضفة الغربية. علاوة على ذلك، فإن بناء الجدار في عمق الأراضي الفلسطينية لا يبشر بالخير، نظرا لعدد القضايا الجدلية القائمة أصلا، ومن بينها مركز مدينة القدس.

إن الجدار في حد ذاته يلحق الضرر بالعمليات السياسية والأمنية والاقتصادية والاجتماعية التي تضمنت خريطة الطريق تصورا لها. وهو يغدو واحدة من أكثر العقبات وضوحا أمام الهدف المتمثل في تحقيق سلام عادل ودائم في المنطقة. إن إقرار الأمن يشكل، في الحقيقة، شأنا ذا أهمية عظيمة، لكن النزاع الفلسطيني الإسرائيلي ينطوي على عدد من الأبعاد الأخرى التي تحتاج هي أيضا إلى معالجة فورية. إن أي مظهر يؤدي إلى تحسين الحياة اليومية للشعب الفلسطيني المكافح من أجل البقاء، أي تطور يحسن الظروف المعيشية للفلسطينيين المحاصرين، من شأنه، في نظرنا، أن ينعكس إيجابيا على الحالة الأمنية على الأرض وأن يهيئ البيئة المطلوبة بشدة من أجل استئناف الاتصال بين الجانبين.

من الواضح أن على الفلسطينيين أن يعقدوا العزم على محاربة مرتكبي الأعمال الإرهابية الشنيعة، وأنه ينبغي لهم أن يبدأوا على الفور بتفكيك البنية التحتية الإرهابية بكل الوسائل. فالقتل والعنف لا يجوز أن يكمنا في تعريف كفاح عادل.

من ناحية أخرى، يشكل هذا الجدار أداة فظة تعاقب شعبا بأكمله وتثير الشكوك حول نوايا دولة إسرائيل. وسيثبت أن التمسك الكامل بشروط خريطة الطريق هو أكثر الحلول أمامنا المتاحة لإسرائيل والفلسطينيين.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أعطي الكلمة الآن لنائب المراقب الدائم عن منظمة المؤتمر الإسلامي لدى الأمم المتحدة.

السيد حاجي حسيني (منظمة المؤتمر الإسلامي) (تكلم بالانكليزية): بداية، أود أن أعرب لكم، السيد الرئيس، عن شكرنا العميق على عقد هذه الجلسة الهامة بناء على طلب المجموعة العربية، وبدعم من حركة عدم الانحياز ومنظمة المؤتمر الإسلامي.

وحيث أن هذه المرة الأولى في هذا الشهر التي نخاطب فيها المجلس، نهنئكم، سيدي، على توليكم رئاسته الشهر الحالي، ونتمنى لكم كل النجاح في إدارتكم لهذه الهيئة. كما نتقدم بشكرنا وتقديرنا للسير إمير جونز باري، الممثل الدائم للمملكة المتحدة، على قيادته في إدارة أعمال المجلس بهذه الجودة الشهر الماضي.

في حين يظل تشييد المستوطنات الإسرائيلية في الأراضي الفلسطينية على نحو غير مشروع مظهرا واضحا لسياسات إسرائيل الاستعمارية، اتخذت عمليات التوسع الإقليمي شكلا مختلفا في عام ٢٠٠٣. وما يُسمى بجدار إسرائيل الأمني في الضفة الغربية هو أحدث مظاهر سياستها القائمة على مواصلة توسعها الإقليمي – وهو أكثر هذه المظاهر وقاحة.

ويشكل بناء الجدار نفسه انتهاكا فاضحا للقانون الدولي والقانون الدولي الإنساني، حيث يسعى إلى إحداث تغيير فعلي لسلامة أراضي الضفة الغربية وتحقيق ضم الأراضي الفلسطينية المحتلة بفرض الأمر الواقع. ويزيد الجدار تفتيت الضفة الغربية إلى مئات الكيانات الصغيرة والمنفصلة التي لا يمكن أن تعتمد على نفسها والتي هي أكثر شبهاً بالسجون الصغيرة المنفصلة والمفتوحة والمحاطة بنقاط التفتيش العسكرية والمستوطنات الإسرائيلية. إن شكل الفصل العنصري الذي تمارسه إسرائيل ضد الفلسطينيين تنطبق عليه كل معايير جريمة الفصل العنصري كما حُددت في اتفاقية عام ١٩٧٦ الدولية لقمع جريمة الفصل العنصري والمعاقبة عليها.

وفي ورقة موقف مؤرخة نيسان/أبريل ٢٠٠٣، قال المركز الإعلامي الإسرائيلي لحقوق الإنسان في الأراضي المحتلة، بتسيليم "B'Tselem"، إن التجربة السابقة دلت على أن إسرائيل قد استغلت قدرتها على تقييد حركة الفلسطينيين في الأراضي المحتلة بغية تحقيق أهداف محرمة وأنها كانت مدفوعة باعتبارات لا صلة لها بأمنها. ومضى المركز يقول:

> ”من المعقول افتراض أن الجدار العازل، شأنه في ذلك شأن حالة المستوطنات، سيصبح حقيقة دائمة لدعم مطالبة إسرائيل في المستقبل بضم الأراضي“.

ولقد أصدر رؤساء الكنائس المسيحية في القدس بيانا في ٢٦ آب/أغسطس ٢٠٠٣ يعيد التأكيد على اعتقادهم بأن عواقب الجدار العازل المقترح حول بيت لحم، مهبط رأس يسوع المسيح،

> ”سيلحق أضرارا بالغة بالطائفة المسيحية؛ وذلك، على أقل تقدير، بسبب الأثر النفسي على الحياة اليومية. وستُعزل الطائفة عقب حرمانها من حرية الوصول إلى الأرض وحرية الحركة. وستعاق زيارات الحجاج بدرجة أكبر“.

وقالوا أيضا إن: ”الجدار العازل سيشكل عقبة خطيرة ... وبالنسبة للأمتين على حد سواء، سيولّد الجدار الشعور بالعزلة“.

وفي البلاغ النهائي الصادر عن الاجتماع التنسيقي السنوي لوزراء خارجية الدول الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي المعقود في نيويورك في ٣٠ أيلول/سبتمبر، أدان الوزراء بناء الجدار التوسعي، الذي يشمل مصادرة آلاف أخرى من الدونمات من الأرض الفلسطينية، وعزل عشرات القرى والنجوع والمدن الفلسطينية، وتدمير ممتلكات وأرزاق آلاف الفلسطينيين.

ومن الواضح أن إسرائيل، بوصفها الدولة المحتلة، أخفقت بشكل قاطع ومستمر في التقيد بالتزاماتها تجاه السكان المدنيين الفلسطينيين وفقا للقانون الدولي والقانون الإنساني الدولي. وسادت هذه الحالة طوال الست والثلاثين سنة الماضية، ولكنها أصبحت خطيرة بشكل خاص منذ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٠.

إن الإفلات من العقاب الذي يُمنح لإسرائيل يؤدي أيضا إلى المزيد من تشجيع الانتهاكات بما في ذلك الانتهاكات الخطيرة لاتفاقيات جنيف وقواعد لاهاي.

ولقد طالبنا باستمرار بقوة حماية دولية كآلية للإنفاذ وخطوة أولى نحو انسحاب قوات الاحتلال الإسرائيلية من الأراضي الفلسطينية المحتلة، وتفكيك الاحتلال. ونحن نكرر هذه المطالبة. وإزاء العنف المتصاعد الذي يمارسه الجيش الإسرائيلي ضد المدنيين الفلسطينيين في كل أرجاء الأراضي الفلسطينية المحتلة، أصبح تدبير الحماية هذا أكثر ضرورة من أي وقت مضى.

وسيتحمل المجلس في التاريخ المسؤولية عن إراقة المزيد من الدماء الغزيرة والدمار غير المحدود إذا أخفق في التصرف، وهو ما سيسمح لإسرائيل بمواصلة بنائها للجدار وسياساتها الاستيطانية، وبإدامة احتلالها غير المشروع للأراضي الفلسطينية العربية.

ونعيد التأكيد على أن السبب الجذري للصراع الحالي في المنطقة هو الاحتلال العسكري الإسرائيلي غير المشروع والمستمر منذ عام ١٩٦٧ للأراضي الفلسطينية، بما فيها القدس، والأراضي العربية.

إن المخرج الوحيد هو أن يجبر المجلس إسرائيل على وقف حملتها العسكرية الوحشية والدموية ضد الشعب الفلسطيني، وإنهاء سياساتها الاستيطانية الاستعمارية، والعودة إلى طاولة المفاوضات، كما تدعو عملية السلام من أجل إنهاء احتلال إسرائيل للأراضي الفلسطينية والعربية وضمان متابعة العملية وإنهائها بطريقة حكيمة وبناءة.

الرئيس (تكلم بالانكليزية):أعطي الكلمة الآن لسفير إيطاليا.

السيد سباتافورا (إيطاليا) (تكلم بالانكليزية): يشرفني أن أتكلم باسم الاتحاد الأوروبي. وتؤيد هذا البيان أيضا البلدان المنضمة إستونيا وبولندا والجمهورية التشيكية وسلوفاكيا وسلوفينيا وقبرص ولاتفيا وليتوانيا ومالطة وهنغاريا والبلدان المنتسبة بلغاريا وتركيا ورومانيا، فضلا عن أيسلندا وليختنشتاين، البلدين المنتمين إلى بلدان الرابطة الأوروبية للتجارة الحرة والعضوين في المنطقة الاقتصادية الأوروبية.

ويعرب الاتحاد الأوروبي عن قلقه الشديد إزاء تصاعد العنف في الشرق الأوسط. إن أولويتنا هي مطالبة جميع الأطراف المعنية في المنطقة بممارسة أقصى درجات ضبط النفس ووقف العنف واحترام التزاماتها من أجل إحراز تقدم سريع نحو التنفيذ الكامل لخريطة الطريق التي قدمتها للمجموعة الرباعية.

ويعارض الاتحاد الأوروبي بشدة بناء إسرائيل لجدار عازل في الضفة الغربية، ويحث حكومة إسرائيل على وقف بنائه في الأراضي الفلسطينية، بما في ذلك داخل القدس وحولها، والأنشطة الأخرى غير القانونية مثل مصادرة الأرض وهدم المنازل، التي يستتبعها بناء الجدار. إنه يقوض الثقة الفلسطينية بخريطة الطريق ويبدو أنه يحكم مسبقا بشأن الحدود النهائية للدولة الفلسطينية في المستقبل. إن مسار الجدار الأمني الحالي والمخطط له غير مقبول.

كذلك يدعو الاتحاد الأوروبي إسرائيل إلى تجميد كل الأنشطة الاستيطانية. فهي تنشئ عائقا ماديا وأمرا واقعا من شأنه أن يمنع تحقيق حل الدولتين مثلما هو وارد في خريطة الطريق التي قبلها الطرفان في مؤتمر قمة العقبة في ٤ حزيران/يونيه ٢٠٠٣. ونتيجة لذلك، سيكون تحقيق التسوية السلمية المتفاوض عليها أكثر صعوبة. وعدم السماح بالاستيلاء على الأراضي عن طريق القوة مبدأ أساسي في القرار ٢٤٢ (١٩٦٧)، الذي يجب أن تبنى على أساسه أي عملية سلام.

ويدين الاتحاد الأوروبي بأشد العبارات الممكنة الهجمات الإرهابية الشرسة على المواطنين الإسرائيليين. وهذه الهجمات، بما فيها التفجير الانتحاري الذي حدث الأسبوع الماضي في حيفا، التي تسببت مرة أخرى في مقتل وإصابة العديد من المدنيين الأبرياء، لا يتعذر الدفاع عنها أخلاقيا فحسب، ولكنها أيضا أضرت بمصالح الشعب الفلسطيني. ويعرب الاتحاد الأوروبي مرة أخرى عن عميق تعازيه إلى أسر الضحايا.

ويعتبر الاتحاد الأوروبي مقترفي هذه الأعمال أعداء للسلام. وهو يحث السلطة الفلسطينية بشدة على أن تتخذ جميع الخطوات الحاسمة والفورية ضد الأفراد والجماعات التي تنفذ الهجمات العنيفة وتخطط لها. ويناشد أيضا الاتحاد الأوروبي جميع الدول وقف توفير الملاذ لأي مجموعات أو أفراد يلجأون إلى الإرهاب والعنف من أجل تحقيق أهدافهم، ووقف دعمهم، بما في ذلك جمع الأموال وتقديم المساعدة المالية.

ويكرر الاتحاد الأوروبي الدعوة الموجهة إلى جميع المنظمات الفلسطينية بأن تعلن فورا وقف إطلاق النار. ويناشد إسرائيل الامتناع عن اتخاذ أي تدابير عقابية بما في ذلك القتل خارج إطار القانون والانتقام الجماعي، وأن تعمل بموجب القانون الدولي.

ويتفهم الاتحاد الأوروبي انشغال إسرائيل بالأمن ويقر بحقها الشرعي في الدفاع عن النفس في مواجهة هجمات الإرهابيين على مواطنيها. ويؤكد الاتحاد الأوروبي أيضا أن مكافحة الإرهاب يجب أن تنفذ بالاحترام الكامل لمبادئ وقواعد القانون الدولي والقانون الإنساني الدولي. ويؤكد الاتحاد الأوروبي مجددا إيمانه بأن لا شيء يمكن أن يجلب الأمن الذي تستحقه إسرائيل سوى التوصل إلى تسوية تفاوضية للصراع تؤدي إلى إنهاء الاحتلال وإنشاء دولة فلسطينية قادرة على البقاء بجانب إسرائيل.

وفي سياق القانون الدولي أيضا، يناشد الاتحاد الأوروبي حكومة إسرائيل بذل أكبر قدر من الجهد لتفادي وقوع خسائر بين المدنيين. ولذلك، يجب على إسرائيل على نحو ما تنص خريطة الطريق،

> ”ألا تلجأ إلى أي أعمال تؤدي إلى تقويض الثقة، بما في ذلك عمليات الترحيل ومصادرة و/أو هدم منازل الفلسطينيين وممتلكاتهم، وتدمير المؤسسات والبنية التحتية الفلسطينية، وغير ذلك من التدابير التي حددت في خطة عمل تنت“.

ويناشد الاتحاد الأوروبي حكومة إسرائيل اتخاذ خطوات فورية لتخفيف المحنة الإنسانية والاقتصادية التي

يعاني منها الشعب الفلسطيني، بما في ذلك من خلال تخفيف القيود المفروضة على حركة الأفراد والبضائع وكفالة وصول المنظمات الإنسانية الدولية إلى المحتاجين. ويؤكد الاتحاد الأوروبي مجددا وجوب وقف أنشطة المستوطنات.

وأخيرا، يكرر الاتحاد الأوروبي دعوته الموجهة إلى حكومة إسرائيل في ١٢ أيلول/سبتمبر لئلا تنفذ قرارها القاضي من حيث المبدأ بطرد رئيس السلطة الفلسطينية.

ويؤكد الاتحاد الأوروبي مجددا الأهمية الاستراتيجية للسلطة الفلسطينية بوصفها شريكا في السلام. ويكرر مجددا دعوته إلى السلطة الفلسطينية أن تبذل جهودا واضحة لتفكيك المنظمات الإرهابية وأن تواصل تنفيذ الإصلاحات الاقتصادية والأمنية. ويؤكد للسلطة الفلسطينية كامل دعمه لتحقيق هذه الأهداف ويعرب عن تأييده لتشكيل حكومة فلسطينية مفوضة ومستقرة.

ويؤمن الاتحاد الأوروبي إيمانا قويا بأنه من أجل تحقيق تسوية عادلة وسلمية للصراع ولتحقيق سلام شامل في المنطقة، بما في ذلك سورية ولبنان، ليس هناك بديل عن أن تنفذ جميع الأطراف سريعا وبنية حسنة، خريطة الطريق التي قدمتها المجموعة الرباعية والتي تتضمن مواعيد زمنية واضحة لإقامة دولة فلسطينية مستقلة وقادرة على البقاء، تعيش جنبا إلى جنب مع إسرائيل في سلام وأمن، ولتطبيع العلاقات العربية- الإسرائيلية. ويركز الاتحاد الأوروبي على ضرورة التحرك بسرعة صوب إجراء مفاوضات سياسية فيما بين الطرفين وبدعم من المجتمع الدولي.

ويؤكد الاتحاد الأوروبي مجددا التزامه وضرورة أن يتخذ المجتمع الدولي إجراءا حازما ومتضافرا، وضرورة استرعاء اهتمام الأطراف لبيان المجموعة الرباعية (S/2003/951) المؤرخ ٢٦ أيلول/سبتمبر. ويحتفظ الاتحاد الأوروبي بعلاقات وثيقة مع جميع الأطراف المعنية، وهو على استعداد لمساعدتها على تنفيذ خريطة الطريق. ويشدد أيضا على الحاجة الملحة إلى وجود آلية مراقبة فعالة وذات مصداقية في الميدان، وهو مستعد للمشاركة والإسهام فيها.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أعطي الكلمة الآن لسفير النرويج.

السيد لوفالد (النرويج) (تكلم بالانكليزية): مرة أخرى، تسبب الحالة في الشرق الأوسط قلقا كبيرا. وقد توقف تنفيذ خريطة الطريق. ويسود الآن منطق العنف، مثلما حدث في مرات عديدة قبل ذلك. وتحث النرويج الطرفين على استئناف تنفيذ خريطة الطريق، التي يؤيدها المجتمع الدولي ويقبلها الطرفان.

وقد أدانت النرويج الإرهاب مرارا وتكرارا. وسيكرر وزير خارجية النرويج هذه الإدانة بما لا يدع مجالا للشك حينما يقابل الرئيس عرفات اليوم. وعلاوة على ذلك، سنناشد الرئيس عرفات كفالة أن تندمج منظمات الأمن الفلسطينية وأن تكون مسؤولة أمام وزير داخلية له سلطة.

وتقر النرويج بحق إسرائيل في الدفاع عن نفسها. ومع ذلك، نلاحظ مع بالغ القلق قرار إسرائيل بشأن مسار المرحلة الثانية من الجدار الذي يتغلغل بصورة غير قانونية داخل الضفة الغربية.

سيكون للمسار المختار عدة آثار جانبية غير مرغوب فيها. فهو سيؤدي إلى مصادرة الأراضي الفلسطينية. وسيمنع المزارعين من الوصول إلى أرضهم ومحاصيلهم. وسيتعرض المقيمون في عدة قرى فلسطينية لمزيد من الإعاقة لحرية حركتهم. ويرى الفلسطينيون أن المسار يخلق حقائق على أرض الواقع، وأنه محاولة من حكومة إسرائيل لكي تقرر، منفردة، حدود الدولة الفلسطينية في المستقبل. إن بناء الجدار على أرض فلسطينية يقوض ثقة الفلسطينيين في عملية

السلام، وهو بذلك يعرض للخطر احتمالات الحل القائم على دولتين.

كانت الحكومة النرويجية تفضل ألا ترى جدارا يقام بين الإسرائيليين والفلسطينيين لأننا نرى أنه من الصعب اعتبار الجدار وسيلة للمعالجة الدائمة لمشاكل الأمن التي يواجهها السكان الإسرائيليون والفلسطينيون. ولا يمكن تحقيق ذلك إلا من خلال إنهاء الاحتلال وإقامة دولة فلسطينية تعيش جنبا إلى جنب في سلام وأمن مع إسرائيل. ومع ذلك، إذا اختارت الحكومة الإسرائيلية أن تواصل بناء الجدار، فيجب أن تبنيه على حدود الخط الأخضر وليس داخل حدود الضفة الغربية. وتحث النرويج حكومة إسرائيل على إعادة النظر في مسار الجدار وأن تبنيه على حدود الخط الأخضر أو بدلا عن ذلك داخل الأراضي الإسرائيلية.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أعطي الكلمة لسفير نيوزيلندا.

السيد ماكيه (نيوزيلندا) (تكلم بالانكليزية): تؤيد نيوزيلندا بشدة جهود المجموعة الرباعية من أجل العمل صوب تحقيق تسوية سلمية للتراع الإسرائيلي – الفلسطيني عن طريق تنفيذ خريطة الطريق. ونحن نشعر بقلق عميق إزاء تزايد العنف بشكل مأسوي خلال الأشهر القليلة الماضية. وأحد الأمثلة الصارخة عليها الهجمة الأخيرة في حيفا، حيث عانى الأبرياء، مرة أخرى، بمن فيهم النساء والأطفال، من التشويه والقتل. وتعرب نيوزيلندا عن خالص تعاطفها مع جميع ضحايا العنف إسرائيليين وفلسطينيين على حد سواء.

وتبرز هذه المعاناة غير الضرورية مرة أخرى حاجة الجانبين إلى التركيز على إيجاد حل لهذا الصراع بدعم من المجتمع الدولي. ونحن نناشد الزعماء الإسرائيليين والفلسطينيين التمسك بعملية السلام وتنفيذ التزاماهم بموجب خريطة الطريق. ويجب ألا يسمحوا لأعمال فئة قليلة أن تحطم آمال الجميع في السلام.

ولإسرائيل الحق في التصرف لحفظ أمن شعبها، ولكن بناء جدار أمني وأخذ مناطق من الضفة الغربية لا يؤديان إلا إلى تقويض عملية السلام والثقة الضرورية لإجراء مفاوضات بناءة وحوار بناء. ونحن نحث إسرائيل على أن تعيد النظر في قرارها المتعلق بمواصلة بناء هذا الجدار.

وقد آن الأوان لإظهار القيادة من خلال ضبط النفس وكسر الدائرة المتصاعدة للفعل ورد الفعل. ويلجأ المتطرفون بخبث إلى استخدام الهجمات العنيفة لإعاقة جهود إحلال السلام. إن الاغتيالات، والنشاطات الاستيطانية، والردود العسكرية المفرطة إنما تساعد على نجاح هذا التكتيك.

وترحب نيوزيلندا ببيانات الزعماء الفلسطينيين الذين نددوا بالهجوم في حيفا ونبذوا العنف. ويجب على القيادة الفلسطينية اتخاذ خطوات ملموسة لإظهار التزامها بمنع المتطرفين من ارتكاب مثل هذه العمليات. وقد تشجعت نيوزيلندا بجهود الإصلاح التي بذلت هذا العام، بما في ذلك تعيين أول رئيس وزراء فلسطيني. ويجب ألا نسمح لهذا التقدم أن يتعثر، ونتطلع إلى مزيد من خطوات الإصلاح برعاية رئيس الوزراء الجديد.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل لبنان.

السيد قرنفل (لبنان): ينعكس الوضع البالغ الخطورة الذي تعرفه الأراضي الفلسطينية المحتلة سلبا على منطقة الشرق الأوسط، حتى أصبح يثير قلق دول العالم بأسره وشعوبه. ومن المخاطر التي نشهدها اليوم استمرار إسرائيل في بناء سور عنصري ضخم يهدف، فيما يهدف، إلى اقتطاع مساحات شاسعة من الأراضي الفلسطينية وضمها

إلى الكيان الصهيوني؛ محاصرة الشعب الفلسطيني وإحكام الطوق حوله لإخضاعه وعزله عن محيطه الطبيعي؛ تقطيع الأراضي الفلسطينية قطعا معزولة محاصرة، تشرف عليها مستوطنات استعمارية عسكرية توسعية متقدمة؛ القضاء على وحدة الدولة الفلسطينية الترابية وتواصل أجزائها، ومنع سكانها من الوصول إلى عاصمتهم في القدس الشرقية، وإلى مقدساتهم الدينية.

يدخل بناء هذا السور في مخطط أكبر نشهد منه اليوم ما ينفذ بكل وضوح في قطاع غزة، في منطقة من أكثر مناطق العالم كثافة بالسكان، حيث تقوم إسرائيل بتقطيعها بالقوة إلى أربعة أجزاء، قصد إخضاع سكانها الفلسطينيين سياسيا واقتصاديا للإرادة الإسرائيلية، وعزلها عن منفذها الوحيد إلى جمهورية مصر العربية.

إن ما يسمى بالسور هو في الواقع مجموعة متكاملة من الأعمال الضخمة التي تضم طرقا سريعة، وطرقا التفافية، وأبراج مراقبة، ومرابض للرشاشات الأوتوماتيكية التي تعمل إلكترونيا، وأنظمة إضاءة من جانبي السور، وثكنات عسكرية. ويرتفع هذا الحائط إلى علو يزيد على ثلاثة أضعاف ارتفاع حائط برلين. كما ترتفع تكاليف تمويله إلى أرقام باهظة عجزت الدولة الإسرائيلية عن تمويلها ذاتيا، فلجأت إلى استغلال ضمانات القروض الأجنبية.

لقد أدت السياسة التوسعية التي اعتمدتها إسرائيل منذ إنشائها في سنة ١٩٤٨، والتي مارستها على مدى نصف قرن ونيف وحتى يومنا هذا، إلى خلق أزمة إنسانية كبرى بحق الشعب الفلسطيني، وإلى تهجير ما يقارب ٤ ملايين فلسطيني اقتلعتهم إسرائيل من أرضهم، وحولتهم إلى لاجئين. وقد بزغ من هذا الشعب جيل كامل لا يعرف معظمه سوى العيش في مخيمات للاجئين في الضفة الغربية وقطاع غزة، وفي لبنان وسورية والأردن ودول عديدة أخرى، تمنعهم إسرائيل من العودة إلى ديارهم.

وواصلت إسرائيل إقامة المستعمرات الاستيطانية في الأراضي الفلسطينية والأراضي العربية الأخرى التي احتلتها منذ العام ١٩٦٧، على الرغم من معارضة الأمم المتحدة لسياسة الاستيطان الإسرائيلية، في تحد صارخ للإرادة الدولية ولقرارات مجلس الأمن والجمعية العامة ذات الصلة، التي اعتبرت إنشاء المستوطنات الإسرائيلية في الأراضي العربية المحتلة انتهاكا للقانون الدولي ولاتفاقية جنيف الرابعة لعام ١٩٤٩.

ويأتي بناء هذا السور تجميعا يشمل كل المستوطنات التي شيدتها إسرائيل بصورة غير شرعية على الأراضي الفلسطينية المحتلة بعد عام ١٩٦٧، وتكريسا لابتلاعها وضمها إلى الكيان الصهيوني.

لقد قال ممثل إسرائيل هذا الصباح، أمام مجلس الأمن، إن بلاده بنت بعد انسحابها من جنوب لبنان في أيار/مايو عام ٢٠٠٠، سورا مماثلا للسور الذي تبنيه حاليا في الأراضي الفلسطينية المحتلة، وأنها قامت بنقل قسم من هذا السور مسافة ٩٥ سنتمترا، بكلفة ملايين الدولارات، نزولا عند رغبة الأمين العام للأمم المتحدة.

إذا صح هذا الكلام، وكان هذا منطق إسرائيل، فالسؤال المطروح اليوم هو لماذا لم تنسحب إسرائيل نزولا عند مطالبة الرأي العام الدولي والمجتمع الدولي؟ لماذا لم تستجب إسرائيل إلى مطالبة الأمين العام والمجتمع الدولي بوقف بناء السور على الأراضي الفلسطينية منذ أكثر من عامين؟ لماذا انتظرت إسرائيل ٢٢ سنة وقامت بثلاث حروب على لبنان ومئات الغارات الجوية حتى اضطرت للانسحاب من جنوب لبنان وبناء هذا السور؟

لقد تم ذلك بسبب تمسكنا بالحق ووقوف المجتمع الدولي إلى جانب الحق. إن الانسحاب الإسرائيلي من جنوب لبنان جاء تحت ضغط أعمال المقاومة اللبنانية. وإسرائيل ما زالت رغم بنائها السور تحتل أراضي لبنانية منها مزارع شبعا، وتحاول إبقاءها تحت سلطتها العسكرية. وبناء السور على الخط الأزرق لم يمنع إسرائيل من الاعتداء على لبنان، ولا من اختراق الأجواء اللبنانية، وقصف الأراضي اللبنانية بشكل متعمد.

إن الشعب الفلسطيني لا يحصل إلا على المآسي جراء هذه السرقة المفضوحة لأراضيه وممتلكاته، وجراء اتهامه بالإرهاب. ويلاحَق أبناؤه ويعدمون لأنهم يطالبون بحقوقهم الشرعية في عدم تجزئة وطنهم ونهب خيراته من قبل المستوطنين الإسرائيليين الذين يحميهم جيش الاحتلال الإسرائيلي.

إن استمرار إسرائيل في بنائها السور سيعزلها هي أيضا عن العالم أجمع، وعن محيطها الطبيعي سياسيا وإنسانيا واقتصاديا. وبدلا من إرغامها للشعب الفلسطيني على العيش في عزلة وحده، سيثبت المستقبل القريب أن إسرائيل هي التي تضع نفسها في عزلة أكبر، في غيتو من أمثال الغيتويات التي عرف تاريخ أوروبا فظاعتها. وسوف تقضي الحكومة الإسرائيلية بذلك على فرص استعادة مسيرة السلام، ولا سيما على السلام المعروض عليها في مبادرة السلام العربية المتخذة في قمة بيروت العربية عام ٢٠٠٢.

وإذا استمرت حكومة إسرائيل في عدم الإصغاء إلى نصائح أصدقاء السلام والمجتمع الدولي واستمرت في بناء السور فسيكون بناؤه شاهدا آخر على ظلم حكومات إسرائيل للشعب الفلسطيني وبرهانا على أنانية شعبها وعدم إنسانيته.

إن لبنان، الذي شهد مأساة تشريد الشعب الفلسطيني منذ عام ١٩٤٨، والذي ما زال يعيش مع هذا الشعب الباسل المقاوم لهذه المأساة، لا يقبل ببقاء هذا الشعب سجينا للحصار وللاحتلال ضمن سجن إسرائيلي جديد أصغر. لذلك يهيب لبنان بمجلس الأمن أن يأخذ بمشروع القرار الذي تقدمت به المجموعة العربية والقاضي باعتبار بناء إسرائيل، الدولة المحتلة، لهذا السور في الأراضي الفلسطينية المحتلة مخالفا لخط هدنة عام ١٩٤٩ غير شرعي، استنادا إلى القوانين الدولية، مما يوجب إيقافه، وهدم ما بني منه، وإعادة الوضع إلى ما كان عليه سابقا.

وحتى تسمح فرص التوصل قريبا، بإذن الله، إلى سلام شامل وعادل يؤدي إلى قيام دولة فلسطينية ذات سيادة على كامل أرضها الوطنية داخل حدود الرابع من حزيران/يونيه ١٩٦٧، وعاصمتها القدس، تنعقد الآمال اليوم على حفاظ مجلس الأمن على قرارات الأمم المتحدة وعلى دورها المركزي في إحقاق الحق وإقامة السلام.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أعطي الكلمة الآن إلى ممثل السودان.

السيد طه (السودان): اسمحوا لي أن أتلو على مسامعكم بيان المندوب الدائم الذي تعذر عليه حضور هذه الجلسة.

يطيب لي في البدء، أن أهنئكم على ترؤسكم مجلس الأمن هذا الشهر. وإنا لعلى ثقة بأنكم، بفضل ما لكم من خبرات، ستقودون مداولات هذه المؤسسة الهامة إلى النتائج العادلة المرجوة منها تجاه القضايا العالمية الساخنة، وفي مقدمتها الوضع في الأراضي العربية المحتلة التي لا يطلع عليها فجر إلا وهي تتردى أكثر فأكثر نحو الهاوية ونقطة اللاعودة.

ها نحن نجتمع في هذه القاعة للمرة الثالثة في أقل من شهر لنعيد ذات البيانات المكررة، تطلعا إلى موقف عادل

وحاسم يعيد لهذه المؤسسة الدولية العدالة والمصداقية قبل أن يعيد مثقالا من الأمن للشعب الفلسطيني. فقد أصبحنا نكرر نداءاتنا في هذه القاعة ولا مجيب. إذ لا جدوى من عرض حال الأوضاع في الأراضي المحتلة لأنها معلومة بالطبع للجميع. والمعلوم قبلها هو ذلك الكم المهول من قرارات هذا المجلس التي بقيت حبرا على ورق، ولم يُنفذ منها سطر واحد في ظل تحدي إسرائيل السافر للشرعية الدولية، وازدرائها قرارات هذا المجلس، ومواقف المجلس السالبة إزاء ذلك، لدرجة أصبحت فيها هذه المؤسسة الدولية متهمة أمام القطاع الغالب من دول العالم وشعوبه بعدم العدالة والتحامل على أصحاب الأرض، بدلا من حمل الغازي المغتصب على الالتزام بالقرارات.

لقد استبشر العالم خيرا بخريطة الطريق باعتبارها بارقة مبشرة ربما تقود إلى سلام يضع حدا لمآسي شعب ظل يواجه إرهاب الدولة المنظم عقودا من الزمن. ولكن ها هي البارقة تمطر رصاصا فتذهب جهود الأسرة الدولية، واللجنة الرباعية أدراج الرياح، ويتواصل مسلسل الاجتياح للمدن في الضفة والقطاع واغتيال رموز المقاومة وإحكام إجراءات الإغلاق حتى تحولت الأراضي الفلسطينية إلى بانتوستانات معزولة عن بعضها. ولم تكتف إسرائيل بذلك بل مضى بها الأمر إلى المضي قدما في تنفيذ بناء سور توسعي يقتطع قدرا غير يسير من الأراضي العربية، دونما أدنى اكتراث بنداءات المجتمع الدولي المتكررة بعدم الإقدام على مثل هذه الجريمة. وفي ذات الحين تتواصل تهديداتها بإبعاد الرئيس المنتخب أبو عمار، واعتداءاتها على الشقيقة سوريا.

إن بناء هذا السور التوسعي يمثل صفعة لا تحتمل في وجه الشرعية الدولية بصفة عامة ومجلس الأمن على وجه التحديد، كونه ما زال يقف متفرجا على إسرائيل وهي تقتطع الأراضي الفلسطينية قسرا بإقامة هذا السور، وتدق بذلك آخر إسفين بينها وبين أصحاب الأرض، بل وتدق آخر مسمار في نعش التسوية السياسية عبر خريطة الطريق، بعد اعتمادها الخيار العسكري منهجا في هذه المنطقة الملتهبة من العالم. فمجلس الأمن اليوم مُطالب أكثر من أي وقت مضى باتخاذ موقف عادل وحاسم يعيد له هيبته قبل أن يعيد خريطة الطريق إلى جادة الطريق.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل نيبال.

السيد شارما (نيبال) (تكلم بالانكليزية): في البداية، أود أن أهنئكم، السيد الرئيس، على توليكم رئاسة مجلس الأمن خلال شهر تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٣ وعلى الأسلوب الممتاز الذي أدرتم به دفة أعمال المجلس. كما أود أن أعرب عن تقديري لكم لعقد هذه المناقشة المفتوحة الحسنة التوقيت للحالة في الشرق الأوسط، بما في ذلك قضية فلسطين.

قال جون مينارد كينز ”على المدى الطويل سنكون جميعا موتى“ لقد انقضى جيل كامل ونحن نحاول حل مشكلة الشرق الأوسط، وإن العواطف قصيرة الأجل هي التي أبقت المنطقة عند نقطة الغليان وحالت دون تسوية شاملة لمشكلة طيلة جيل كامل. وقد حان الوقت لأن يتخذ المجتمع الدولي خطوة أكثر جرأة.

إن نيبال تعرب دوما، وبكل وضوح، عن رأيها فيما يخص الشرق الأوسط. فإسرائيل لها الحق في أن تعيش في كنف الأمن داخل حدود آمنة، وأن تحمي شعبها وممتلكاتها. كما يحق للفلسطينيين أن يكون لهم دولة قادرة على البقاء – دولة آمنة ومسالمة وداخل حدود عام ١٩٦٧.

كما دأبنا على شجب استخدام إسرائيل المفرط للقوة ضد مدنيين فلسطينيين أبرياء، والهجمات التي يشنها الفلسطينيون ضد مدنيين إسرائيليين أبرياء. وبعد أكثر من نصف قرن من الصراع وسفك الدماء، ينبغي أن يدرك

الجميع أنه لا يمكن التوصل إلى حل لمشكلة الشرق الأوسط عن طريق العنف. فما من شيء يمكن أن يفضي إلى سلام شامل ودائم في تلك المنطقة المضطربة، سوى الحوار البناء وتحلي الجانبين بالمرونة. أما العنف الانعكاسي والعنف المضاد فلن يؤديا إلا إلى زيادة الوضع تدهورا كما شهدنا.

والواقع هو أن التفجيرات الانتحارية تدفع الإسرائيليين إلى الإحساس باليأس. وبالمثل، فإن بناء المستوطنات اليهودية ووجود قوات الأمن الإسرائيلية في الأراضي الفلسطينية، علاوة على الإفراط في استخدام القوة ضد فلسطينيين أبرياء، كل هذا يدفع الفلسطينيين أيضا إلى الإحساس باليأس.

والجدار الأمني الذي تقوم إسرائيل ببنائه أذكى لهيب النيران. وما كان لنيبال أن تصادف أية صعوبة لو أن إسرائيل قامت ببناء ذلك الجدار الأمني على أرضها، ولكن بناء جدار داخل حدود الأرض الفلسطينية أمر لا يمكن قبوله على الإطلاق.

كما أن نيبال تعارض هجوم إسرائيل على سورية، وذلك لأسباب ثلاثة: أولا، من غير القانوني مهاجمة بلد آخر بدون وجود استفزاز واضح وصريح؛ ثانيا، لأنه يرسي سابقة خاطئة جدا؛ وثالثا لأنه يمكن أن يعطي إحساسا بإمكانية الإفلات من العقاب، لعدد من البلدان الأكثر حجما أو الأكثر قوة، والتي قد ترغب في مهاجمة جيرانها الأصغر أو الأضعف بدون سبب يمكن تبريره.

إن نيبال تحث الطرفين على الكف عن تبادل الاتهامات، والجلوس إلى طاولة التفاوض والبحث عن تسوية شاملة لهذه المشكلة التي أزمنت حتى تقيحت.

وربما لا تكون أمام المجتمع الدولي سوى خيارات محدودة لإحلال السلام وإعادة الأوضاع الطبيعية في الشرق الأوسط، ولكن الخيارات، بكل تأكيد، لم تنفد من جعبته. واللجنة الرباعية، بمساعدة المجتمع العالمي الأوسع، يمكنها أن تهتدي إلى سبيل لتنفيذ خارطة الطريق.

ونيبال تشاطر الأمين العام رأيه القائل بأنه يلزم الآن اتخاذ خطوات جسورة تتماشى مع خارطة الطريق لإنقاذ السلام، ما دامت الخطوات الصغيرة لم تحقق أي نجاح.

إن بعض الأفكار قد لا تبدو ذات مغزى في وقت معين، ولكنها يمكن أن تكون كذلك في وقت آخر. ولا يجوز للمجتمع الدولي أن يسمح باستمرار سفك الدماء المفرط في الشرق الأوسط. وعند نقطة ما، يكون عليه أن يتخذ ما يلزم من خطوات لحماية الناس والممتلكات على جانبي الصراع.

ولعل الوقت قد حان للنظر في فض اشتباك الطرفين المتصارعين، عن طريق نشر قوات دولية على طول حدود عام ١٩٦٧، حفظا للسلام، بينما يتفاوض الطرفان على تسوية نهائية.

وأحث مجلس الأمن على أن يفعل كل ما تسمح به سلطاته لحقن الدماء، وأن يمد يد العون للمنطقة لمساعدتها على التوصل إلى سلام شامل. فشعب الشرق الأوسط يستحق ذلك السلام، والمجتمع الدولي عليه التزام بتقديم المساعدة لضمان تحقيقه.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أعطي الكلمة الآن لرئيس اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف.

السيد فال (السنغال)، رئيس اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف (تكلم بالفرنسية): السيد الرئيس، إنني على ثقة من أنكم تدركون مدى سروري لرؤيتكم تترأسون أعمال المجلس، في ضوء الدور الرئيسي الذي يضطلع به بلدكم، الولايات المتحدة، في محاولة التوصل إلى تسوية تفاوضية وسلمية للصراع

الإسرائيلي – العربي، وكذلك لما تتحلون به من مهارة وتصميم وعزم. وأنتم تضطلعون شخصيا بمهامكم بوصفكم الممثل الدائم.

وأود أن أزجي إليكم سيدي، وإلى سلفكم، ممثل المملكة المتحدة، أحر تهانئي على رئاسة مثمرة للغاية، وأود أن أتوجه إليكم بخالص الشكر على إعطاء الفرصة لرئيس اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف، للاشتراك في هذه المناقشة المهمة بشأن الحالة في الشرق الأوسط، بما فيها قضية فلسطين – ولا سيما في وقت تواصل فيه الحكومة الإسرائيلية بلا هوادة بناء جدار أمني مزعوم في الضفة الغربية المحتلة وفي ضواحي القدس الشرقية.

مرة أخرى نقف أمام المجلس، وهذه المرة للنظر في الآثار والنتائج المترتبة على قرار أقل ما يقال عنه إنه مثير للخلاف – وهو القرار الذي اتخذته حكومة إسرائيلية تصم آذانها عن كل النداءات، واثقة في قدرتها على الإفلات من العقاب، وتدأب بشكل غير قانوني على بناء جدار في الضفة الغربية المحتلة، يقع في أماكن عديدة إلى الشرق من الخط الأخضر.

ووفقا لمجموعة من التقارير والشهادات المدعمة بالأدلة، فإن الجدار العازل يقتطع حوالي ستة كيلومترات من عمق الضفة الغربية، ويفصل عشرات الألوف من الفلسطينيين عن بيئتهم، بينما يُحكم عزل عدد من المجتمعات والمناطق الفلسطينية. وهذا يمكن أن تترتب عليه عواقب وخيمة، وأن يقوض التواصل الإقليمي للدولة الفلسطينية المقبلة، ومن ثم، يستبق الحكم على نتائج المفاوضات المتعلقة بالوضع النهائي.

ومما زاد الطين بلة أن وزير الدفاع الإسرائيلي أعلن، في ٣١ تموز/يوليه، اكتمال المرحلة الأولى من ذلك المشروع الضخم الذي يمتد حوالي ١٤٥ كيلومترا، والذي أسفر عن هدم عدد كبير من منازل الفلسطينيين ومصادرة ما يزيد على ١ ٠٠٠ هكتار من أراض فلسطينية شديدة الخصوبة، بما يتعارض مع القانون.

والأدهى والأمرّ أن الأمر وصل إلى حد إصدار الحكومة الإسرائيلية مراسيم لنزع ملكية الأراضي، بغرض بناء ما يسمى السياج المحيط بأورشليم، والذي من شأنه أن يحصر حوالي ٥٠ ٠٠٠ فلسطيني على الجانب الإسرائيلي، ويقطع صلتهم ببقية فلسطين. فذلك الجدار، ببنائه على أرض فلسطينية، يشتت الشعب الفلسطيني جغرافيا، ويحرمه من أراضيه ومحاصيله وعمالته وخدماته العامة الأساسية، وبالذات في مجالي الصحة والتعليم.

ووفقا لتقارير بلغتنا مؤخرا، وفيما شُجب باعتباره استفزازا أو عملا من أعمال الغطرسة، وافقت الحكومة الإسرائيلية من فورها على المرحلة الثانية من بناء جدار ”إلكانا“ في القدس، حيث يجري، فيما يبدو، بناء شبكة منفصلة من الأسيجة. ولجنتنا، إلى جانب الأمم المتحدة واللجنة الرباعية، تشعر بقلق عميق إزاء الأخطار التي تنطوي على مشروع تم تصميمه لبناء هذا الجدار شرقي مستوطنات أرييل وكيدوميم وإيمانويل، مما يجعل الجدار يمتد إلى مناطق تصل إلى ٢٠ كيلومترا داخل الضفة الغربية.

وفيما يعد انتهاكا لاتفاقية جنيف الرابعة، فإن هذه المشاريع الإنشائية ستكون بمثابة إقامة جيوب مسورة يصبح فيها آلاف الفلسطينيين محصورين في معسكرات اعتقال في العراء، على حد ما وصفه رئيس جمعية أطباء بلا حدود الذي أعلن، فضلا عن مراقبين آخرين، شجبه للسياسة الإسرائيلية التي تتمثل في ”حصر شعب بأكمله داخل نظام لا يرحم قوامه السيطرة والعزل“.

لتلك الأسباب، دأبت لجنتنا على الإعراب عن قلقها من بناء الجدار، وإن كنا، مع ذلك، ندرك تماما حق إسرائيل

المشروع في إنشاء هياكل أمنية – ولكن على أرضها هي لا على أرض شعب آخر وضد رغباته. وبالتالي، لعل المجلس يفهم الفزع العام إزاء اتساع نطاق أعمال التشييد وسرعة تنفيذها، مما لا يبشر بنتيجة حسنة للمفاوضات الجارية الآن بشأن المركز النهائي وبشأن إنشاء دولة فلسطينية موحدة.

إن الجدار لا يثير الاستياء لدى السكان الفلسطينيين فحسب، ولكنه أيضا يؤدي إلى تفاقم التوترات في منطقة مدمرة فعلا ويقوض الاستقرار لأجل طويل، إن لم يكن بصورة غير قابلة للإصلاح. ومن المحزن أنه على الرغم من النداءات المتكررة من المجتمع الدولي – خاصة وسطاء المجموعة الرباعية – بما في ذلك حلفاء وأصدقاء تل أبيب نفسها، تواصل الحكومة الإسرائيلية في هدوء بناء هذا الهيكل الأساسي الجديد الذي يرمز للعداء، متعمدة المجازفة التاريخية المتمثلة في القضاء على إمكانية إنشاء دولة فلسطينية موحدة – وهي رؤية تتوافق مع رؤية الرئيس بوش – ومَحق جهود السلطة الفلسطينية التي تستحق الثناء لإقناع الشعب باعتماد تدابير تعزز عملية السلام.

ولذلك فإن من الأساسي أن يقنع المجتمع الدولي – لا سيما مجلس الأمن – إسرائيل بوقف بناء هذا الجدار وتفكيك هياكله الأولى، إن لم يجبرها على ذلك. إن القيام بذلك سيبعث رسالة واضحة تعبِّر عن المعارضة الحازمة لبناء هذا الجدار الخسيس الذي يهدف إلى ضم الأراضي الفلسطينية على أساس الأمر الواقع على الأرض.

إننا نناشد المجلس أن يفعل كل ما في وسعه، بمساعدة الجماعة الرباعية، لإعادة تنشيط خريطة الطريق، التي لا تزال اليوم أفضل بديل ولا تزال السبيل الوحيد المتاح لنضمن في آن واحد أمن الإسرائيليين وإنشاء دولة مستقلة للفلسطينيين والسلام والاستقرار في المنطقة بأسرها.

إن لب الصراع يكمن في إدامة إسرائيل للاحتلال غير الشرعي للأراضي الفلسطينية وفي ارتكاب أعمال غير شرعية متصلة بذلك الاحتلال.

وفي الختام أود أن أحض القادة الإسرائيلين وحلفاءهم وأصدقاءهم وأعضاء مجلس الأمن أيضا على أن يفكِّروا في النداء الحكيم والمسؤول الذي صدر عن عضو الكنيست الإسرائيلي أبراهام بورغ، الرئيس السابق للكنيست. حيث قال:

”يجب علينا أن نعمل على إزالة المستوطنات – المستوطنات جميعها – وإقامة حدود معترف بها دوليا بين الوطن القومي اليهودي والوطن القومي الفلسطيني. وإن قانون العودة اليهودي سوف ينطبق فقط ضمن وطننا القومي، وحقهم في العودة سوف ينطبق فقط ضمن حدود الدولة الفلسطينية“.

وما من شك في أنه يتعين على إسرائيل أن تلجأ إلى خيارات واضحة كما حث على ذلك الرئيس السابق للكنيست حين قال:

”إما عنصرية يهودية أو ديمقراطية. إما المستوطنات وإما الأمل للشعبين كليهما. إما الرؤى الخاطئة المتمثلة في إقامة الأسلاك الشائكة وحواجز الطرق، ومَن يقومون بالتفجيرات الانتحارية، وإما حدود معترف بها دوليا بين الدولتين واقتسام عاصمة في القدس“.

لعل تلك العبارات تلهمنا جميعا – وأولا، وقبل كل الناس، أصدقاءنا الإسرائيليين.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): طلب المراقب الدائم عن فلسطين الكلمة للإدلاء ببيان آخر.

السيد القدوة (فلسطين): لقد استمع مجلس الأمن صباح اليوم لخطاب مثّل مستوى قياسيا للخطابات الإسرائيلية المدلى بها إلى مجلس الأمن، من حيث البشاعة القانونية والسياسية. وأريد أن أشير إلى بعض النقاط المحددة.

قال الممثل الإسرائيلي إنه لا يوجد أي مسؤول فلسطيني قال الحقيقة البسيطة،

(تكلم بالانكليزية)

"إن قتل الأبرياء خطأ".

(تكلم بالعربية)

هذا غير صحيح تماما. ودعني أنتهز هذه الفرصة لكي أكرر أمام مجلس الأمن،

(تكلم بالانكليزية)

إن قتل الأبرياء خطأ.

أود أيضا أن أضيف في هذا المجال أن قتل الأبرياء خطأ سواء كان الأبرياء إسرائيليين أو كان الأبرياء فلسطينيين. هذا هو بالضبط الفرق بين الجانب الفلسطيني والإسرائيلي، الفرق بيني وبينه. وهذا أحد أسباب الوضع الذي نواجهه حاليا.

النقطة الثانية: قال المندوب الإسرائيلي إن إسرائيل ليس أمامها خيارات أخرى لبناء الجدار. إن الخيار الوحيد الممكن، والخيار الصحيح، هو أن يُبنى مثل هذا الجدار كما أشار الكثيرون في بياناتهم إلى المجلس إما على خط الهدنة لعام ١٩٤٩، وإما على الأراضي الإسرائيلية. وهو لم يعطنا سببا واحدا لبناء هذا الجدار في عمق الأرض الفلسطينية المحتلة.

النقطة الثالثة: أن الممثل الإسرائيلي تكلم عن جدار وكأنه جدار آخر، لدرجة أنه ادعى أنه لا يوجد جدار يغلق أي جزء من المجتمع الفلسطيني. هكذا أمام المجلس، في الوقت الذي يرى المجتمع الدولي بأجمعه صور هذا الجدار، وأشير فقط إلى مدينة قلقيلية، حيث يوجد ٤٠٠٠٠ مواطن في مدينة يحيط بها جدار من كل الجهات، ولها مخرج واحد فقط. لم يحدث هذا في أبشع - في أبشع - الظروف، في أي مكان آخر، في هذا العالم.

النقطة الرابعة: وهي الأخطر، أن الممثل الإسرائيلي بعد أن تحدث عن أن الخط الأخضر ليس حدودا، وأنه لا توجد سيادة في الضفة الغربية وغزة، وصل إلى النقطة المركزية، وهي أنه لا يعتبر أن هناك أراض محتلة، وأن هذه الأراضي أراض متنازع عليها. هذا هو بالضبط - بالضبط - جوهر المشكلة. والغريب أن الممثل الإسرائيلي وجد الجرأة ليعلن هذا الموقف أمام مجلس الأمن بالرغم من القانون الدولي، والقانون الدولي الإنساني، وعشرات قرارات مجلس الأمن. في الواقع أن المندوب الإسرائيلي أعلن رفض حكومة إسرائيل لأي سلام، رفضها لخارطة الطريق، ولأي أساس لتسوية سلمية بين الجانبين. إنه في حقيقة الأمر رفض السلام وأعلن استمرار الأزمة على الأقل إلى حين زوال حكومة الحرب الإسرائيلية التي يمثّلها.

هذا الموقف يجب إدانته بقوة لأنه، بوجود هذا الموقف، لن يكون هناك سلام في منطقة الشرق الأوسط. لهذا السبب هناك جدار، ولهذا السبب هناك استعمار استيطاني لأرضنا، ولهذا السبب يجري رفض الوجود الوطني للشعب الفلسطيني.

أخيرا، وفي مجال آخر، أريد أن أشير إلى نقطتين: الأولى هي ترحيب الجانب الفلسطيني بالاقتراحين اللذين قدمهما صباح اليوم المندوب الدائم للاتحاد الروسي. نحن على استعداد كامل للتعاون مع الوفد الروسي، هنا في الأمم المتحدة، فيما يتعلق بالفكرة التي طرحها السيد إيفانوف، وزير الخارجية، في اجتماع المجموعة الرباعية. نحن بالطبع نأمل أن يأتي هذا بعد أن يكون المجلس قد تمكن من اتخاذ موقف واضح حول الجدار التوسعي، وأن يكون هناك معنى حقيقي وفائدة حقيقية في الخطوات التالية.

النقطة الثانية، أننا نريد أن نعرب، رسميا، عن تقديرنا لمتبني مشروع القرار المطروح على المجلس اليوم (S/2003/980) ويحدونا الأمل أن يتخذ المجلس إجراء محددا

في نهاية هذا اليوم بشأن مشروع القرار هذا، ونأمل بالطبع أن يعتمد، حتى يبقى خيار السلام وخيار الدولتين قائما.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): لقد طلب ممثل إسرائيل بدوره أن يدلي ببيان إضافي، وأعطيه الكلمة.

السيد غلرمن (إسرائيل) (تكلم بالانكليزية): جميعنا نشعر بالإرهاق، مجازيا وحرفيا، ولذلك سأقتصر على الإدلاء بتعقيبات مختصرة قليلة. لقد كانت مناقشة طويلة. والذين يسعون إلى الانتقاص من إسرائيل كانت بياناتهم فيها، شأنها شأن المناقشات السابقة، تحفل بالدعاية المغرضة وتفتقر في الوقت نفسه إلى الحقائق وإلى التأمل في النفس. ولن أتجشم عناء الرد على كل الاتهامات الموجهة. فميل المراقب الفلسطيني إلى المبالغة وتحريف الحقائق معروف جيدا. ولكنني أقول إن من الصعب تبين كيف يمكن لهذه الأحداث أن تساعد في الدفع بعملية السلام قدما، أو في تشجيع التفاهم بين الطرفين.

يجب ألا ننسى أننا ما كنا نعقد هذا الاجتماع اليوم لو أن الفلسطينيين قبلوا بأن يتفاوضوا، على الأقل، بحسن نية، ووافقوا على حل الدولتين الذي عرض عليهم في كامب ديفيد، بدلا من إطاعة أوامر راعي الممثل الفلسطيني على درب الإرهاب والدمار.

السور نتيجة مباشرة للقرار الرهيب الشنيع ذاك. والكلام المألوف عن كون الاحتلال مصدر كل الشرور كلام زائف بعد أن رفض الجانب الفلسطيني بشكل قاطع فرصة إنهاء الوضع الحالي. الرسالة التي انبثقت عن ذلك الرفض، وعن حقيقة أنه لم تتأسس أي دولة فلسطينية خلال الـ ١٩ عاما من الاحتلال الأردني والمصري للضفة الغربية وقطاع غزة، وعن القتل اليومي للإسرائيليين الأبرياء، هي أن هذا لا يمت بصلة إلى ما يسمى الاحتلال. فلم تطلق تسمية الاحتلال حتى على بوصة واحدة بين ١٩٤٨ و ١٩٦٧. إنه يتعلق برفض حق الشعب اليهودي في تقرير المصير وفي أرضه القديمة، جنبا إلى جنب مع جيرانه الفلسطينيين والعرب. وعندما تتوفر الإرادة لدى الجانب الفلسطيني وأبناء عمومتنا العرب لتصحيح ذلك، ويتقبلوا قدرا من المسؤولية، فإن الطريق إلى التسوية السلمية سيمهد أمامنا.

من سوء الحظ أن الإرهاب الذي تواجهه إسرائيل شامل. إنه لا يقتصر على منطقة بعينها أو على صراع بعينه. ومن المحزن أن المآزق التي تواجهها إسرائيل اليوم ستواجهها دول أخرى غدا. وقبل البت في كيفية التعامل مع هذه المسألة نود أن نحث الوفود على التفكير في الأمر، والتأمل أيضا في الأرواح التي يمكن إنقاذها بالسور الأمني هذا، وبالأرواح التي ربما أمكن إنقاذها لو كان السور قد بني من قبل، والتفكير فيما إذا كانت طاقتهم وطاقة مجلس الأمن يجب أن تبدد في مناقشة تدابير أمنية اتخذت دفاعا عن النفس، أم أنها يجب أن تكرس لمعالجة الإرهاب الذي جعل اتخاذ تلك التدابير ضروريا.

الأسر التي أبادها في الأسبوع الماضي في حيفا الانتحاري الذي فجر نفسه بعد أن تسلل عبر ثغرة في السور الذي لم يكتمل ربما كانت بيننا اليوم لو كان هناك سور. ومن سوء الحظ أننا لا نستطيع أن نعيد الحياة لهم. لكننا يمكننا، بل يجب علينا، أن ننقذ الأسر الأخرى التي قد تلقى نفس المصير. الواجب يحتم علينا أن نحميهم، ومن واجب المجتمع الدولي وواجب مجلس الأمن أن يساعدانا على الوفاء بواجبنا هذا.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): لا يوجد متكلمون آخرون على قائمتي. بذلك يكون مجلس الأمن قد اختتم المرحلة الحالية من نظره في البند المدرج في جدول أعماله.

رفعت الجلسة الساعة ١٦/٤٠.